

العنوان

أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2012

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

إشراف الأستاذ:
نذير عبد الرزاق

إعداد الطالب:
تكالي أمال

السنة الجامعية: 2015/2014

العنوان

أثر النقّات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990_2012

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

أعضاء اللجنة المناقشة:

رئيسا:.....

مشرفا:.....

مناقشا:.....

إعداد الطالب:

تكالي أمال



بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا

الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك * الله جل جلالك *

الشكر والحمد لله حمدا كثيرا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي أعانني ووفقتي

لإتمام هذا العمل المتواضع وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت.

أتوجه بأسمى عبارات العرفان والتقدير إلى والدي العزيزين اللذين تعبوا كثيرا لأجل راحتي وتعليمي

وشاركاني مشواري بالدعاء والمتابعة والسؤال.

كما أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني للأستاذ المشرف نذير عبد الرزاق لصبره معي طيلة انجاز

هذا العمل وعلى كل ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات، وأقول له بشرك قوله صلى الله عليه وسلم:

" إن الحوت في البحر والطير في السماء ليصلون على معلم الناس الخير."

ولا يفوتني أن اشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة سلفا، لقبولهم مناقشة هذا البحث وتخصيص

جزءا من وقتهم لأجل تصويبه من الخل.

وأسأل الله عز وجل أن يعوض كل من أخطأ هاجر وصونيا وخالتي سماح عن تعبهن ونصحهن لي

خيرا وأن يجعله الله في ميزان حسناتهما.

وفي الأخير أتمنى من الله عز وجل أن يرشدني سواء السبيل ويحقق هدفي النبيل فإن أصبت فمن

الله وحده وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان.

Amel

أمال



الإهداء

إلى:

الذين تمنيا أن يرياني على منصة العلم والشرف ولم تمهلها المنية
بلوغة للذين أظف لهما عقب نجاحي وعلمي وجهدي، إلى جدي
" الحسين و خضراء " رحمهما الله، أسأل الله لهما رضوانا وجنة النعيم.

إلى:

الوالدين الكريمين " راج وعقيلة " وفاء ورحمة.

أخي " أسامة " مودة واحتراما.

أختاي " هاجر و صونيا " محبة و تقديرا.

إلى:

الذين أحبهم في الله " سماح، نور، إلياس وأمين "

أمال

الفهرس العام

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكر وتقدير
II	الإهداء
III	الفهرس العام
1	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية	
9	تمهيد.
10	المبحث الأول: ماهية النفقات العامة.
10	المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة.
17	المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى النفقات العامة.
24	المطلب الثالث: هدف النفقات العامة.
25	المطلب الرابع: تقسيمات النفقات العامة.
37	المبحث الثاني: تطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي.
38	المطلب الأول: الإنفاق العام في المجتمعات القديمة.
39	المطلب الثاني: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الكلاسيكس.
41	المطلب الثالث: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الكينزي.
50	المطلب الرابع: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي المعاصر.
52	خاتمة الفصل الأول.
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية.	
53	تمهيد
54	المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.
54	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
59	المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي.
60	المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي.
62	المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي.
63	المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.

64	المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.
71	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي.
83	المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الكينزي.
91	المطلب الرابع: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي المعاصر.
103	المبحث الثالث: العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي.
103	المطلب الأول: العلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.
105	المطلب الثاني: العلاقة الإيجابية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.
107	خاتمة الفصل الثاني.
الفصل الثالث: أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي.	
108	تمهيد
109	المبحث الأول: الإطار الفكري لجدل السياسة الإنفاقية.
109	المطلب الأول: مسؤولية الحكومة عن حدوث عدم الاستقرار الاقتصادي.
112	المطلب الثاني: عجز الإنفاق الحكومي عن معالجة البطالة.
116	المطلب الثالث: السياسة المالية أداة ثانوية مساعدة للسياسة النقدية.
120	المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.
120	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الإنتاج الوطني.
123	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الاستهلاك الوطني.
124	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على التشغيل والأسعار.
125	المبحث الثالث: آلية تأثير الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي.
126	المطلب الأول: أثر المضاعف للإنفاق العام.
133	المطلب الثاني: أثر المعجل للإنفاق العام.
134	المطلب الثالث: التفاعل بين المضاعف والمعجل.
139	خاتمة الفصل الثالث.
الفصل الرابع: أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر.	
140	تمهيد
141	المبحث الأول: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2012.
141	المطلب الأول: تحليل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990_2000.
145	المطلب الثاني: تحليل النمو الاقتصادي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2004.

152	المطلب الثالث: تحليل النمو الاقتصادي خلال في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005_2009.
160	المطلب الرابع: تحليل النمو الاقتصادي في ظل برنامج توظيف النمو 2010_2014.
165	المبحث الثاني: تحليل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990_2012.
165	المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر.
167	المطلب الثاني: تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990_2012.
170	المطلب الثالث: تطور نسبة نفقات التسيير والتجهيز من إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990_2012 .
175	المطلب الرابع: توزيع نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 2000_2012.
178	المبحث الثالث: تحليل أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2012 .
178	المطلب الأول: علاقة النفقات العامة بالجباية البترولية.
181	المطلب الثاني: تحليل أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي.
185	المطلب الثالث: تقييم برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001_2012.
190	خاتمة الفصل الرابع.
191	الخاتمة العامة.
	قائمة المراجع.

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الفروقات بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	57
2	معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال فترة (1990-1995)	141
3	تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و في قطاع المحروقات خلال فترة (1996-2000)	145
4	معدلات النمو القطاعية في قطاع خارج المحروقات خلال فترة (1996 - 2000)	146
5	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)	150
6	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	151

153	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة (2004-2001)	7
154	معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2004-2001)	8
الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
9	البرنامج التكميل لدعم النمو الاقتصادي و المخصصات المضافة له (2009-2005)	157
10	مضمون البرنامج التكميل لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005- 2009)	158
11	تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة (2009-2005)	160
12	معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2009-2005)	161
13	مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية (2009-2005)	162
14	مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)	165
15	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة (2010-2012)	166
16	معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2012)	167
17	تطور النفقات العامة خلال الفترة (2012-1990)	170
18	تطور النفقات التسيير خلال فترة (2012-1990)	171
19	تطور نفقات التجهيز خلال فترة (2012-1990)	173
20	تطور نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العمومية خلال الفترة (2012-1990)	175
21	تطور نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العمومية خلال الفترة (2012-1990)	177
22	توزيع نفقات التسيير حسب طبيعتها خلال الفترة (2000-2012)	180
23	توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2012)	181
24	نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2012_1990)	183
25	حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2012_1990)	186

35	مخطط يمثل مدونة ميزانية التسيير .	1
47	مخطط توضيحي يمثل طبيعة متغيرات النموذج الكينزي .	2
66	مخطط حول تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي	3
70	مخطط توضيحي لنموذج توماس مالس حول النمو الاقتصادي	4
137	مخطط توضيحي لأثر المضاعف و المعجل	5
142	النمو العام و أهم القطاعات الاقتصادية (1995-1990)	6
145	معدلات النمو في قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-1996)	7
148	التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2004-2001)	8
152	النمو العام و نمو أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2004-2001)	9
155	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)	10
159	نمو أهم القطاعات الاقتصادية 2005 - 2009 .	11
165	معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2012)	12
176	توزيع نفقات التسيير حسب طبيعتها خلال الفترة (2000-2012)	13
178	توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2012)	14
180	نسبة النفطية الجبائية البترولية للنفقات العامة خلال الفترة (1990 - 2012)	15
183	حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1990 - 2012)	16

فهرس الأشكال

فهرس المنحنيات

43	منحنى بياني يمثل الطلب الكلي.	1
45	منحنى بياني يمثل العرض الكلي	2
	منحنى بياني يمثل نموذج تقاطع كينزيين الإنفاق الكلي و العرض الكلي	3
92	المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن لوالث روستو	4
106	العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	5
143	منحنى بياني يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و في قطاع المحروقات خلال فترة (1996-2000)	6
149	منحنى بياني يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة (2001-2004)	7
156	منحنى بياني يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة (2005-2009)	8
163	منحنى بياني يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة (2010-2012)	9
166	منحنى بياني يمثل النفقات العامة خلال الفترة (1990-2012)	10
168	منحنى بياني يمثل تطور نفقات تسيير خلال الفترة (1990-2012)	11
170	منحنى بياني يمثل تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2012)	12
172	منحنى بياني يمثل تطور نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العمومية خلال الفترة (1990-2012)	13
174	منحنى بياني يمثل تطور نسبة النفقات التجهيز من إجمالي النفقات العمومية خلال الفترة (1990-2012)	14
184	تطور النفقات العامة والنواتج المحلي الخام خلال الفترة (1990-2012)	15

مقدمة علمة

تسعى كل دولة من دول العالم وخاصة النامية منها إلى تمتين اقتصادياتها في ظل الحراك الكبير الذي تعرفه الساحة الاقتصادية الدولية، من خلال تجسيد حضورها ومشاركتها في الحياة الاقتصادية رغبة منها في ضبط هذه الأخيرة، إما بسن قوانين وأطر تنظم النشاط الاقتصادي وتعطى الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية حتى يتحقق ما يعرف بالاستقرار الاقتصادي، أو بمساهمتها الفعلية في الاقتصاد متمثلة في مختلف أوجه الإنفاق العام.

كما يعتبر تحسين معدلات النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت، ويقصد بمعدل النمو الاقتصادي حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما باستغلال كافة الموارد المتاحة وكلما كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة.

ونجد من أهم السياسات الاقتصادية السياستان المالية والنقدية، غير أن السياسة المالية لم يكن لها موقع قوة في الفكر الاقتصادي، إلا بعد ظهور أزمة الكساد الكبير 1929 وما صاحبها من اختلالات هيكلية كبيرة أدت إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، إذ تحول من مبادئ الفكر النقدي إلى أسس الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز، هذا الأخير نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحفيز الطلب الكلي ما يؤدي لإستجابة مقابلة من جانب العرض فيزيد الناتج القومي وبالتالي النمو الاقتصادي الذي كان على مر السنين محط اهتمام رواد المدارس الاقتصادية، حيث عملوا على تطوير نماذج ونظريات تساهم في تفسيره وتبين أهم الميكانيزمات اللازمة لتحقيقه، بدءاً بالمدرسة الكلاسيكية التي أقرت بمحدودية النمو الاقتصادي على المدى البعيد، ذلك لأن الناتج القومي سوف يتزايد بنسبة أقل من تزايد النمو السكاني نتيجة لسريان قانون تناقص الغلة، كما أكد شومبيتر على أهمية التجديد والابتكار وكذا على عنصر التنظيم الذي يقود إلى نتائج باهرة تسمح بدفع عجلة النمو الاقتصادي، أما صولو فقد صاغ نموذج للنمو الاقتصادي في المدى الطويل بإدخال عنصر التطور التكنولوجي وتبيان أثره على

زيادة معدل الناتج الحقيقي للفرد وعلى غرار أفكار كينز ظهرت نظريات النمو الداخلي خاصة نموذج بارو الذي أكد على أن السياسة العمومية متمثلة في الإنفاق العام وكذا بعض العناصر الأخرى تحدد نسب النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وعلى اعتبار أن الاقتصاد الجزائري لا يعيش بمنأى عن التطورات الاقتصادية العالمية، يعتبر جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي كونه يتأثر ويؤثر فيه بطريقة أو بأخرى، سعى هو الآخر لتحسين اقتصاده انطلاقا من تفعيل دور الدولة في مختلف مناحي الاقتصاد وهو ما يظهر جليا من خلال ما تضخه الدولة من مبالغ ضخمة في مختلف القطاعات، قصد تنظيم نشاطها والدفع بعجلة النمو الاقتصادي، وقد تبنت الجزائر في هذا الإطار خلال العشرية الأخيرة من الزمن سياسة توسعية في الإنفاق العام تتمثل في البرامج المتخذة لإنعاش الاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي والهادفة إلى تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط في السوق الدولية بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة.

ومما سبق يتضح جليا أن هناك مفهومين أساسيين هما الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، اللذان كانا محوران أساسيان ركزا عليهما العديد من الاقتصاديين في دراساتهم الاقتصادية لمحاولة معرفة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

أولا : إشكالية الدراسة

بناءا على المعطيات السابقة ومن خلال الموضوع المقترح للدراسة تحت عنوان أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر نطرح التساؤل الجوهري التالي:

هل للنفقات العامة تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

2012-1990؟

وعلى ضوءها ولتوضيح أكثر لمعالم هذه الإشكالية ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي النفقات العامة وما أهم النظريات التي تطرقت إليها؟

2. ماهي النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق العام؟
3. هل أدت التوجهات الإنفاقية في الجزائر إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

1. تختلف النظريات الاقتصادية في تحديد أهمية النفقات العامة وأثرها على النشاط الاقتصادي.
2. يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية التي يبنى عليها التحليل الاقتصادي، مما يؤدي إلى وجود اختلافات مفاهيمية ونظرية حوله.
3. يؤدي الإنفاق العام إلى رفع مستوى النشاط الاقتصادي، وهذا يعني وجود علاقة مباشرة بينه وبين النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
4. لا يؤدي الإنفاق العام إلى إحداث تغييرات جذرية على مستوى النشاط الاقتصادي لأن التضخم يؤدي إلى إلغاء عملية التأثير الإيجابي له.

ثالثا: أهداف الدراسة

- الهدف من هذه الدراسة هو الإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية والتأكد من الفرضيات المقدمة بالإضافة إلى:
1. إبراز الإطار النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي.
 2. توضيح و تأكيد الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي.
 3. إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.
 4. تبين أثر الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي.
 5. معرفة معدلات النمو الاقتصادي مقارنة مع الضخ المالي الذي وضعته الجزائر خلال فترة الدراسة.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تبرز من الجانب النظري النفقات العامة كأداة لتحسين النشاط والنمو الاقتصادي، وكذا إبراز آلية تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي. أما من الجانب التطبيقي فهي تبين أثار الإنفاق العام على النمو الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة بين 1990_2012.

خامسا: حدود الدراسة

تطرقت هذه الدراسة لتحليل أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 1990_2012، وذلك على أساس توفر المعطيات حول المتغيرات الخاصة بالدراسة الاقتصادية ومع الإحصائيات الخاصة بالنفقات العامة والنمو الاقتصادي، إذ تتوفر هذه المعطيات لدى هيئات رسمية كالديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية والبنك العالمي.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب عديدة دفعتني إلى تناول الموضوع دون سواه، نذكر منها :

1. الرغبة الشخصية في إثراء المكتبة الاقتصادية بدراسة حول النفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر من إحصائي الخاص.
2. التحفيز والدعم الذي تلقينته من الأستاذ المشرف لتناول هذا الموضوع.
3. بناءا على التطورات الكبيرة التي تحدث في العالم وخاصة ما تعلق بالنمو الاقتصادي ومحاولة الدول لإنعاش سياساتها الاقتصادية إضافة إلى أن موضوع النفقات العامة أصبح يشكل محورا أساسيا وأداة للتحكم في الاقتصاد الوطني.

سابعا: صعوبات الدراسة

بعد اختيارنا المقصود لعنوان البحث واجهتنا عدة عوائق نحصي منها

التالي:

1. قلة المراجع، المجلات، المقالات على مستوى المكتبة الجامعية التي تطرقت للنمو الاقتصادي الذي يخدم موضوعنا، مما دفعنا إلى التنقل بين الجامعات والمكتبات العامة لجمع المعلومات.
2. عدم دقة، اختلاف وتعارض البيانات، الإحصائيات والنتائج على الرغم من إسنادها لمرجعية واحدة.

3. عدم وجود إصدارات وإحصائيات من الجهات المعنية المتعلقة بالنفقات العامة ومعدلات النمو الاقتصادي منذ سنة 2012، مما دفعنا لحصر دراستنا بين (1990-2012) .

ثامنا: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة نقطة الانطلاق في أي بحث جديد من أجل معالجة نقائص البحوث السابقة، وبعد إطلاعنا وبحثنا في المواضيع التي طرحت سابقا وجدنا أنه بالرغم من قلة الدراسات في هذا المجال إلا أنه هناك من تطرق إلى دراسة المتغيرات الاقتصادية من النفقات العامة إلى النمو الاقتصادي اللذان نركز عليهما في دراستنا، ومن بين هذه الدراسات نجد:

1. مصطفى زروني "النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا" دراسة لنيل شهادة دكتوراه سنة 2000 ، وتهدف هذه الدراسة لإظهار مدى استجابة الإستراتيجيات التنموية لواقع البلدان النامية محاولة عرض مبسط لمسألة النمو والتنمية ومعرفة أثار تغييرهما على الاقتصاد وإبراز إستراتيجيات النمو وحقيقة التنمية من خلال الأسس النظرية.

ومن نتائج هذه الدراسة: لدفع اقتصاديات الدول النامية إلى الأمام لابد من إحداث تغييرات مستمرة من أجل إنجاح عملية النمو والتنمية، ولتطبيق استراتيجية اقتصادية أو سياسة تنموية ما لابد من دراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، الإدارية والسياسية أي البحث عن إستراتيجية طويلة الأمد.

2. جاب الله مصطفى "قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر"، دراسة لنيل شهادة دكتوراه سنة 2014 ، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الأمثل للسياسة الاقتصادية الكلية دون التركيز على سياسة واحدة بعينها لمعرفة مدى تأثر متغيرين اقتصاديين مهمين بالسياسة الاقتصادية وهما النمو الاقتصادي والتضخم، كما هدفت لإظهار التنسيق والتكامل القائم بين السياستين المالية والنقدية بغية تعظيم مستويات النمو وتقليل مستويات التضخم.

ومن نتائج هذه الدراسة: للسياسة الاقتصادية الكلية دور مهم في تحقيق التوازن الكلي، إذ تقوم السياسة المالية بتحقيق الاستقرار المالي للنشاط الحكومي وتعمل السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار النقدي للقطاع المصرفي ومن خلاله الاقتصاد ككل، وإن عملية تحقيق النمو لم تكن مرتبطة بمتغيرات السياسة المالية

فقط بل نتعدها إلى العوامل الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى مثل سعر النفط نسبة الاستهلاك وعدد السكان.

3. علي سيف علي المزروعي، "أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990-2009) ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه سنة 2011 ،وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ومعرفة نسبة إسهام الإنفاق العام في التغيرات على تحدث على مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

ومن نتائج هذه الدراسة: كلما زاد الإنفاق العام فإن الناتج المحلي الإجمالي يزداد بمعنى آخر أنه في ظل قانون مضاعف الإنفاق الحكومي فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمليون درهم يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار مقارب إلى 240 ألف درهم. يؤثر الإنفاق العام إيجابيا وبصورة معنوية في الناتج المحلي الإجمالي كما أن الإنفاق العام يساهم في شرح وتفسير التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما قد تم إظهاره من خلال الاختبارات المعنوية التي تم إجراؤها.

4. بن عزة محمد "ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009 دراسة لنيل شهادة الماجستير سنة 2010. و تهدف هذه الدراسة للتعريف بالدور الكبير لترشيد الإنفاق العام في الاستغلال الأمثل للموارد و التعرف على توجهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر.

ومن نتائج هذه الدراسة: ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و إن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى. وتعود لأسباب حقيقية و أخرى ظاهرية، والتحديد الدقيق و المدروس في صياغة الأهداف عند اعتماد برامج الإنفاق العام يساهم بدرجة كبيرة في الرفع من رشادة توظيف الأموال ضمن هذه البرامج.

تاسعا: منهج الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة سابقا سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي لعرض مختلف الأفكار المثارة من طرف المدارس الاقتصادية فيما يتعلق بتفسير النفقات العامة والنمو الاقتصادي، والمنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد بشكل كبير على تفسير النتائج من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بالدراسة وتحليلها.

عاشرا: محتويات الدراسة

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه سنقسم دراستنا هذه إلى أربعة فصول، كل فصل يسبقه تمهيد خاص به وتليه خلاصة على النحو التالي:

الفصل الأول: يقدم هذا الفصل فكرة عن النفقات العامة كمدخل نظري للدراسة حيث سنقسمه إلى مبحثين، الأول يتناول مفاهيم عامة للنفقات، والثاني خصص لتطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي.

الفصل الثاني: يتناول هذا الأخير النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية، حيث نقسمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول نتطرق فيه إلى ماهية النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني يركز على نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث فيستعرض العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: نتطرق في هذا الفصل إلى أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي، حيث سنقوم بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، أين سنتحدث على الإطار الفكري لجدل السياسة الإنفاقية في المبحث الأول وعلى الآثار الاقتصادية للنفقات العامة في المبحث الثاني، كما نتعرف في المبحث الثالث عن آلية تأثير الإنفاق العام.

الفصل الرابع: يمثل هذا الفصل جوهر الدراسة، من خلال طرحه للدراسة التحليلية الوصفية التي تبين أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، إذ يتفرع إلى ثلاث مباحث، أولها يوضح تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، في حين يتطرق المبحث الثاني لتحليل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2012) أما المبحث

مقدمة

الثالث نبرز فيه أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012) عن طريق دراسة وصفية تحليلية.

الفصل الأول

الإتفاق العام في النظرية الاقتصادية

تمهيد.

ازدادت أهمية السياسة المالية كسياسة اقتصادية كلية خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، أين أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبار النفقات العامة المرآة العاكسة لدورها في مختلف المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، وقد ارتبط ذلك مع تطور الدولة حيث تطورت النفقات العامة وزاد حجمها وتعددت أنواعها وأصبحت بذلك أداة رئيسة من أدوات السياسة المالية والسياسة الاقتصادية.

وقد عمل الفكر المالي بقيادة الاقتصادي "كينز" على التأكيد على أن تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال سياستها المالية يشكل حافزا إضافيا على زيادة الإنتاج بحكم أن في ذلك إضافة هامة للطلب الكلي وذلك انطلاقا من مبدأ "الطلب يخلق العرض" وهنا تبرز النفقات العامة كأحد أهم أدوات السياسة المالية كونها تعبر بشكل مباشر على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

ونهدف من خلال دراستنا في هذا الفصل إلى تبيان مختلف المسائل المتعلقة بالنفقات العامة فنبرز ماهية النفقة العامة وتقسيماتها المتعددة وذلك في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فننتقل إلى تطورها التاريخي تماشيا وأشكال الدولة في الفكر الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، كونها تعنى بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء وتتعدد تقسيماتها باختلاف أوجه استعمالاتها وباختلاف أثارها الاقتصادية والاجتماعية وقد ازدادت أهمية النفقات الاقتصادية بتوسع نشاط الدولة في الحياة الاجتماعية من اجل تحقيق الأهداف المبرمجة التي ترغب في الوصول إليها.

المطلب الأول : مفهوم النفقة العامة.

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيراتها على النشاط الاقتصادي، كما وأنه مع تطور الحاجيات الإنسانية زادت مبررات اللجوء للنفقات العامة بشكل جعلها من أساسيات أي سياسة اقتصادية كانت، ولكن ذلك لم يمنع من وجود معايير تراعي تحديد حجم النفقات العامة ومختلف أنواعها.

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة.

يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة⁽¹⁾، أو هي استخدام مبلغ من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة⁽²⁾ ونستطيع تعريفها أيضا أنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة⁽³⁾، وعليه تعرف النفقة العامة عموما أنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة⁽⁴⁾.

وهذا التعريف هو السائد لدى الاقتصاديين الذين يتفقون على معناه، ويظهر من خلاله أنه يقوم على ثلاث أركان رئيسية :

الركن الأول: النفقة العامة مبلغ نقدي.

(1) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1971، ص 61.

(2) صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 21.

(3) حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 378.

(4) فلاح حسين خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، جدار الكتاب العلمي، الأردن، 2008، ص 89.

تكون النفقة العامة في شكل مبلغ نقدي حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات و سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة و ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها.

إن استخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتمشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم فيه جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدول للإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد⁽¹⁾.

وبالرغم من أن الإنفاق العام قد ظل لفترة طويلة من الزمن يتم في صورة عينية كقيام الدولة بمصادرة جزء من ممتلكات الأفراد، أو الاستيلاء جبرا على ما تحتاجه من أموال ومنتجات دون تعويض أصحابها تعويضا عادلا، أو إرغام الأفراد على العمل بدون أجر إلا أن هذا الوضع قد زال بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة أو كما يسمى بالتبادل العيني وبعد أن صارت هي الأداة الوحيدة في التعامل والمبادلات.

واستنادا إلى ذلك لا تعتبر الوسائل غير النقدية التي قد تقوم الدولة بدفعها لحصول على ما تحتاجه من منتجات أو منح المساعدات من باب النفقات العامة، كما لا تعتبر النفقات العامة للمزايا العينية مثل السكن المجاني أو النقدية كالإعفاء من الضرائب، أو الشرفية كمنح الألقاب والأوسمة التي تقدمها الدولة لبعض القائمين بخدمات عامة أو لغيرهم من الأفراد، ولا يقلل من ذلك أنه في بعض الحالات الاستثنائية التي قد يتعذر تماما على الدولة الحصول على احتياجاتها عن طريق الإنفاق النقدي، مثل أوقات الحروب والأزمات الحادة قد تعد بعض الوسائل غير النقدية من قبيل النفقات العامة، إلا أن ذلك استثناء لا يجب تعميمه.

ويعتبر الإنفاق النقدي من بين أفضل طرق النفقات العامة التي تقوم بها الدولة وهذا راجع لعدة أسباب يمكن إيجازها في ما يلي:

1- إن استعمال الدولة للنقود في عملية الإنفاق يسهل ما يتطلبه النظام المالي الحديث من ترسيخ مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة ضمانا لحسن استخدامها وفقا

(1) عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص462.

الفصل الأول..... الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية

للأحكام والقواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة، أضف إلى ذلك أن الرقابة على الإنفاق العيني يشكل صعوبة كبيرة نظرا لصعوبة تقييم هذا النوع من الإنفاق.

2- إن نظام الإنفاق العيني، بما قد يتبعه من منح بعض المزايا العينية، يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة والعدالة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة وفي توزيع الأعباء والتكاليف العانة بين الأفراد.

3- أدى انتشار الأفكار والمبادئ الاشتراكية والديمقراطية إلى عدم لجوء الدول لإلزام الأفراد وإكراههم على القيام بالأعمال، أو تأدية الخدمات عن طريق السخرة.

4- تحتاج النفقة العامة إلى أنواع مختلفة من الرقابة الإدارية والتشريعية، لضمان تنفيذها وتوجيهها إلى الأهداف التي خصصت لها، فيصعب إجراء هذه الرقابة إذا كانت النفقة عينة ويسهل إجراء الرقابة عليها إذا كانت في شكلها النقدي.

5- إن الإنفاق العيني يثير العديد من الإشكالات الإدارية والتنظيمية ويؤدي إلى سوء في التدقيق وقد يؤدي إلى الانحياز نحو بعض الأفراد وإعطائهم مزايا عينية دون غيرهم. ونتيجة للأسباب والعوامل السالفة الذكر، تأخذ النفقات العامة دائما صورة نقدية.

وبناء على ما تقدم، أصبح الأصل في النفقات العامة أن يكون نقديا ومع ذلك فإن هذا الأصل لا يحول بين الدولة واللجوء إلى الطرق الأخرى، ولا يخفى على أحد أن الإنفاق في صورته النقدية قد أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة، وبالتالي ازدياد حجم الضرائب (كمصدر أساسي للإيرادات العامة) وغيرها من الأعباء العامة⁽¹⁾.

وهكذا يمكن القول أن النفقة العامة تكون في شكل مال اقتصادي، وهو ما دعا إلى تعريف النفقة العامة أنها مبلغ من المال اقتصادي أو نقدي، فالمال الاقتصادي أوسع في مفهومه من النقود، فكل نقد هو مال اقتصادي لكن المال قد يكون نقدا، وقد يكون سلعة اقتصادية أخرى. نخلص إلى أن النفقات العامة تتخذ الشكل النقدي في الوقت الحاضر، لكن لا تحول هذه القاعدة دون الحصول على بعض الخدمات والسلع مجانا أو عينا، في حالات الضرورة وفي كل من الأحوال الاعتيادية يكون الإنفاق نقديا⁽²⁾

(1) محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، 2010، ص 56-57.

(2) خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2007، ص 56.

الركن الثاني: النفقة العامة يقوم بها شخص عام.

لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تتفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العامة إلا إذا صدرت من شخص عام، ويقصد بالأشخاص العامة الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات، المدن والقرى.

من المتفق عليه أن كافة المبالغ التي تتفقها الدولة بمناسبة ممارستها وقيامها بنشاطاتها ومهامها العامة وبموجب سيادتها وسلطانها الآمرة تعد نفقات عامة. أما النفقات التي تتفقها الدولة أثناء قيامها بنشاط اقتصادي مماثل للأنشطة التي يباشرها الأفراد مثل المشاريع الإنتاجية، ففي هذه النقطة بالذات ثار نقاش حول طبيعة النفقات، فالبعض يعتبرها نفقات خاصة مستنداً بذلك على المعيار القانوني للإنفاق، فيما يرى البعض أنه إنفاق حكومي استناداً للمعيار الوظيفي.⁽¹⁾

أ- **المعيار القانوني:** وهو المعيار الكلاسيكي، ويرتكز على الطبيعة القانونية للشخص المنفق، بمعنى آخر أن النقطة الأساسية هي الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة هذا الإنفاق. حيث أن هذا المعيار يستند إلى اختلاف طبيعة نشاط أشخاص القانون العام عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، فإذا جرى الإنفاق العام على أيدي أشخاص القانون العام الذي يشبه نشاطهم نشاط القطاع الخاص بغض النظر عن مقاصد هذا الإنفاق، فإن إنفاقهم لا يعد من قبيل الإنفاق العام، وبالتالي فإن المشاريع الإنتاجية التي تقوم بها الدولة لا يمكن اعتبارها من الإنفاق العام وإن هدفت لتحقيق النفع العام، وإذا كان من أشخاص القانون العام فإن النفقة تعد عامة أيا كان الغرض منها، وعليه فيعتبر الإنفاق العام عاماً إذا قام بها شخص خاضع لقواعد القانون العام كالدولة وفروعها السياسية وجماعاتها المحلية بما يتوفر لديه من سيادة وسلطة أمر.

(1) محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص119.

ب - المعيار الوظيفي: ويرتكز هذا المعيار أساساً على الطابع الوظيفي والاقتصادي للشخص القائم بالنفقة، وليس على الشكل القانوني لصاحب النفقة.

ومن هنا لا يمكننا اعتبار جميع النفقات الصادرة عن الأشخاص العامة نفقات عامة ما عدا تلك الأنشطة والمهام التي تقوم بها الدولة المستمدة من سلطتها وسيادتها. أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة وتمثل النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة فإنها تعتبر نفقة خاصة. وعلى العكس من ذلك فتعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة المفوضين من قبل الدولة في استخدام سلطاتها، نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة لاستخدام هذه السلطة.

فإذا قاموا بهذه النفقات باعتبارهم سلطة عامة، أي مزودة بالأدوات التي يمنحها التشريع الإداري لأشخاص القانون العام، فتعتبر النفقات هنا نفقات عامة. أما إذا قاموا بتسيير هذه الأموال وأنفقوها على طريقة الأفراد العاديين، فإن النفقة تعتبر نفقة خاصة.

بناءً على ما تقدم واستناداً للمعيار الوظيفي، نستنتج أن النفقات العامة قد لا تصدر من طرف أشخاص القانون العام فقط بل قد تصدر كذلك من جانب أشخاص القانون الخاص. في حقيقة الأمر إن الأخذ بهذا المعيار يعني تجاهل التطور الذي لحق بمالية الدولة، قد ينزع المالية العامة جزءاً معتبراً منها ألا وهي النفقات العامة التي تؤديها الدولة حرصاً على تلبية الحاجيات العامة التي تتزايد على نحو مستمر بالتوازي مع تطور دور الدولة⁽¹⁾.

الركن الثالث: النفقة العامة تهدف لتلبية حاجة عامة.

لا يكفي أن يتحقق الركنان السابقان حتى نكون أمام نفقة عامة، بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة. وتكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق وإشباع

(1) محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

حاجة من الحاجات العامة، وهذا يعني أنه لا تتدرج ضمن النفقات العامة كل نفقة تستهدف تحقيق مصلحة خاصة على الأفراد.⁽¹⁾

تبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد جميعاً، إذ أن تساوي وتحقيق العدالة بين جميع الأفراد في تحمل الأعباء العامة كالضرائب يقابل بتساويهم في الانتفاع من النفقة العامة للدولة، أما غياب العدالة فيفقد مشروعيتها.

بالنظر لمفهوم تحقيق المنفعة العامة، فقد اختلف مفهومه مع تطور الفكر المالي فالفكر التقليدي كان يرى أن تحقيق المنفعة العامة يتم من خلال قيام الدولة بوظائفها التقليدية المحددة في الجيش، الأمن الداخلي، القضاء وبعض المرافق العامة، فبتطور الفكر المالي واتساع دور الدولة فقد اتسع مضمون النفقة العامة، ليضم النفقة المخصصة للأغراض الاقتصادية، الاجتماعية والأغراض المالية التقليدية، وبذلك تتحقق المنفعة العامة لأنها تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.⁽²⁾

من الملاحظ أن فكرة المنفعة العامة، قد أثارت كثيراً من الجدل بين كتاب المالية والاقتصاد حول التوصل إلى معيار دقيق لقياس المنفعة العامة، وقد بذلت محاولات عديدة في سبيل التوصل إلى مثل هذا المعيار، يمكن أن نذكر منها:

أ- تتحقق المنفعة العامة القصوى، عندما تتساوى التضحية الحدية التي يتحملها الأفراد في سبيل تمويل النفقات العامة، مع المنفعة الحدية لدخولهم المتبقية يعد اقتطاع جزء من هذه الدخل لتمويل النفقات العامة.

ب- تتحقق المنفعة العامة القصوى، عندما تتساوى المنافع الحدية لجميع النفقات العامة في أوجه استخداماتها المختلفة.

ج- تتحقق المنفعة العامة القصوى، عندما يتم توزيع النفقات العامة على أوجه الاستخدامات المختلفة بحيث يتحقق أكبر قدر من الدخل القومي الحقيقي. ومع ذلك فقد وجهت انتقادات كثيرة على هذه المعايير وغيرها، بحيث يمكن القول أنه لا يوجد معيار دقيق لقياس المنفعة

(1) نوزاد عبد الرحمن الهيثي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج الأردن، 2005، ص34.

(2) سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص33.

العامة، بل يمكن القول أن فكر المنفعة العامة تختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام اقتصادي إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى في الدولة الواحدة. فمن المتفق عليه بين الاقتصاديين، أن تقرير المنفعة العامة أمر يجب أن يترك للسلطات السياسية، ويخضع هذا التقرير إلى رقابة تشريعية أو أحيانا إلى رقابة قضائية. وتتمثل رقابة السلطة التشريعية في حقها بالموافقة على الاعتمادات المالية، التي تطلبها السلطة التنفيذية (الحكومة) كما تتمثل بالرقابة القضائية في بعض الدول وحق المحاكم في الرقابة الدستورية كما في قانون الموازنة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، أو حقها في رقابة حسابات الحكومة كما هو الحال في فرنسا.⁽¹⁾

الفرع الثاني : خصائص النفقات العامة.

1- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية:

تحدد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية مفهوم النفقات العامة، ونستطيع أن نميز بين مفهومين:

أ- **المفهوم التقليدي:** دعا إلى ضرورة حصر وتقييد حجم النفقات العامة في أضيق الحدود، ولعلّ عبارة ساي الشهيرة: "إن أفضل النفقات أقلها حجما" خير ما يعبر عن هذا الاتجاه والذي في ضوءه تتحدد النفقات العامة في نفقات الجيش، الذي يتولى حماية الحدود الإقليمية نفقات الشرطة التي تتمثل مهمتها في حفظ الأمن، النظام وتنفيذ القانون، نفقات العدالة مهمتها حل المنازعات، نفقات الهيئات الدبلوماسية للتمثيل الأجنبي.

ب- **المفهوم الحديث :** هذا المفهوم جاء نتيجة تطور دور الدولة، حيث أصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وقد تم هذا التطور تحت تأثير الأزمات الاقتصادية التي تكررت في مطلع القرن العشرين، ليتسع نطاق نفقات العامة ليشمل بالإضافة إلى النفقات اللازمة لممارسة السيادة إلى نفقات أخرى تؤثر بشكل مباشر وفعال في مختلف متغيرات النشاط الاقتصادي لتنتقل من دور الحياد إلى دور المؤثر وبشكل كبير في ضبط التوازن وإعادة توجيه النشاط الاقتصادي، وهكذا أصبحت سياسة الإنفاق العام وسيلة هامة في يد الدولة تستخدمها حسب الظروف والإمكانات بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية ومن

(1) شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

بين المهام التي أصبحت الدولة مضطلة عليها بشكل مباشر، إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع بإشرافها على بعض القطاعات الحيوية مثل النقل، الصحة، التعليم، كذلك لعبت دور اجتماعي هاماً من خلال إعادة توزيع الدخل بهدف التقليل من الفروقات الاجتماعية بالإضافة إلى محاربة البطالة، إعادة التعمير وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية توجيه الإنتاج بمنح الإعانات والمساعدات لبعض القطاعات، التحيز لطبقة اجتماعية دون أخرى لأسباب إيديولوجية وفكرية.

2- الخصائص القانونية :

لكي تأخذ النفقة العامة إطارها القانوني لابد من اكتمال المبادئ التالية:

- أ- الالتزام بالدفع: وهو الإجراء الذي يترتب عليه دين على الدولة.
- ب- تحديد المبلغ اللازم دفعه: لكن هذا التحديد يبقى تقديرية قابلاً للزيادة لأسباب تتعلق بالدائن (مثلاً يتغير صافي ما تدفعه الدولة للمواطن بحسب سنوات خبرته ووضعه العائلي).
- ج- الأمر بالدفع: الذي يمثل في أمر كتابي يوجهه أمر الصرف المخول على المحاسب ليدفع للجهة الدائنة ذلك المبلغ، وتحدد طبيعة هذا الأمر وفق الرتبة الوظيفية لأمر الصرف.
- د- صرف النفقة: يتم ذلك من قبل المحاسب، الذي لا تنحصر مهمته في دفع المبلغ بعد التحقق من هوية الشخص القابض أو الحوالة المدفوعة له على حساب ما، بل يقوم أيضاً بمراقبة المعطيات الإدارية التي تمت في المراحل الثلاث السابقة، ويتأكد من أن فائدة هذه النفقة تحققت فعلاً⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى النفقات العامة.

تبعاً لما جاء به "موسجراف" سنة 1959 ، فتوجد ثلاثة وظائف رئيسة للنفقة العامة وهي:

- 1- تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد.
 - 2- إعادة توزيع الدخل.
 - 3- تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.
- وتحقق هذه الوظائف مرتبط بشكل كبير بالاختيار الأمثل ل:

⁽¹⁾ صالح الرويلي، مرجع سبق ذكره، ص30.

- نوعية النفقة العامة
- طريقة تمويل النفقة العامة سواء عن طريق الضرائب، القروض أو الإصدار النقدي.(1)

1_ تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد :

يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الاحتياجات المتعددة والمختلفة وهذا يعد أساس المشكلة الاقتصادية، إذ أن تعدد الحاجات في الاقتصاد يصادفه ندرة الموارد بالتالي فإن تخصيص الموارد يبين مستوي الكفاءة الاقتصادية للسياسة الاقتصادية المتبعة في هذا الإطار(2).

على هذا الأساس فإن توزيع الموارد الاقتصادية واستخدامها بأفضل استخدام يكون انطلاقاً من مفهوم تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة، بالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج من ثم أحسن استخدام ممكن للموارد المتاحة، حيث لا تكون هناك مواد في غير استخداماتها(3).

وتخصيص الموارد يشمل عديد التقسيمات نجد منها:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة .
- فتخصيص الموارد في الاقتصاد يعتبر موضوعاً بالغ الأهمية بحكم أنه يتمثل في مدى القدرة على الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، بالتالي التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع الحاجات التي تحقق المنفعة العامة.

(1) بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001_2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2010

(2) كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1984، ص42.

(3) عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، ص20.

وتعتبر النفقات العامة من الوسائل المتاحة في سبيل تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد إذ أن جهاز السوق هو الذي يقوم بتخصيص الموارد في الاقتصاد، لكنه قد يعجز أحيانا عن التخصيص الأمثل لها بشكل يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية، إذ قد تؤدي قوى السوق لو تركت لشأنها إلى المبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعيا وراء الربح، وهنا يأتي دور السياسة المالية بالخصوص سياسة الإنفاق العام في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية ودعم تخصيص الموارد المتاحة، سواء عن طريق قيام الدولة بعملية إنتاج السلع والخدمات العامة بشكل يضمن مكانة للقطاع العام في الاقتصاد تمكن الدولة من التأثير في المتغيرات الاقتصادية وتجنب الإختلالات، أو عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية أو المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني والتي تقوم بإنتاج سلع وخدمات ضرورية لتجنب إفلاسها وتحويل الموارد المالية والبشرية من قطاعها إلى قطاعات أخرى تقوم بإنتاج منتجات وخدمات كمالية⁽¹⁾.

وحسب "موسجراف" فإن هذه الوظيفة تختبر بالتطرق إلى الشكليات الغالبين على النفقة وهما:
أ_ إنتاج السلع والخدمات العامة:

أ_1_ مبررات السلع والخدمات العامة: إن عملية إنتاج السلع والخدمات العامة تساهم بشكل كبير في توفير ما عجزت عنه آلية السوق التي تهدف لتحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة، فهي تهدف لتحقيق المصلحة العامة وتلعب دورا كبيرا في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وهذا ما جاء به كل من "ريتشارد موسجراف" و "بيجي موسجراف" أين أظهرتا مدى ضرورة توفير هذه السلع والخدمات العامة والتي تنقسم إلى نوعين:

***السلع والخدمات العامة الخالصة:** تتميز بخصائص عديدة منها أن استهلاك وحدة من هذه السلع أو الخدمات من طرف فرد ما لا يقلل من إمكانية استفادة باقي الأفراد منها، أي أن استهلاك هذه السلع يتميز بما يسمى بعدم المزاحمة، ومن أمثلة ذلك نجد خدمات الدفاع، الأمن، خدمات الإذاعة والتلفزيون إذ أنه في حالة الدفاع مثلا فإن قيام الجيش بحماية فرد

(1) عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص22.

ما لا يؤثر سلباً على مقدرة الأفراد الآخرين من الاستفادة على نفس الحماية كما أنها سلع تتميز بصفة أخرى وهي "عدم إمكانية الاستثناء" من استهلاكها إذ أنه من الصعب ومن غير الممكن استبعاد بعض الأفراد من الاستفادة منها أو بالأحرى التفريق بين المستفيد منها بالمجان والمستفيد منها بمقابل، لأن ذلك غير مقبول من وجهة نظر اجتماعية وحتى السياسية والتكلفة الحدية لذلك مساوية للصفر أي أن أي مستهلك إضافي لا تترتب عنه أي تكلفة.

*** السلع والخدمات العامة غير الخالصة:** هذا النوع من السلع والخدمات يتميز بكونه غير قابل للمراجعة الجزئية وليس الكلية، وهذا يعني أن استفادة مستهلك جديد من هذه السلع والخدمات قد يؤدي إلى انخفاض العائد أو الفائدة التي كان بالماضي يحصل عليها وهو يسمى "بالمزاحمة الجزئية".

فقد يستعمل سائق سيارة طريق لا تكون فيه حركة مرور بالكامل، لكن في الفترة المقبلة عند استعماله قد يجده مكتظاً، وكل سيارة إضافية في الطريق سوف تجعله معطلاً أكثر فأكثر، بالتالي فإن كل مستهلك جديد لا يؤدي إلى استبعاد مستهلك حالي وإنما يؤدي إلى زيادة التكلفة الحدية، من أمثلة هذه السلع نجد أيضاً الجسور والأنفاق، بالتالي فرغم تناقص المنفعة من حين لآخر في السلع والخدمات العامة غير الخالصة، فإن ذلك لا ينقص من أهمية وجودها، والتي تركز على استفادة الجميع منها دون استثناء بغض النظر عن شكل هذه الاستفادة جزئية كانت أو كلية.

كما أن وجود السلع والخدمات العامة يبرز أيضاً بالاحتمية في الوجود التي تتميز بها بعض السلع والخدمات العامة التي تعتبر أساسية، حيث تلجأ الدولة إلى إجبار الأفراد على الاستفادة منها انطلاقاً من دورها الاجتماعي الذي يحتم عليها ذلك، فمثلاً إذا كان شخص ما مريض فلا يعقل أن تسمح الدولة بأن يترك ليموت دون معالجته، لذلك فهي توفر خدمة الرعاية الصحية شبه المجانية، وإن تتخلى عائلة ما عن توجيه أطفالها إلى الالتحاق بمقاعد الدراسة، فهذا أمر غير مقبول على أساس ذلك توفر الدولة التعليم المجاني تجبر العائلات على توجيه أطفالها إلى مقاعد الدراسة عند بلوغ السن القانوني وهذا ما يفسر الارتفاع المسجل في نفقات التعليم والصحة.

أ_2_ نوع وحجم السلع والخدمات العامة :

جاءت الحجج السابقة لتدعيم وتوضيح السلع والخدمات العامة لكن يبقى كيفية تحديد حجم ونوعية هذه السلع والخدمات المعقدة، فنظريا تحدد كمية هذه النفقات العامة بالحد الذي تساوي فيه التكلفة الحدية مع الميزة الحدية لها وهو المستوى الذي إذا ازدادت فيه هذه الكمية تزيد التكلفة الحدية على الميزة الحدية، بمعنى أن إنتاج هذه السلع والخدمات العامة يبقى مبررا وقابلا للزيادة مادامت ميزتها الحدية أكبر من تكلفتها الحدية، لكن واقع الأمر يختلف ويكون أكثر تعقيدا كون القياس وتحديد المزايا والتكاليف ليست بالأمر السهل، إذ يسهل تطبيقها في حالة الاستثمارات العامة بحكم خضوعها إلى الإدارة المالية والرقابة المحاسبية وتسهل من تحديد تكاليفها والأرباح المترتبة عنها، لكن بشكل عام وبالنظر إلى باقي النفقات العامة في شكل سلع وخدمات عمومية فإن تقييم منفعة أي سلعة أو خدمة عامة يطرح العديد من الصعوبات منها :

- **تقييم النفقات العمومية:** هو من أكثر المسائل تعقيدا في هذا المجال لأن التقييم يتطلب توضيح الأهداف المرجو تحقيقها في بادئ الأمر والتي على أساسها يتم تقدير مدى تحقيقها أولا لا لتقييم النفقة العامة، على العموم يعتبر تقييم النفقات العامة بمثابة محاولة توضيح أثرها الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما سنحاول التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثالث أين سنبرز أثر النفقات العامة على أهم الجوانب الاقتصادية ألا وهي النمو الاقتصادي.

- **العقلانية في اختيارات الميزانية:** هنا يكون الأمر متدرجا من أعلى هرم السلطة العمومية المركزية فيما يخص ميزانية الدولة نزولا إلى الإدارات والجماعات المحلية فيما يخص ميزانيات الولايات والفيدياليات، هذا الأمر يتوقف بدرجة كبيرة على مدى الالتزام بالمنطق والقواعد الاقتصادية في رسم وتخطيط الميزانية والإبتعاد عن التسبب والبيروقراطية بمالها من آثار سلبية على فعالية النفقات العامة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

- **مجازاة كفاءة القطاع الخاص:** تعتبر نقطة جوهرية كونها كانت ولا زالت تشكل نقطة الاختلاف مع النظام الرأسمالي والاشتراكي، إذ أن عملية إنتاج السلع والخدمات العامة تواجه

مشكل الكفاءة مع نظيرتها في القطاع الخاص، والتي تزيد كفاءتها ولو كانت بمقابل عكس السلع والخدمات العامة والتي يقل الإقبال عليها ولو كانت مجانية أو بمقابل رمزي⁽¹⁾.

ب - الإعانات للأعوان الاقتصادية:

ب-1- مبررات إعانات إنتاج السبع والخدمات للأعوان الاقتصاديين: تبرز أهمية هذه الإعانات والمساعدات كشكل من أشكال النفقات العامة بالآثار الخارجية التي تنتج عنها إذ أنها تعتبر دعماً مالياً يحد من التكاليف وتكون لها نتائج إيجابية على المدى الطويل بالخصوص، ففي مجال الفلاحة والتنمية الريفية فإن الإعانات المقدمة للمزارعين والفلاحين تكون لها عدة نتائج سواء على الصعيد الاقتصادي إذ أنها تعتبر دعماً مالياً يحد من تكاليف الإنتاج ويساهم في دعم الإنتاج الزراعي وتوفير الأمن الغذائي، أما عن الصعيد الاجتماعي فهي تساهم في الحد من البطالة كون أن نسبة هامة من اليد العاملة تشتغل في الأراضي الفلاحية، أما عن الصعيد البيئي تساهم في عملية الحفاظ على البيئة والمحيط من خلال دعمها لاستمرار النشاط الزراعي وعدم تحول الأراضي والمساحات الخضراء إلى أراضي للبناء.

نفس الأمر ينطبق على إعانات الإنتاج للمؤسسات، إذ أنها تبرز مادام الامتياز ناتج عنها يفوق تكلفتها، والمعلوم أن آثار ومزايا هذه الإعانات لهذه المؤسسات تستمر للمدى الطويل إذ أن إعانة مؤسسة قصد الحد من تكاليف إنتاجها مع مرور الوقت يساهم مواصلتها في عملية الإنتاج وتشغيل العمال، هذا ما يمثل حفاظاً على نسبة مهمة من الدخل تساهم في تدعيم الطلب الذي يشكل حافزاً آخر لمواصلة الإنتاج وهكذا تستمر الحلقة بالدوران، هذه تعتبر من أكبر ميزات وإيجابيات هذا النوع من الإعانات.

2 - إعادة توزيع الدخل:

تعتبر المساهمات الاجتماعية ذات أهمية كبيرة في أي تركيبة كانت من النفقات العامة كونها تساهم في إعادة توزيع الدخل ومحاولة تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، فهذه المساهمات الاجتماعية تؤدي من جهة إلى محاولة التقليل من الفوارق الاجتماعية، ومن جهة أخرى تساهم في تدعيم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة التي تعتبر ركيزة أي اقتصاد.

(1) كريم بوددخ، مرجع سبق ذكره، ص 35-36.

لكن هناك العديد من الاقتصاديين ينتقدون ما يسمى بإعانات البطالة، كونها تساهم في تكريس التكاثر وانعدام الرغبة لدى الأفراد في محاولة البحث عن فرص العمل، وهذا ما يزيد من نسبة البطالة الإدارية بالرغم من ذلك، إلا أنها تشكل حسب آخرين ينطلقون من الفكر الكينزي العلاج الأمثل في مواجهة ارتفاع نسبة البطالة أثناء الأزمات وتراجع القدرة الشرائية كنتيجة لذلك.

كما أن نظام الحماية الاجتماعية والذي يركز على منح مساهمات اجتماعية للعائلات يساهم في إعادة توزيع الدخل وتجنب الآثار السلبية للضرائب التي تزيد من انخفاض الدخل المتاح للطبقة المتوسطة.

3 - تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي غالبا باستقرار المستوى العام للأسعار، يرجع ذلك إلى أن عدم الاستقرار في الأسعار يؤدي إلى العديد من الاختلالات التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية سلبا سواء على النمو، توزيع الدخل، الاستهلاك، العمالة وغيرها، ومن ناحية أخرى يعتبر الاستقرار الاقتصادي الاستخدام الكامل للموارد دون تعرض الاستقرار القومي لارتفاع في المستوى العام للأسعار، لكن المعروف في الأدبيات الاقتصادية هو أن الاقتصاد يتطلب وجود مستويات طبيعية من البطالة والتضخم لاستحالة تحقق الاستخدام الكامل للموارد وثبات المستوى العام للأسعار باعتبارهما هدفان متضادان.

بالتالي النفقات العامة تساهم إلى حد كبير في الحفاظ على المستويات الطبيعية للبطالة والتضخم في الاقتصاد القومي، من خلال الإعانات والمساهمات المقدمة للمنتجين للحد من التكاليف التي قد يؤدي ارتفاعها من جهة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن جهة أخرى إلى إفلاس الشركات والمؤسسات المنتجة بالتالي ارتفاع نسبة البطالة، هذا يوضح الدور الكبير والفعال الذي تقوم به النفقات العامة في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب التقلبات والأزمات التي تؤثر سلبا على الاقتصاد⁽¹⁾.

المطلب الثالث: هدف النفقات العامة.

(1) كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

مما لا يختلف عليه اثنان هو أن الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة أو المصلحة العامة، وعليه لا يمكننا بأي حال من الأحوال اعتبار مبلغ نقدي معين كنفقة عامة ثم صرفه بهدف إشباع حاجة خاصة أو تحقيق منفعة شخصية تعود على الأفراد دون المجتمع، والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ضرورة سيادة مبدأ العدالة والمساواة داخل المجتمع، إذ أن الجميع متساوون في تحمل الأعباء والتكاليف العامة كالضرائب مثلاً وبالتالي ومن المنصف جداً أن يكونوا على قدم المساواة كذلك في مجال الاستفادة من النفقات العامة للدولة، إذ أن تحمل الأعباء العامة والنفقات العامة هما في الأصل وجهان لعملة واحدة، ومنه من غير المعقول أن نجعل النفقة العامة تؤدي لغرض منفعة أو مصلحة خاصة بفئة معينة دون غيرها بالتالي الاستفادة تكون شخصية وليست عامة هذا حتى لا يتم تهميش العدالة والمساواة في تحمل الأعباء العامة .

وإذا كنا بصدد التحدث عن إعطاء الهدف من النفقات بطريقة بسيطة جداً فإنه من الصعب تحديد الحاجات العامة بصورة موضوعية، وفي الحقيقة أن عملية التحديد تركز أساساً على معيار سياسي أكثر منه اقتصادي أو اجتماعي، إذ أن السلطات السياسية في الدولة هي التي تتولى عادة تقرير ما إذا كان حاجة ما تعتبر عامة أو لا، وهي تستند في ذلك إلى قواعد ومحددات معينة، وهي في طريقها لتحديد نوعية الحاجة تخضع لرقابة تشريعية وتنفيذية وأحياناً قضائية لضمان عدم إساءة استعمال هذا الحق .

وتتمثل الرقابة التشريعية في حق البرلمان إعطاء الحكومة رخصة الحصول على الاعتماد المالي الذي تطلبه، وتتمثل الرقابة من جانب الهيئة التنفيذية في حق إلغاء الاعتمادات المالية التي تقررها الهيئات التشريعية المحلية في بعض البلدان، هذا إذا رأت أنها تتضمن خروجاً على قاعدة تحقيق النفقات العامة بمنفعة عامة.

وأخيراً تتمثل الرقابة القضائية في حق المحاكم في رقابة دستورية قانون الميزانية أو حقها في رقابة حسابات الحكومة، كما يحق للسلطة التشريعية أن تراقب عمليات إنفاق الاعتمادات المالية التي أقرتها الحكومة وهذا من خلال طلبها لهذه الأخيرة تقديم وثيقة تسمى " بقانون ضبط الميزانية " الذي يتم بمقتضاه ملاحظة تنفيذ قانون المالية السنوي ومن جهة أخرى فقد

جرى علماء المالية العامة على تقسيم الحاجات العامة إلى حاجات اجتماعية وحاجات مستحقة أو جديرة الإشباع.

فتعتبر الحاجات الاجتماعية تلك التي يتم إشباعها عن طريق السلع والخدمات بالتالي تكون في متناول الجميع سواء تم دفع المقابل أم لم يتم الدفع، كمثال على ذلك توفير الأمن العدالة، تعبيد الطرقات، بناء المدارس والمستشفيات.

أما بخصوص الحاجات المستحقة أو الجديرة بالإشباع فهي التي تشبع عن طريق سلع وخدمات يكون من الضروري على المستفيد دفع ثمنها من بينها خدمات النقل، السكن الماء الكهرباء وغيرها، من زاوية أخرى فإن الحاجات العامة هي مسألة سياسية أيضا يخضع تقديرها لنظام الحكم السائد في المجتمع.⁽¹⁾

المطلب الرابع: تقسيمات النفقات العامة.

أدى تطور الدولة المعاصرة التي انتقلت من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة والتي تخلت عن سياستها الحيادية التقليدية، واتبعت سياسة أخرى من شأنها التدخل في كل النشاطات للتأثير على جميع مظاهر الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية إلى تعدد أوجه نشاطها بما يتطلبه هذا التحول من ازدياد لحجم نفقاتها وتنوعها، لذلك اهتمت الدراسة المالية الحديثة بتحليل طبيعة هذه النفقات وتقسيمها حسب موضع كل منها وآثارها، وعلى هذا الأساس ظهرت الحاجة إلى تقسيم وتبويب هذه النفقات إلى أقسام متميزة، مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائما على مبادئ واضحة ومنطقية.

وترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات، إلى كونها تخدم أغراضا متعددة من أبرزها :

- **تسهيل صياغة وإعداد البرامج:** حيث أن حسابات الدولة مرتبطة ببرامج معينة تتولى الأجهزة والهيئات العامة تسييرها، فيجب ترتيب تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة وإعداد هذه البرامج.

(1) محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-63.

- تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية: هذا أمر بديهي حيث أن كفاءة تنفيذ الخطة المالية للدولة (الميزانية) يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج.

- خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة، المراقبة والاعتماد .

- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها: حيث أن تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة وأهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى.

- تمكين البرلمان والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة: يجعل الحكومة تقوم بإنفاق المبالغ المالية في السبل التي قررها وليس في أوجه أخرى.

الفرع الأول: التقسيمات العلمية للنفقات العامة المستندة إلى معايير اقتصادية (التقسيمات الاقتصادية)

يقصد بالتقسيمات العلمية الاقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد، وبالرغم من بعض العقبات التي وقفت أمام مفكري المالية العامة، إلا أنها تمثل أداة أساسية في تحديد نوعية النفقة العامة وأثارها وأهدافها، الشيء الذي يسهل تسيير الأموال العامة. أضف إلى ذلك أن تقسيم النفقات العامة حسب معيار أو آخر يسهل مهام الباحث في ميدان المالية التعرف على تطورها من فترة إلى أخرى والمنحى الذي تأخذه نحو الزيادة والنقصان. ومن ثم يبين التوجهات الاقتصادية التي تتبناها الدولة عند كل مرحلة، وأخيرا فإن لهذا التقسيم أهمية كبيرة للسلطة التشريعية والرأي العام من حيث تمكينها من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة.⁽¹⁾

ويندرج تحت هذه التقسيمات أكثر من نوع للنفقات العامة فنجد :

1- تقسيم النفقات العامة من حيث أثرها الاقتصادي على الدخل القومي:

(1) محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 68_69

يمكن أن تقسم النفقات العامة طبقا لمعيار استعمال القدرة الشرائية أو نقلها وحجم تأثيرها على الدخل الوطني والنتاج القومي، انطلاقا من هذا الأثر نجد :

أ- **النفقات الحقيقية:** هي صرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين بالدولة، كذلك على شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل إدارات وأجهزة الدولة. هذا النوع من النفقات يزيد من الناتج القومي.

ب- **النفقات التحويلية:** هي صرف الأموال العامة على الإعانات الاجتماعية الدعم الحكومي، الضمان الاجتماعي والبطالة. هذا النوع من النفقات لا يزيد من الناتج القومي لأنه يهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين المواطنين ودعم الفقراء من أبناء المجتمع.⁽¹⁾

1- تقسيم النفقات العامة وفقا لطبيعة العملية الاقتصادية التي استدعت الحاجة إلى الإنفاق (تقسيم النفقات تبعا لأغراضها المتنوعة) :

هذا التقسيم يتداخل بطبيعة الحال في التقسيمات السابقة. ووفقا لطبيعة العملية الاقتصادية يمكن التفرقة بين :

أ- **نفقات متصلة بعمليات متعلقة بتكوين رأس المال :** وهي تلك التي تهدف الدولة من القيام بها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس أموال جديدة، مثل النفقات التي تصرف في شراء سلع وخدمات لأغراض استثمارية (كمشروعات الصناعة والقوى الكهربائية).

ب- **النفقات الخاصة بأداء الدولة لوظائفها :** الوظائف التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة بينهم، كالإنفاق على الدفاع، الأمن، العدالة، دفع المرتبات والأجور اللازمة لسير المرافق التابعة للدولة.

ج- **النفقات المتصلة بعمليات ناقلة :** كدفع فوائد الديون والمساهمة في التأمين الاجتماعي والمساعدات والإعانات التي تمنح للأفراد كذلك التعويضات عن أضرار الحرب.

⁽¹⁾ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص124.

د- الإنفاق الخاص بعمليات مالية بحتة : كالقروض التي تمنحها الدولة للأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة⁽¹⁾.

الفرع الثاني : تقسيم النفقات العامة بالإستناد إلى معايير غير اقتصادية .

1- تقسيم النفقات العامة تبعا للوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة (التقسيم الوظيفي) :

يقوم هذا التقسيم في جوهره على فكرة مبسطة وشائعة وهي تجميع كل مجموعة من الخدمات ذات الطبيعة الواحدة تبعا للوظائف الأساسية التي تؤديها الدولة، من ثم كان التقسيم في الواقع تقسيما وظيفيا للنفقات العامة، ووفقا لهذا التقسيم فإنه يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من هذه النفقات تبعا للوظائف الآتية:

أ- النفقات الاقتصادية: هي تلك النفقات التي تقوم الدولة بصرفها لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع بالنفقات الاستثمارية نظرا لما تساهم به في زيادة الإنتاج الوطني والتوسع الاقتصادي، وكأمثلة على هذه النفقات نذكر نفقات إنشاء المستشفيات والمدارس، تجهيز المؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري، كذا نفقات إنشاء السدود والجسور، بالإضافة إلى نفقات دعم الاستثمارات مثل التكفل الكلي أو الجزئي بمصاريف إقامة المنشآت الأساسية الضرورية للاستثمار وكذا مصاريف إيصال الماء والكهرباء.

وقد تبع هذا التحول كبر الوحدة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية يتطلب نفقات كبيرة من جهة، وإيجاد الإمكانيات الضرورية لتمويل الوحدات الإنتاجية من جهة أخرى، وهو أمر يستدعي تدخل الدولة مباشرة نظرا لضعف مستوى الادخار الفردي في البلدان النامية وانعدام أسواق مالية تغذي حاجات التمويل. ويجب أن نشير هنا إلى المكانة التي تحتلها النفقات الخاصة بالهياكل والمرافق الاقتصادية حيث تمثل نسبة عالية، تليها الخاصة بالدفاع ثم التعليم فالتأمينات الاجتماعية والسكان وأخيرا الصحة العمومية.

(1) علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين الشمس، مصر، ص25.

ب- **النفقات الاجتماعية:** هي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وهذا عن طريق توفير أسباب وإمكانيات التعليم والصحة لهم، أو إسناد الفئات التي توجد في ظروف صعبة (إعانة الفئات المحرومة محدودة الدخل، منح للبطالين)، وتكون وجهة هذه النفقات على وجه التحديد نحو قطاعات التعليم، الصحة، النقل والسكن. وتعتبر النفقات اجتماعية فهي مرآة عاكسة لتقدم المجتمع في كل من البلدان المتقدمة والنامية على سواء. وتخصص الدول عادة الجزء الأكبر من النفقات العامة في الدول المتقدمة على هذا القطاع من ناحية وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى⁽¹⁾.

ج- **النفقات الإدارية:** يقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها. وتضم هذه النفقات نفقات الدفاع، الأمن، العدالة والأقسام السياسية وهي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية واللازمة لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وإحلال العدالة وتنظيم الأمور السياسية لهم⁽²⁾.

د- **النفقات الثقافية:** هي تلك المرتبطة بتطوير التعليم والثقافة العامة والبحث العلمي في المجتمع، كذلك ضمان قيام الهيئات الثقافية المستقلة عن الدولة بدورها⁽³⁾.

2- تقسيم النفقات العامة وفقا لمدى تكرارها الدوري في ميزانية الدولة :

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها إلى نوعين وهما :

أ- **النفقات العادية :** يقصد بها تلك التي تكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة، أي خلال كل سنة مالية، من أمثلتها أجور الموظفين والعمال، أسعار اللوازم والمواد الضرورية لسير المرافق العامة ونفقات تحصيل الضرائب إلى غير ذلك.

(1) محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-71.

(2) أعمر يجاوي، دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2005، ص 42.

(3) عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص 70.

والمقصود بالدورية والتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها في الميزانية ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر.

ب- **النفقات غير العادية** : هي تلك التي لا تتكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة ولكن تدعوا الحاجة إليها، مثل نفقات مواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية كفيضانات باب الوادي في 10 نوفمبر 2001، أو الهزة الأرضية التي ضربت بومرداس في 21 ماي 2003، حيث تم حين ذلك رصد أغلفة مالية هامة في قانون مالية 2002 وقانون المالية التكميلي 2003.

وإذا كان تسديد النفقات العادية يتم من إيرادات عادية فإن النفقات غير العادية تسدد من إيرادات غير عادية كالقروض، حيث أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن تسيء السلطات المالية في الدولة استخدام النفقات غير العادية، فتعتمد إلى تجنيب بعض النفقات واعتبارها غير عادية حتى يتم الوفاء بها عن طريق القروض بدلا من الضرائب، وبذلك تظهر الميزانية متوازنة.

ونتيجة لذلك فإن النظرية الحديثة قد اتجهت إلى التمييز بين نوعين من النفقات :

أ- **النفقات الجارية** : تسمى أيضا بالنفقات التسييرية، وهي تلك اللازمة لسير المصالح العامة وإشباع الحاجات العامة. أي أنها تقابل النفقات العادية وهي لا تسهم في زيادة رؤوس الأموال العينية للمجتمع، فيما تقوم به الدولة من إنفاق عام يستهدف تسيير إداراتها والحصول على ما تحتاجه من سلع وذلك لإشباع الحاجيات الجارية، وهي بذلك من النفقات العادية أو الدورية المنتظمة التي تتكرر سنويا، بحيث تنتج آثارها عادة خلال المدة المالية التي انفقت فيها، دون تفرقة بشأنها بين النفقات المنتجة وغير المنتجة التي يصعب في ظل الأفكار الحديثة التمييز بينها.

ب- **النفقات الرأسمالية** : تسمى كذلك بالنفقات الاستثمارية، والتي تخصصها الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج السلعي (مشروعات إنتاجية)، أو لزيادة الخدمات العامة (إقامة مشروعات الخدمات العامة كالمدارس والمستشفيات)، وتتعلق النفقات الرأسمالية بالثروة الوطنية مثل نفقات البناء

والأشغال العمومية للطرق والسكك الحديدية، فهي تخصص لتشكيل رؤوس الأموال العينية في المجتمع، ومن ثم فهي نفقات تماثل النفقات غير العادية⁽¹⁾.

3_ تقسيم النفقات العامة من حيث السلطة القائمة بها :

يرتكز تقسيم النفقات إلى وطنية ومحلية إلى معيار مجال شمولية النفقة العامة، ومدى استفادة أفراد المجتمع منها.

أ- **النفقات الوطنية** : التي نستطيع تسميتها بالنفقات المركزية، وهي التي نجدها على مستوى ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها، ومثال ذلك نفقة الدفاع الوطني، القضاء، الأمن، فهي إذن بهذه الصورة تمثل نفقات ذات طابع وطني.

ب- **النفقات المحلية** : التي تسمى أيضا بالنفقات الإقليمية، وهي التي نجدها على مستوى ميزانية الجماعات المحلية (الولاية والبلدية)، وتقوم بها هذه الهيئات ومثال ذلك توزيع الماء والكهرباء والمواصلات في حدود الإقليم أو المدينة.

وما يجب أن نشير إليه في هذا الإطار أنه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة ومدققة حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة كذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم أو مدينة على وجه الخصوص⁽²⁾.

الفرع الثالث : تقسيم النفقات العامة حسب التشريع الجزائري.

بناء على ما جاء به القانون رقم 84/17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 في مواد من 24 إلى 42 والخاص بقوانين المالية المعدل والمتمم، يمكن تقسيم النفقات العامة إلى نوعين، يتعلق النوع الأول بمصاريف أو نفقات التسيير، أما النوع الثاني فيخص مصاريف أو نفقات التجهيز أو الاستثمار.

(1) عبد الكريم صادق بركات، يومس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت 1986، ص78.

(2) محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص79.

1_ نفقات التسيير: هي الإعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية دون استثناء، كل واحدة على انفراد وفقا لقانون المالية للسنة المعنية، حيث تختص كل وزارة باعتماد مالي معين، ثم يأتي بعد ذلك دور السلطة التنظيمية لتوزيع هذه الاعتمادات داخل كل وزارة معينة.

ويقصد بنفقات التسيير هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والتي تتكون أساسا من أجور الموظفين ومصاريف الصيانة الخاصة بالبنائيات الحكومية ومعدات المكاتب وغيرها، ومنه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أية سلعة حقيقية، فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هيكل الدولة بما تحتاجه من أموال للتمكين الجيد من تسيير شؤون المجتمع على اختلاف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة ما دام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية.

وعلى هذا الأساس فإن الاعتمادات المالية المخصصة للدوائر الوزارية توزع بناء على مدونة نفقات التسيير التالية:

أ- العنوان: هو تقسيم حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة، وفي الميزانية العامة للدولة نميز بين أربع عناوين ويتعلق الأمر بالاتي⁽¹⁾:

• أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

• تخصيصات السلطات العمومية.

• النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

• التدخلات العمومية.

الفصل الأول..... الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية

يتعلق العنوان الأول بأعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات، وهي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات كذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات.

أما العنوان الثاني فيتعلق بتخصيصات السلطات العمومية التي هي عبارة عن الاعتمادات الضرورية اللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والمعدات والعتاد.

بصفة عامة، يتعلق العنوان الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، يتم تفصيلهما وتوزيعهما بمقتضى مرسوم رئاسي.

أما العنوان الثالث الذي يخص النفقات الخاصة بوسائل المصالح، والعنوان الرابع المتعلق بالتدخلات العمومية، فيهما الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع والملاحظ على مستوى الميزانية العامة حسب التشريع الجزائري، أن كل عنوان يقسم إلى أقسام ويتفرع كل قسم إلى فصول، ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية وعنصرا مهما في الرقابة المالية، ثم يلي الفصول المواد والفقرات.

ب- القسم: يوزع العنوان إلى أقسام تتناسب مع معايير متعددة إدارية، وظيفية اقتصادية أو قطاعية، ويساعد التبويب إلى أقسام على التمييز بين مختلف أصناف النفقات لكنه يسمح أيضا بمتابعة أهداف محددة تتغير حسب طبيعة النفقات.

ج- الفصل: يمثل الفصل الوحدة الأولية لتخصيص الاعتمادات، وهو يبوب النفقات حسب طبيعتها أو أغراض استعمالها. إن فكرة تخصيص الفصل تعبر عن التصور الذي يتم

الفصل الأول..... الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية

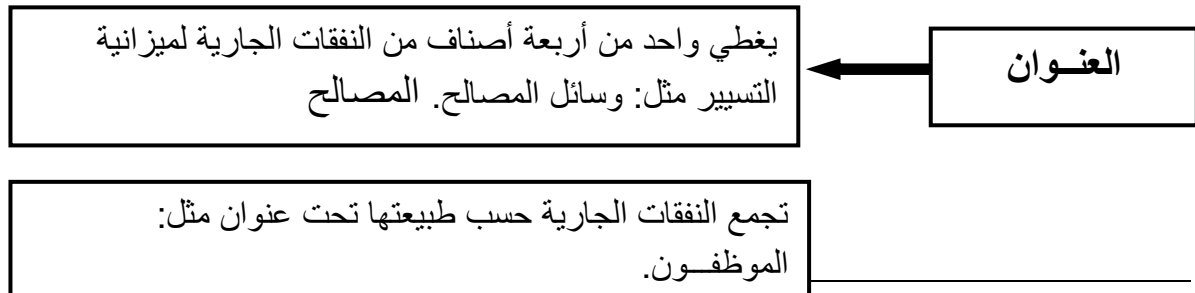
بموجبه تجميع كل الاعتمادات التي تسمح بتسوية النفقات التي لها طبيعة واحدة في عمود واحد لوزارة معينة⁽¹⁾.

د - المواد والفقرات: تقسم الفصول بدورها إلى مواد وفقرات، ويعتبر المشرع الجزائي المادة كمستوى تنفذ بحسبه نفقات التسيير، ويستخدم هذا التقديم على مواد وفقرات من قبل الوزارات من التسيير الحسن لرخصة الموازنة، وللإشارة فإن التزامات الدفع تتم حسب المواد وتخضع للرقابة المسبقة للنفقات المخصصة من طرف المراقب، بينما تعطى الأولوية للفصل عندما يتعلق الأمر بالدفع والرقابة من طرف المحاسبين العموميين.

للإشارة فإن نفقات التسيير لميزانية الجزائر تصدر في قانون المالية بالجريدة الرسمية. في الحقيقة يجب على السلطات التنفيذية أن تعمل على تخفيض نفقات التسيير، ما دامت أنها غير منتجة وأنها تدمير للثروة المحصل عليها عن طريق الضرائب، لكن لما ندقق التحليل نلاحظ أن الزيادة بالقيمة المطلقة لهذه النفقات لا يمكن تجنبه، فهي تؤمن السير العادي لمختلف المصالح العمومية التي يجب أن تبقى وبصفة إجبارية مضمونة. إن زيادة عدد الموظفين، ارتفاع حجم الأجور، عصرنة المصالح المدنية هي عوامل شاركت في زيادة نفقات التسيير يجب أن نشير كذلك أن إنجاز تجهيزات هامة يدفع إلى ظهور نفقات تسيير أخرى في شكل مصاريف صيانة هذه المنشآت الجديدة⁽²⁾.

والمخطط التالي يبين لنا مدونة ميزانية التسيير.

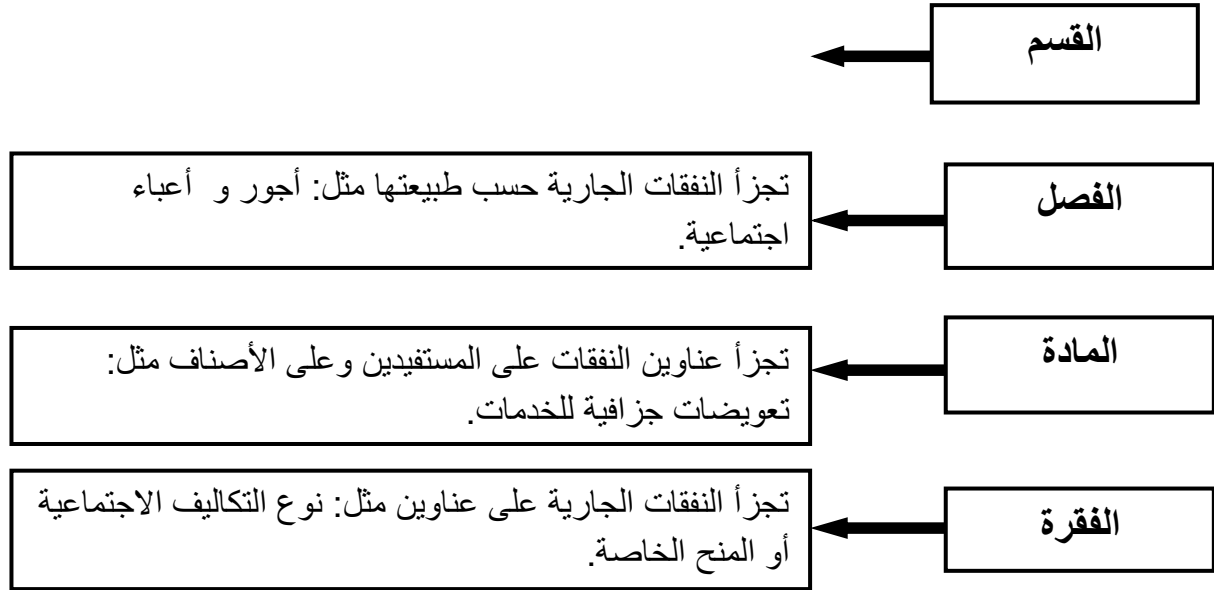
الشكل رقم (1): مخطط يمثل مدونة ميزانية التسيير.



⁽¹⁾ المادة 20 من قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية (الجريدة الرسمية رقم 28).

⁽²⁾ لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 53-54.

الفصل الأول..... الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية



2- نفقات الاستثمار: يتم توزيع نفقات الاستثمار (التجهيز) حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات وتتفرع إلى ثلاثة عناوين (أبواب) : الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى برأس المال⁽¹⁾.

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة ما دامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة. فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها في تحاليل الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" الذي برهن أن في فترة الركود الاقتصادي تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم بأدائه مضاعف الاستثمار، فلو افترضنا قيام الدولة بإنجاز استثمار معين (بناء طريق سريع) خلال فترة أزمة اقتصادية فالنفقة العامة الاستثمارية ستسمح بتوزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين. يوجه عندها الزبائن والموردون المداخل المحققة لشراء سلع استهلاكية أو تجديد مخزوناتهم، فيمنحون بالتالي مداخل جديدة للتجار، للمنتجين الصناعيين الذين بدورهم سوف يستعملون هذه المداخل.

⁽¹⁾ المادة 35 من قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية (الجريدة الرسمية رقم 28).

ما يمكن ملاحظته أن كل عملية من النفقات قد قامت بإنشاء دخل جديد ناتج مباشرة عن النفقة العامة الأولية، بالتالي ينتشر تجدد النشاط إلى مجمل الهيكل الاقتصادي. لكن قوة أثر المضاعف تابع للميل نحو الاستهلاك للمستفيدين المتتاليين لمداخل المؤسسة، فإذا قام هؤلاء بالادخار عوض الاستهلاك فإنهم بذلك قدموا مداخل منقوصة ويعطلون لفترة غير محددة مدة الدفع الاقتصادي الناجم عن نفقة الاستثمار، مما أدى إلى ظهور تحفظات تجاه نفقات الاستثمار مما أدى إلى الاعتقاد بفكرة أن عمليات التجهيز لا تملك نفس القيمة، لذا وجب القيام بخيارات فيما يخص المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الدولة حتى يتم الإبقاء فقط على تلك التي لها منفعة قصوى، إلى جانب كل هذا ففي فترة التضخم يمكن أن تمثل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي، لذا وجب تقييدها ومراقبتها بشكل مباشر من طرف الحكومة.

ويسمح التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري، حيث يميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال وللإشارة فإن نفقات الاستثمار تجمع في عناوين بحسب القطاعات وهي عشرة قطاعات تتمثل في: المحروقات، الصناعات المصنعة، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، قاعدة هيكلية اقتصادية واجتماعية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، السكن والمخططات البلدية للتنمية. ويتوزع القطاع إلى قطاع فرعي الذي يتجزأ بدوره إلى أنشطة محددة، هذه الأخيرة تعتبر ميدانا ضمن الاقتصاد الوطني يمكن تشخيصه بحيث يتميز بخصائص، ويمكن تعيينه بدقة ويخضع توزيع الاعتمادات على الفروع والأنشطة إلى الاختصاص التنظيمي⁽¹⁾.

إذا واعتبارا لتقسيم النفقات حسب التشريع الجزائري فإن ميزانية الدولة في الشق الخاص بالنفقات تظهر في نوعين من النفقات بالنسبة لكل سنة مالية، نفقات التسيير ونفقات التجهيز أو الاستثمار. هكذا يكون المشرع الجزائري قد اخذ بتقسيم النفقات العامة إلى نفقات إدارية

(1) محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-68.

ونفقات استثمارية، والملاحظ أن تقسيم ميزانية النفقات يخضع لقاعدة معروفة وهي قاعدة تخصيص الاعتمادات ومعناها أن اعتماد البرلمان للنفقات لا يجوز أن يكون إجمالياً، بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام، أي أنه لا يجوز أن يوافق البرلمان مثلاً على تخصيص 30 مليون دينار لنفقات وزارة الإسكان تاركاً للحكومة أمر توزيع هذا المبلغ على أوجه إنفاق الوزارات المختلفة من مرتبات الموظفين، ونفقات الإدارة وصيانة مباني الوزارة واستثمارات في المشروعات التي تقوم بها وغير ذلك، بل يتعين أن يوافق البرلمان على تخصيص مبلغ معين لكل وجه من أوجه إنفاق الوزارة، وبمقتضى هذه القاعدة لا يجوز للحكومة أن تتقل مبلغاً اعتمده البرلمان للنفقات الواردة في باب معين للإنفاق على وجوه أخرى في باب آخر، إلا بعد الرجوع إلى البرلمان والحصول على موافقته.⁽¹⁾

المبحث الثاني: تطور الاتفاق العام في الفكر الاقتصادي.

يعتبر الإنفاق العام أحد الأدوات المهمة الخاصة بالسياسة المالية، والتي تعتبر بدورها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها في مختلف المجالات، بما أن علم المالية شهد تطوراً في فكره وأهدافه ووسائله تبعاً للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة، من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة وهو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط، بل انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة، وبما أن الإنفاق العام هو إحدى المتغيرات المتعلقة بالسياسة المالية فقد مر عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدة مراحل، تحدد فيها مفهومه وحجمه حسب دور الدولة ووظائفها، وكان هذا التطور واضحاً بين المذاهب الاقتصادية المتعددة.

المطلب الأول: الإنفاق العام في المجتمعات القديمة.

كانت السياسة المالية في العصور القديمة تعكس غياب السلطات المنظمة للمجتمع وغياب أي تأثير لها، فالإنفاق العام في هذه المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي، تميز بعدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدد للمعالم حول السياسة المالية للدولة والتأثير على

(1) علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص35.

النشاط الاقتصادي، ونجد أن أفلاطون وأرسطو قد اهتمتا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع، فضلا عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب)، هذا فضلا عن الإنفاق التمويلي (الإعانات) والتي أقرها كبنود من بنود الإنفاق العام في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصدقة وبدون تدخل الدولة.(1)

وقد أقر **توماس الأكويني** بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ووضع حدود دنيا وعليا لها، ومنع الاحتكار والحد من أي تصرفات شخصية تتعارض مع الصالح العام، وهذا ما رفضه أوراسم، إذ لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام، كما أضاف أن للدولة دورا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فإن أحد عناصر تمويل هذه الدولة هي الضرائب(2)، وبالتالي إلغاء دور الإنفاق العام والاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون الاقتصادية والتجارية -عصر التجاريين- وقد اتجهت أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي إذ أوضح **توماس مين** خطورة الضرائب نظرا لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الاقتصادي، لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات.

وقد رأى **ويليام بيتي** أن فرض الضرائب قد يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي، بل على العكس يمكن أن يؤدي إلى ازدهارها، وذلك إذا كانت تتفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأن ذلك سيؤدي إلى سحب أموال من دائرة النشاط الاقتصادي، كما نادى **بيتى** بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده

(1) حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 165-167، بتصرف.

(2) حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 170-171، بتصرف.

الفصل الأول..... الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية

وقصر دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة، العدل، الدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم العاطلين عن العمل⁽¹⁾.

وفي إطار فلسفة الفيزيوقراط الرافضة لأفكار التجاريين، والتي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حرا حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وموجهة نحو التوازن الطبيعي، أكد فرانسوا كيسني كونه أهم أقطاب تلك المدرسة على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي، وبالتالي لم يصف الطبيعيين أي إسهامات أخرى في مجال السياسة المالية.

مما سبق يتضح أن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية، بالتالي الإنفاق العام كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني واعتبر دور النفقات العامة مهمشا كليا⁽²⁾.

المطلب الثاني : الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

من المعروف أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يؤمن بفلسفة الاقتصاد الحر وبإمكانية حل مشاكل المجتمع الاقتصادي (والمتمثلة في تحديد أنواع وكميات السلع التي تنتج وتحديد طرق إنتاجها وكيفية توزيعها بين أفراد المجتمع) عن طريق نظام السوق، ولذا فمن رأيهم أن هذه المشاكل تحل تلقائيا وبدون تدخل الدولة، لأن الاقتصاد كنظام طبيعي لا يؤدي التدخل فيه إلا إلى عرقلته، كما يؤدي تدخل الدولة إلى إضعاف حافز الأفراد الخاص نحو الكسب والإنتاج ويترتب على ذلك وفقا للفكر الكلاسيكي أنه يجب ألا تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لأفرادها إلا في إشباع الحاجات العامة، التي يفشل أو لا يرغب القطاع الخاص في إشباعها

(1) عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1997، ص 159-161، بتصوّف.

(2) عبد الرحمن يسري، مرجع سبق ذكره، ص 173.

(كالأمن، الدفاع، العدالة وبعض المرافق العامة المكلفة)،⁽¹⁾ وترتب على هذه النظرة بروز عدة مبادئ في الفكر الاقتصادي تتمثل فيما يلي :

- " أفضل النفقات العامة هي أقلها حجماً " لأن النفقات العامة يترتب عليها تحويل موارد اقتصادية قيمة من القطاع الخاص المنتج إلى القطاع الحكومي غير المنتج، ولذا فإن زيادة حجم هذه النفقات العامة يعني تحويل موارد من قطاع يتحقق به عائد إلى قطاع آخر غير منتج وتخفيض رفاة أفراد المجتمع وهو الهدف الأساسي لتلك الحكومات.

- " أولوية التحديد لجانب النفقات العامة في الموازنة العامة " وذلك من أجل تحقيق المبدأ الأول وحتى لا تقلل من رفاة الأفراد فتحدد أولاً حجم الإنفاق العام ثم نبحث بعد ذلك عن مصادر الإيرادات العامة الأقل تكلفة لتمويل هذه النفقات. فلا تحصل إيرادات عامة أكبر من حجم النفقات العامة حتى لا تبدد، أو تجمع إيرادات عامة أقل من النفقات العامة المقدرة حتى تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية الحيوية لأفراد المجتمع.

- " حيادية النفقة العامة " بمعنى أن النفقات العامة لا يجب أن تؤثر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة الزراعية، الصناعية، التجارية وغيرها، أو على المراكز النسبية لأصحاب الدخل المختلفة في المجتمع. ويتضمن هذا بدوره إهمال الجانب الوظيفي للنفقات العامة حيث لا ينبغي استخدام هذه النفقات لدعم قطاع اقتصادي معين أو لتشجيع فئة معينة من أفراد المجتمع، ويرجع هذا بدوره إلى الفكر الاقتصادي السائد آنذاك والخاص بعدم إنتاجية الإنفاق العام.

- " توازن الموازنة العامة سنوياً " حيث لا يجب سحب موارد اقتصادية من أفراد المجتمع تزيد أو تقل عن حجم الإنفاق العام المقدر، لأنه في الحالة الأولى تبدد موارد اقتصادية وفي الحالة الثانية لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية الدفاع، الأمن العدالة وغيرها ومرة أخرى يعكس هذا المبدأ، الفكر الاقتصادي الذي ينادي بأن الدولة لا يجب أن تكون لها وظائف اقتصادية أو أعمال جوانب الموازنة العامة في تحقيق أهداف اقتصادية⁽²⁾ .

(1) المرسى السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 2002، ص 291.

(2) حامد عبد المجيد دراز، المرسى السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الاسكندرية، 2004، ص 219-221 بتصرف.

خلاصة القول، أن الفكر الكلاسيكي لم يعط أهمية كبيرة لدراسة الإنفاق العام انطلاقاً من فكرة أن تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصاديين يكون بصورة عفوية دون تدخل الدولة وأن اهتمامهم انصب حول التوافق بين الموارد القليلة والاحتياجات المتزايدة وظلت هذه الأسس سائدة إلى أن تعرضت اقتصاديات دول ذات الأفكار الكلاسيكية للعديد من المشكلات وعندما زادت حدة هذه الأزمات بصفة خاصة في سنوات العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي حيث خلقت ظروف جديدة أثبتت أن تلقائية توازن الاقتصاد القومي ليس أمراً واقعاً وخلال هذه الأزمات تعرضت الاقتصاديات الرأسمالية لقدر من البطالة في الموارد المادية والبشرية. وإن كان الإنفاق العام نقطة البدء في الحياة المالية للدولة إلا أنه غير منتج اقتصادياً، وأن تمويله يمثل عبئاً ينبغي توزيعه على المواطنين ولذا ينبغي أن يكون عند أقل مستوياته حتى يتاح أكبر قدر من الموارد للاستخدامات الخاصة وتحقق بذلك أكبر مستويات من الرفاهة الاقتصادية لأفراد المجتمع⁽¹⁾.

المطلب الثالث : الإنفاق العام في الفكر الكينزي.

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية وما أملت على الإنفاق العام من محدود وقاصر لفترة طويلة من الزمن، فإن التطورات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي (1929-1933) والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، وتحول الفكر الاقتصادي تحولاً كبيراً بعدما أثبتت التجربة فشل النظام الاقتصادي الحر في حل أزمة الكساد، ولم تفلح التلقائية المفترضة في النظام الرأسمالي في الأسعار والأجور في القضاء على الكساد، وتطلب الأمر حينئذ تدخل قوى من جانب الدولة، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة الحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف، ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، حيث ظهرت أفكار الاقتصادي **جون ماينار كينز** من خلال كتابه الشهير " النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" الذي صدر عام 1936، والذي تضمن نقداً

(1) حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص18.

شديدا للنظرية الكلاسيكية حيث افترض أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لا بد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغيرا جذريا فقد تزايد الاهتمام ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من حيث مكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها، بما يؤدي إلى تحسين مستويات الرفاهية في المجتمع، فالإعانة الموجهة للصناعة مثلا تختلف في آثارها عن الإعانة الموجهة للمحتاجين أو العاطلين، فالأولى تهدف إلى رفع مستوى الصناعة وزيادة الأرباح، بينما تهدف الثانية إلى رفع المستوى الاستهلاكي لفئة المعانين⁽¹⁾.

في ظل هذا الفكر لم تعد النفقة العامة غير منتجة بالضرورة، وإنما أصبحت جزءا مهما من الطلب الكلي في المجتمع يمكن استخدامه في زيادة الطلب الكلي في أوقات الركود مما يساعد في القضاء على مشاكل الاقتصاد الكلي (البطالة وانخفاض مستويات الإنتاج القومي)، وقد نجحت هذه السياسة الاقتصادية في القضاء على مشكلة البطالة إبان الثلاثينات، وظهرت فكرة مشروعات المرافق العامة في كل من إنجلترا والولايات المتحدة وألمانيا آنذاك، وترتب على برامج تلك المشروعات في تلك الدول انتشار موجة من التفاؤل حول مستقبل الأعمال الخاصة، وبدأت تستثمر من جديد وتؤجر العمال وتشتري المواد والخامات، ورفع هذا بدوره من الطلب الكلي مما حقق انتعاشا واضحا في اقتصاديات تلك الدول.

ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث على المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف ثم الاقتراب من مستوى التوظيف، أي أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام الذي يساهم

(1) محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص176.

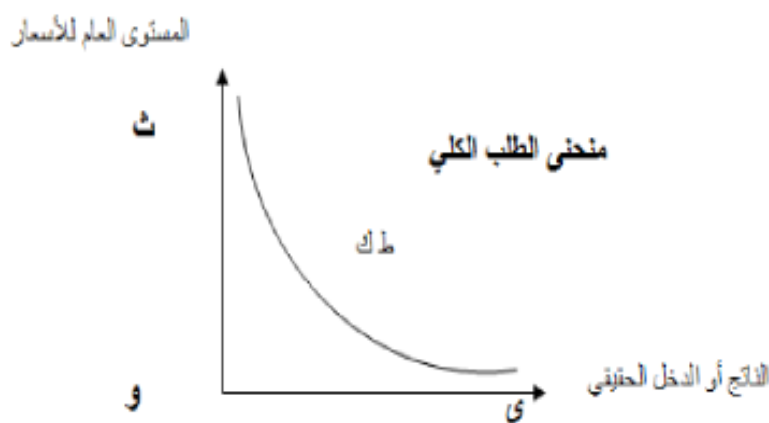
الفصل الأول..... الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية

في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في "تلك المبالغ المتوقعة إنفاقها سواء كان من أجل اقتناء الأغراض الاستهلاكية والاستثمارية" أي هو مجموع الاستهلاك والاستثمار، من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل والقضاء على البطالة، وبالتالي إنقاذ النظام الرأسمالي من الخطر الذي يهدده نتيجة لوجود البطالة⁽¹⁾.

ويمكن توضيح شكل كل من منحنى الطلب والعرض الكليين وفقا للمفهوم الكينزي كما يلي:

1. منحنى الطلب الكلي: يعبر منحنى الطلب الكلي عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والنواتج أو الدخل الحقيقي والمتمثلة في المنحنى التالي:

المنحنى رقم (1): يمثل منحنى الطلب الكلي.



المصدر: د. مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، ص 46.

يتضح من الشكل، أنه كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي، والعكس صحيح ارتفاع الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي، أما المكونات التي ترفع من الطلب الكلي حسب كينز تتمثل في الإنفاق العام الذي له دور كبير في الرفع منه وذلك من خلال ما يأتي:

- **زيادة الطلب الاستهلاكي:** ويتم ذلك من خلال:

أ- إعادة توزيع الدخل بين الأفراد توزيعاً قريباً إلى المساواة أو تخفيض التفاوت في توزيع الدخل والثروات، ذلك أن أصحاب الدخل العالية يدخرون جزءاً من دخولهم في حين

(1) مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 45.

أصحاب الدخل المنخفضة ينفقون كل أو معظم دخولهم على الاستهلاك، مما يعني زيادة الطلب الكلي، فالتفاوت في توزيع الدخل في الدول الرأسمالية هو سبب من أسباب زيادة الادخار وعدم كفاية الطلب الكلي ووجود البطالة، ولهذا يتوجب تدخل الدولة لتقليل هذا التفاوت في الدخل عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء وإنفاقها على الفقراء وقيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية لأصحاب الدخل المحدودة مجاناً أو بأسعار رمزية بهدف زيادة مستوى الاستهلاك الكلي.

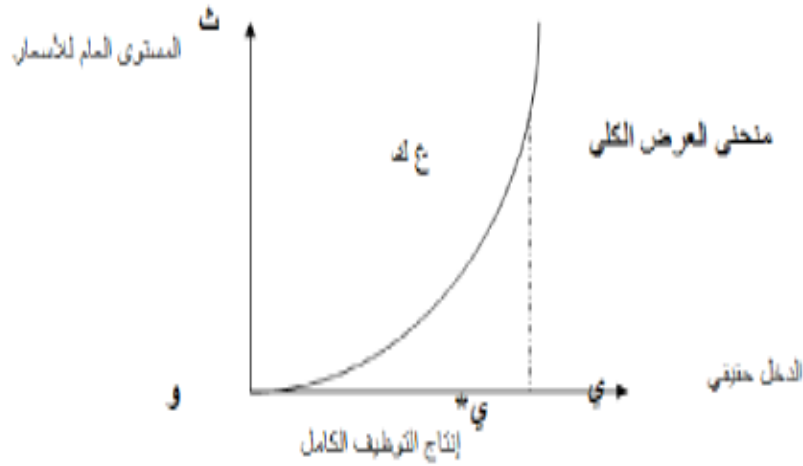
- **زيادة الطلب الاستثماري:** ويتم ذلك من خلال:

- أ- قيام الدولة نفسها عند حدوث ارتفاع معدل البطالة بإقامة مشاريع استثمارية.
 - ب- تقديم إعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض وكذلك تخفيض نسبة الضرائب أو ما يسمى "الإنفاق الجبائي"، وكل هذه التخفيضات هي بمثابة دعم من طرف الدولة في شكل إنفاق حكومي غير مباشر.
- كما أيد الاقتصادي الأمريكي **الفين هانسن** في كتابه "السياسة المالية والدورات الاقتصادية" تحليلات كينز للمشكلات الاقتصادية، كذلك السياسات النشطة للحكومة من خلال الإنفاق الحكومي في مسعاها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2- منحني العرض الكلي: يوضح منحني العرض الكلي العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي.

المنحنى رقم (2) : يمثل منحني العرض الكلي.

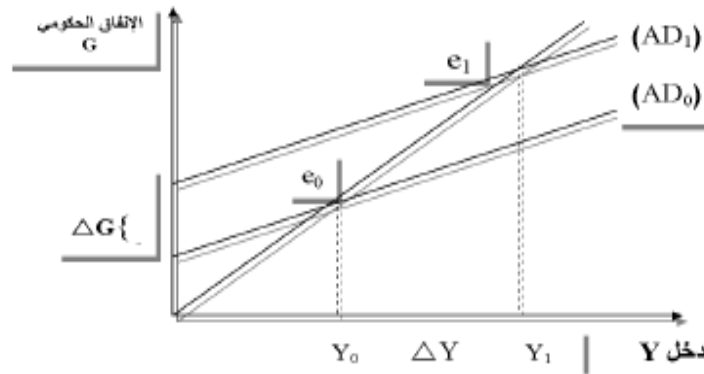
الفصل الأول..... الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية



المصدر: د.مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، ص47.

يتضح من المنحنى، أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون مصحوبة بارتفاع في الأسعار والعكس صحيح حتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل. وحسب كينز، الدخل الوطني التوازني يتحقق عند تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف، بالتالي ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها، ويمكن توضيح دور الإنفاق العام في علاج أزمات الركود الاقتصادي من خلال المنحنى التالي:

المنحنى رقم (3) : نموذج تقاطع كينز بين الإنفاق الكلي والعرض الكلي.



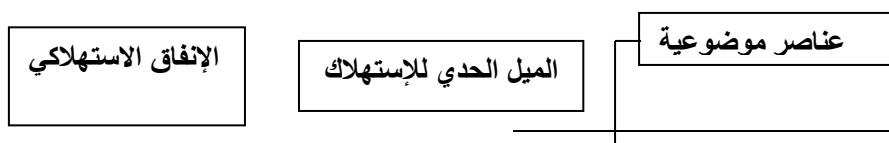
المصدر: د.مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، ص50

في هذا المنحنى يمثل الطلب الكلي في الاقتصاد الكلي على أنه مجموع الإنفاق على سلع الاستهلاك والإنفاق على سلع الاستثمار والإنفاق الحكومي (AD_0)، أما العرض الكلي

يمثل بالخط 45 درجة، وتمثل نقطة التقاطع (e_1) نقطة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي (Y_0)، عند مستوى الدخل الكلي، ولكن عند مستوى هذا الدخل التوازني توجد فجوة انكماشية (تقدر بالمسافة الرأسية G) فإذا قامت الدولة بزيادة حجم الإنفاق العام بهذا القدر يتم القضاء على هذه الفجوة ويزداد الدخل التوازني إلى (Y_1) وهو (دخل العمالة الكاملة)، ويلاحظ هنا أننا نفترض مرونة الوحدة لمنحنى العرض الكلي، كما يلاحظ أيضا أن الزيادة في الدخل الكلي (Y) أكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي (G) ويرجع ذلك إلى ظاهرة مضاعف الإنفاق الحكومي. فعندما تتفق الحكومة في شكل رواتب للعمال أو الموظفين فإن هذه الدخول والرواتب تتحول بدورها إلى إنفاق على السلع الاستهلاكية، من قبل هؤلاء العمال والموظفين وهذا يعني دخلا لأصحاب هذه السلع الاستهلاكية من تجار وغيرهم والذين يقومون بدورهم بشراء المزيد من هذه السلع من أصحاب خدمات عناصر الإنتاج وتستمر سلسلة الإنفاق-الدخل، ولكن بمعدل متناقص (بسبب وجود الادخار) حتى تتلاشى هذه السلسلة في النهاية ويصبح حجم مضاعف الإنفاق العام في هذه الحالة النسبة بين حجم الزيادة الكلية في الدخل القومي وحجم الزيادة الأولية في الإنفاق العام، ومن الواضح أن حجم هذا المضاعف يزداد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك (وهي الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة قدرها في الدخل)⁽¹⁾.

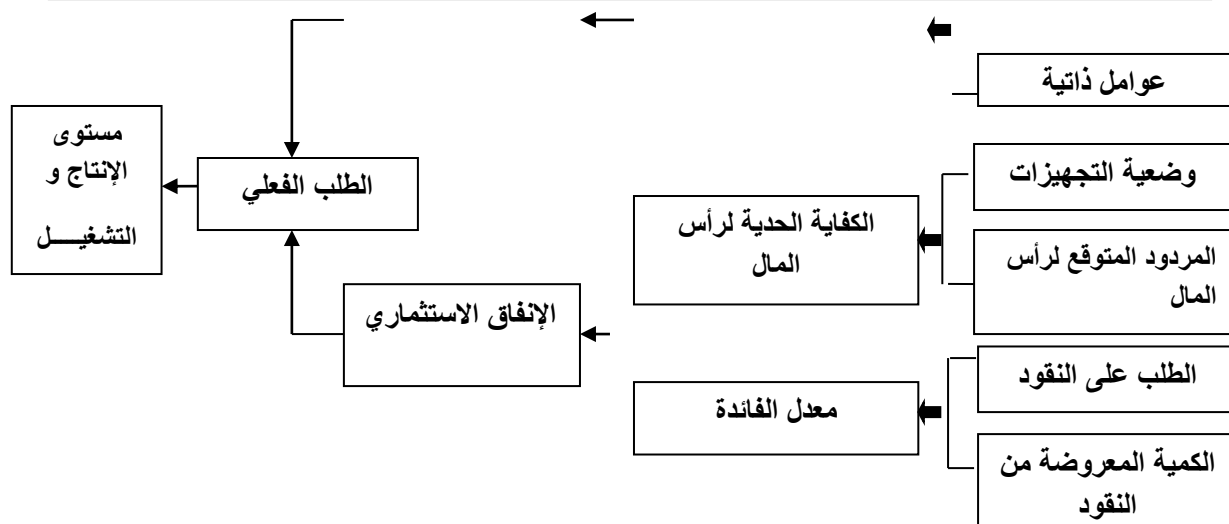
وحسب التحليل الكينزي فإن الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري له دور كبير في تكوين الطلب العام، الذي بدوره يؤثر على الإنتاج ومنه على مستوى الاستخدام ولتوضيح أكبر لدور الإنفاق العام نلاحظ الشكل التالي:

الشكل (2) : مخطط توضيحي يمثل طبيعة متغيرات النموذج الكينزي.



(1) محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 177-178.

الفصل الأول..... الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية



ويمكننا القول أن الاقتصاد الوطني يتصف بالتصحيح الذاتي دائما، فالقوة التصحيحية التلقائية تتسم بالضعف، كما أن الاقتصاد الوطني أساسا غير مستقر، ومن ثم فالتدخل الحكومي ضروري لا مفر منه للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي وتصحيح الخلل في آليات السوق، وذلك من خلال تعديل الحكومة لوضعها المالي، ومنه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، وأن الإنفاق العام في الفكر الكينزي له إنتاجية موجبة ويزيد من الدخل القومي في تلك الدول وأنه يمثل ضرورة في بعض الأحيان، وهي حالات الركود الاقتصادي، وقد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل الكلاسيكي، فليست أفضل النفقات أقلها حجما إنما يتوقف الأمر على الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على هذا الإنفاق، وعلى هذا ينبغي رفع مستوى هذا الإنفاق العام (مع الاستعانة بجوانب السياسة الاقتصادية الأخرى كالسياسة النقدية والسياسة المالية وغيرها) أوقات الركود الاقتصادي، كما ينبغي أن تتخفف مستوياته في أوقات التضخم. ولم تعد فكرة توازن الميزانية العامة سنويا قابلة للتطبيق في ظل هذا الفكر حيث أن إحداث عجز في الموازنة العامة أمر تتطلبه ظروف الركود الاقتصادي، كما أن تحقق فائض بالموازنة العامة يعد أمرا ضروريا في أوقات التضخم، والذي أصبح مهما ليس هو توازن الموازنة العامة وإنما التوازن الكمي في الاقتصاد القومي. كما لم تعد النفقات العامة محايدة فهي تؤثر في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، وتعدل من مراكز الطبقات الاجتماعية المختلفة، والحقيقة أن النفقات العامة لم تكن محايدة في الواقع فالنفقات العسكرية مثلا (وهي تعد نفقات استهلاكية بالنسبة للكلاسيك) لها آثار عديدة على الاقتصاد القومي، فمن ناحية تحول هذه النفقات جانب من

موارد المجتمع إلى أنشطة أقل إنتاجية مما يقلل من إنتاجية الاقتصاد القومي، كما أن زيادة الواردات من العتاد الحربي يؤثر سلبيا على ميزان المدفوعات إلى جانب ضياع جانب من حصيلة النقد الأجنبي والتي كان يمكن استخدامها في زيادة إنتاجية الاقتصاد القومي، ومن ناحية أخرى فإن الإنفاق العام على المعدات العسكرية وخاصة في الدول المنتجة لها يعد أداة هامة لتقدم العلوم كما يزيد من الطلب على الصناعات المكمل للصناعات العسكرية وأخيرا لهذه النفقات آثار توزيعية هامة⁽¹⁾.

ورفض كينز أيضا قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له وتلقائية التشغيل الكامل، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، وأن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي، بمعنى أن هناك قدر من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل. ونتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية واتخذت مفهوما وظيفيا وأصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق، فهي تعني وفقا للمفهوم الكينزي مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي، فتعددت أهدافها للنطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ولذلك أطلق عليها اسم السياسة العالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة، وبالتالي خروج النفقات العامة من حياديتها، وأصبحت الدولة هي المسؤولة عن سلامة وقوة الاقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسة في تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد وتتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على النشاط الاقتصادي.

وأصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي فتغيير الإنفاق العام أو الضرائب سوف يؤدي إلى تغيير ملموس في الطلب الكلي، وبالتالي مستوى الناتج والتشغيل وذلك على الرغم من وجود أثر المزامنة، كما أن الميزانية المتوازنة لا تعني بالضرورة حياد السياسة المالية، بل على العكس من ذلك لما لها

(1) حامد عبد المجيد دراز، المرسى السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 225.

الفصل الأول..... الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية

من تأثير ملحوظ على النشاط الاقتصادي، وذلك وفقا لنظرية مضاعف الوحدة أو ما يطلق عليه مضاعف الموازنة المتوازنة⁽¹⁾.

ولقد بدا منطقيا نجاح هذه الأسس للسياسة المالية عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة، حيث أمكن باستخدامها المساهمة في إخراج اقتصاديات هذه الدول من أزمة الكساد الكبير ومعالجة الضغوط التضخمية التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية. ولقد دفع هذا النجاح لأسس السياسة المالية ببعض الاقتصاديين إلى المطالبة بتطبيق نفس الأسس التي اتبعت في الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية، ذلك للنهوض بمستويات النشاط الاقتصادي والقضاء على البطالة الإجبارية والمقنعة ورفع حجم الإنتاج والدخل الوطني، ومنه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. وعلى هذا ظهر إلى جوار السياسة الاقتصادية سياسة مالية تتفق معها وتستخدمها الدولة للتأثير عليها وتوجيهها الوجهة التي تراها وهي بهذا التأثير تزداد قوة كلما اتسع مدى نشاط الدولة الاقتصادي.

مما سبق نخلص إلى، أن النفقات العامة في الفكر الكينزي ليست محايدة، إنما تساعد في إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع، بما يتضمنه ذلك من تأثير واضح على مستوى الطلب الكلي، لذا يمكن استخدام هذه النفقات (مع جوانب السياسات الاقتصادية الأخرى) في تحقيق أهداف المجتمع. وأن الإنفاق العام ليس بالضرورة أقل إنتاجية من الإنفاق الخاص، لذا لا ينطوي تحويل الموارد الاقتصادية من القطاع الخاص إلى القطاع العام على تخفيض مستويات رفاهية المواطنين⁽²⁾.

المطلب الرابع: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي المعاصر.

تحول الفكر الاقتصادي نحو ترشيد النفقات العامة من خلال تخلي الدول على كثير من المشروعات العامة، التي تهدف أساسا إلى تحقيق الربح وعن طريق رفع الربح وعن طريق تكلفة رسوم استخدام المرافق العامة، لتعكس الجانب الأكبر من تكلفتها الحقيقية

(1) Rudinger Dornpusch, Stanly Fisher, macro economics, mccraw, hill internatinnal Booklom, 1984, p87.

(2) حامد عبد المجيد دراز، المراسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص226.

الفصل الأول..... الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية

كالكهرباء الماء، والهاتف واستحوذ موضوع تخصيص وحدات القطاع العام بعناصره المختلفة مشاكل التخصيص، طرق التخصيص، مراحل التخصيص الموضوع المتكامل وليس فقط نقل الملكية أو الإدارة للقطاع الخاص على معظم الاهتمام ولقد نجحت دول عدة خاصة بريطانيا في تخصيص بعض وحدات القطاع العام بها، وترتب على ذلك النجاح انخفاض أعباء الموازنة العامة، كما نجحت هذه المشروعات العامة بعد تحويلها إلى القطاع الخاص في تحقيق معدلات أعلى من الأرباح وذلك لارتفاع إنتاجية العاملين بها بعد أن تزايدت حوافز العمل والإنتاج وقد أصبح العاملين بتلك المؤسسات العامة يمتلكون نصيباً هاماً من رأسمالها⁽¹⁾.

أن ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته يتطلب:

- أ- إعادة توجيه الإنفاق العام صوب أنشطة تكون فيها مساهمة الحكومة حاسمة جداً.
- ب- الاعتماد بصورة متزايدة على رسوم المستفيدين وغيرها من الرسوم المقترية بالمنفعة لتمويل الإنفاق.
- ج- تحقيق لا مركزية لبعض المسؤوليات العامة ذات الاتصال الوثيق بالاحتياجات والأوضاع المحلية.
- و على المستوى القطاعي بالإضافة إلى الاهتمام ببرنامج التعليم الابتدائي وبرامج الصحة الأولية فإن القطاع العام بالنسبة للخدمات الحضرية، قام بإعداد الطرق وتوفير الماء والكهرباء والمرافق الصحية وهذا ما يعتبر عملاً حاسماً بينما يستطيع القطاع الخاص توفير خدمات النقل الداخلي والإسكان بصورة أكفأ.
- ويمكن زيادة رسوم المستفيدين من خدمات الدولة بصورة انتقائية حتى في مسائل الصحة والتعليم، ومن ذلك الرعاية العلاجية في العيادات الخارجية للمستشفيات والتعليم الجامعي ويزيد هذا من الكفاءة في الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يوفر الموارد المالية اللازمة لتمويل التوسع في الخدمات ذات الأولوية والتي يستخدمها الفقراء غالباً (كالمنح التعليمية الانتقائية للالتحاق بالتعليم العالي).

(1) حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 229_230، بتصرف.

أما الخدمات العامة ذات الصبغة المحلية كتوزيع مياه الري وصيانة الطرق المختلفة فإن استخدام أساليب اللامركزية (تقل تلك المسؤوليات إلى من يعملون محليا) يساعد السلطات المركزية في تركيز اهتمامها على ماله أولوية من المهام، كما أن تدريب وتأهيل العاملين في المستشفيات المحلية له أهمية في رفع مستوى القدرات الإدارية للحكومات المحلية في تحصيل الإيرادات وفي إنفاقها بطرق كفاء وأن تحقيق الكفاءة والفعالية في مجال الإنفاق العام من بين اتجاهات الإصلاح الرئيسة في السياسات المالية العامة.

وختاما يمكن القول أن الفكر المعاصر اقترب في مجال النفقات العامة من الفكر الكلاسيكي، وبدأ التركيز على الحافز الخاص في المجال الاقتصادي دون أن يقلل من أهمية القطاع الحكومي في إشباع الحاجات، وهذه الحاجات التي لا يستطيع المشروع الخاص أن يوفرها بصورة مثلى اجتماعيا وأكد الفكر المعاصر على ضرورة مراعاة منافع وتكاليف الأنشطة الاقتصادية العامة مما يؤدي إلى زيادة رفاهية أفراد المجتمع⁽¹⁾.

خاتمة الفصل الأول.

يظهر جليا من خلال دراستنا لهذا الفصل أهمية الإنفاق العام كأداة في تطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب الدولة في تدعيمها وتحسينها، ومع تطور الفكر المالي والسياسة المالية تطور البحث في دراسة النفقات العامة، التي تمثل جانبا حيويا في الدراسات المالية، وذلك لكون النفقات العامة لها من الأهمية ما يجعلها تمثل الأداة التي

(1) حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص ص 240-241، بتصرف.

الفصل الأول..... الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية

تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في شتى المجالات والميادين وهي بهذا الشكل المرآة العاكسة لمختلف جوانب النشاطات العامة، بالإضافة إلى أنها توضح لنا البرامج الحكومية التي تلبي الحاجات العامة للأفراد وبالتالي تحقيق المنفعة العامة.

والملاحظ عبر العصور والأزمنة أن نظرية النفقات العامة في تطور دائم ومستمر وذلك يتناسب طرديا مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية وبالتالي تطورها وانتقالها من الدولة الحارسة إلى المتدخلة فالمنتجة. وقد ساهم تطور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي إلى ازدياد حجم النفقات العامة بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية في أي نظام اقتصادي كان، فوجود النفقة العامة لا يبررها الجانب الاقتصادي فقط وإنما يبررها الجانب الاجتماعي الذي شمله دور الدولة.

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية.

تمهيد.

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة، ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع، بالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي واجتماعي.

تعتبر الرغبة الملحة في زيادة معدلات النمو في كل من الناتج والاستهلاك القضية الرئيسية التي تهيم على أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد، وقد هيمنت قبل ذلك على الفكر الاقتصادي وأصبحت نظرياته تدرس كل ما يتعلق بمسببات النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه، وحتى وضع نماذج رياضية تدرس نسبة هذا التأثير وقيمته بالإضافة إلى محاولة تحديد نوع هذا التأثير أكان خارجيا أو داخليا.

ويأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها وبحكم تطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي. وبحكم أن النمو الاقتصادي يعنى بصفة مباشرة بعملية الإنتاج، فقد تشابكت المفاهيم والعلاقات بشكل يجعل النمو الاقتصادي نتيجة عوامل عديدة ومتنوعة.

ونظرا لأهمية النمو الاقتصادي تم تخصيص هذا الفصل لدراسته، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، أين تم التطرق في المبحث الأول لماهية النمو الاقتصادي، وخصصنا المبحث الثاني لدراسة النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي، في حين تناول المبحث الثالث علاقة النمو الاقتصادي بالنفقات العامة.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

لقد اختلفت الكتابات الاقتصادية حول موضوع النمو الاقتصادي، وهذا باختلاف المفكرين والأوضاع التي مرت بها الشعوب، فكان الاهتمام أكثر بالنمو الاقتصادي لدى الدول الصناعية التي ظهرت مع قيام الثورة الصناعية بأوروبا، فالنمو الاقتصادي يعني التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد، والذي لا يستدعي تغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بوحدات اقتصادية كالدخل الوطني، لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والتي على إثرها انقسم العالم إلى دول متقدمة وأخرى متخلفة، أصبح الاهتمام أكثر بالتنمية، التي تعني التوسع الاقتصادي المقصود الذي لا يحدث إلا بتدخل الدولة ويقتضي بالضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي، وعلى هذا فإن النمو الاقتصادي والتنمية يرتبطان ارتباطاً وثيقاً، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذا المبحث وذلك بالتطرق للمفاهيم المتعددة للنمو والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما والجوانب المرتبطة بهما.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

إن الارتباط الوثيق بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية جعل البعض يتناولهما كمترادفين، ومن هنا وجب علينا التطرق إلى مفهوم كل منهما على حدة، قصد تحديد الفرق بينهما.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة وسريعة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد في الدخل القومي، وكثيراً ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن النمو السكاني بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نمواً اقتصادياً. كما يقصد بالنمو الاقتصادي توسيع قدرة الاقتصاد على الإنتاج (الناتج الإجمالي الوطني الكامن) خلال زمن معين، يحدث التوسع في الإنتاج الكامن عندما تحدث زيادة في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال أو عندما يحدث تقدم تكنولوجي⁽¹⁾.

(1) محمود يونس، أحمد منصور، السيد محمد أحمد السري، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002

فالنمو الاقتصادي أساساً عبارة عن ظاهرة كمية، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي على عدد السكان، أما الدخل الحقيقي فهو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار⁽¹⁾. لذلك فإن كان معدل الزيادة في نصيب الفرد من الدخل النقدي أقل من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. وبالتعمق في هذا التعريف فإنه يتعين التأكد من أن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الإنتاج الوطني، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي معدل النمو الاقتصادي لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني لأن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل ناتج الدخل الوطني الحقيقي} - \text{معدل النمو السكاني}$$

وعليه إن كان معدل الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي أقل من معدل الزيادة في عدد السكان فإنه لا يترتب على تلك زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي بل سوف ينخفض، إذن الشرط الأول لحدوث النمو الاقتصادي هو أن يكون معدل نمو الدخل الحقيقي أكبر من معدل النمو السكاني⁽²⁾.

الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية.

تختلف تعريفات التنمية الاقتصادية باختلاف آراء المهتمين بها، لتشعب مجالاتها والجوانب التي تتضمنها نذكر منها:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية تغيير مقصود وواعي للهيكل الاقتصادي الاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغاً لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع، لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية الأفراد في المجتمع⁽³⁾. كما تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي أنها عملية يزداد

⁽¹⁾ Marc Nouchi, croissance- histoire économique, Edition Hazan, France 1990 p 44.

⁽²⁾ محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف، د. علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص ص 73-74.

⁽³⁾ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 265.

بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدل النمو أكبر من نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيتغير⁽¹⁾.

تعرف كذلك على أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، بإحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي، وتحسين للمستوى الفردي في مستويات المهارة، الكفاءة الإنتاجية حرية الإبداع، الاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية⁽²⁾.

وهناك من عرفها على أنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد، كما أن هناك من يعرفها على أنها تغيير بنياني ينبثق عن دفعة قوية ذلك على أساس من إستراتيجية ملائمة، لتحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن.

ومن التعريفات السابقة يتضح أن مضمون التنمية الاقتصادية هو زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي، سواء عن طريق تشغيل المتعطّل منها لدى المجتمع أو زيادة الكمية المتاحة من العناصر الأكثر ندرة، مع رفع إنتاجية وكفاءة استخدام كل منها وذلك عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بغية استخدامها الاستخدام الأمثل أو عن طريق إجراء تغييرات جذرية ترمي إلى التخلص من علاقة التبعية الاقتصادية والسياسية للعالم الخارجي. وللاشارة فإن التنمية الاقتصادية في حد ذاتها ليست مشكلة ذات بعد اقتصادي فقط، بل هي ظاهرة عادية ذات أبعاد متعددة سياسية، اجتماعية ثقافية، إدارية، لذلك يفضل الكثير من أصحاب الفكر الاقتصادي اعتبار التنمية إجراء تغييرات

(1) كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص 63.

(2) محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999، ص 44.

جزرية في الهياكل والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب، مع زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني ومنه الخروج من دائرة التخلف⁽¹⁾.

الفرع الثالث: التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

بعد استعراض مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ونتيجة للتقارب بين مفهوميهما فإننا لا نستطيع فهم مصطلح بمعزل عن الآخر، وقد يفهمان على أنهما يعبران عن الشيء نفسه، إلا أنهما يختلفان في نقاط كثيرة منها:

الجدول رقم (1) : الفروقات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
. عملية توسيع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم المتغيرات الكمية الحادثة.	- تفترض تطورا فعالا وواعيا، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.
- يعني إنتاجا أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخرات وتغيير التوليفات، التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية.	. تعني تغييرات في هيكل الإنتاج وتخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية.
- مفهومه ينطبق على الدول المتقدمة اقتصاديا، والتي تتميز باستغلال مواردها استغلالا كاملا أو شبه كامل.	. مفهومها ينطبق على البلدان المتخلفة، التي تمتلك إمكانيات المقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها.
- النمو هو زيادة متواصلة في الدخل الإجمالي الحقيقي أو ناتج الإجمالي.	- التنمية = النمو + مختلف التغيرات الهيكلية في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.
- مفهوم النمو يتصف بالضيق.	- التنمية مفهوم أوسع وأشمل.
- مفهوم النمو يهتم بالجانب الكمي إذ يمكن قياسه بعدة مؤشرات.	- بينما التنمية تهتم بالكم والكيف معا.
- لا يهتم النمو الاقتصادي بالتوزيع العادل للدخل الوطني أو توزيع ثمار العملية	- بالعكس من ذلك فالتنمية الاقتصادية تهتم بعدالة توزيع الدخل عم طريق إعادة توزيع الدخل بشفافية وعدل بين مختلف شرائح المجتمع.

(1) محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1980، ص77.

- في حين التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تكون تلقائية وإنما هي عملية موجهة بشكل مدروس وناتجة عن خطة شاملة معتمدة من قبل الدولة. - التنمية الاقتصادية تهتم بالجانبين. - التنمية مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية كرفع القدرة الإنتاجية وكفاءة أداء أفراد المجتمع. - عكس ذلك فعملية التنمية تهتم كثيرا بحاجات الأجيال القادمة من خلال المحافظة على الموارد المادية و القابلة للزوال. - في حين التنمية الاقتصادية لا تحقق عندما يرتفع معدل النمو من خلال الاعتماد على الخارج وزيادة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، حيث تتطلب التنمية فك الروابط والتحرر من قيود التبعية والاعتماد على الذات. - بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية، المؤسسية، الثقافية، السياسة والاقتصادية.	الإنتاجية على سكان بشكل عادل إذ قد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء على كل زيادة من دخل الكلي وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء. - يحدث النمو الاقتصادي تلقائيا، إذ يمكن إن يكون وليدا لظروف عابرة. - يهتم النمو الاقتصادي بالجانب المادي دون أن يهتم بالجانب الإنساني. - النمو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل. - النمو لا يأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال القادمة ولا يحافظ على موارد المادية. - قد يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بالاعتماد على موارد من الخارج وبذلك يتحقق النمو الاقتصادي. - قد يحدث نمو اقتصادي سريع.
--	---

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي.

من خلال تعاريف النمو الاقتصادي، نرى أن هذا النمو لا يتحقق صدفة، بل لا بد أن تتوفر مكونات وعناصر أساسية وهي:

1- تراكم رأس المال: هو مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين ويعتبر عنصراً من عناصر النمو، لأنه يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الناتج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى، وينتج عنها تخصيص جزء من الدخل الحالي كالادخار، لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي أما العوامل المحددة لعوامل تراكم رأس المال، فهي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي توقعات الأرباح والسياسة الحكومية اتجاه الاستثمار. فتراكم رأس المال إذن يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، والذي يعادل نسبة دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك وتأثير هذا العامل يختلف من بلد لآخر.

2- العمل: هو مجموعة القدرات الفيزيائية والثقافية، التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات لتلبية حاجياته.

إن النمو السكاني والزيادة في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني الزيادة في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، رغم ذلك فالنمو السكاني له تأثير إيجابي وآخر سلبي على النمو الاقتصادي خاصة في الدول التي تعاني فائضاً في عنصر العمل، ويتوافق ذلك مع قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وهذه القدرة تتوقف بدورها على معدل التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة به كمهارة التنظيم.

3- التقدم التكنولوجي: يعرف على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان. يعتبر عدد من الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي يعتبر أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، فهو يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في

زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتطوير واكتشاف موارد جديدة في العملية الإنتاجية، التي ستؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

المطلب الثالث : مقاييس النمو الاقتصادي.

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي. وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط دخل الفرد، فإن قياسه يكون بقياس المؤشرين السابق ذكرهما.

1- الناتج الوطني: يستخدم هذا المقياس لقياس التوسع الإنتاجي، ويتم حسابه بحساب الناتج المتحقق في ذلك البلد وبعملته، مع مقارنته بمعدلات السنوات السابقة، لكن يعاب على هذه المعدلات على أنها نقدية ولا تستبعد أثر التضخم هذا على المستوى المحلي، أما على المستوى العالمي فغالبا ما تستخدم عملة نقدية واحدة يتم من خلالها حساب الناتج الوطني لبلدان مختلفة للتسهيل من عملية المقارنة بين معدلات النمو التي حققتها هذه الدول.

2- الناتج الحقيقي: يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس. إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر⁽²⁾.

3- الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوفر لديها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالنقد التقي.

4- متوسط الدخل (الدخل الفردي): يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد⁽¹⁾.

(1) ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الاقتصادية 2005 ص ص 93-94.

(2) محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001، ص 22.

الفصل الثاني..... النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي وتتمثلان فيما يلي:

أ- **معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى تتمثل صيغته فيما يلي (2):

$$CM_s = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100$$

حيث: CMs : معدل النمو البسيط.

Yt : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t.

Yt-1 : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t-1 .

ب- **معدل النمو المركب:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً وتوجد طريقتين لحسابه هما:

ب_1 **طريقة النقطتين:** وفقاً لهذه الطريقة لدينا الصيغة التالية:

$$= (1 + CM_c)^N Y_n$$

$$CM_c = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

حيث: CMc : معدل النمو المركب.

N : فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y0 : الدخل الحقيقي للسنة الأساس.

YN : الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N).

ب_2 **طريقة الإنحدار:** صيغتها كما يلي:

$$\Rightarrow \ln Y_t = A + CM_c t \quad CM_c t = \ln Y_t - A$$

حيث: $\ln Y_t$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

A : ثابت.

CMct : معدل النمو المركب في السنة (t).

t : الزمن. (1)

(1) محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية تطبيقية، الدار الجامعية، مصر 2002، ص72.

(2) محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، مصر، 2005، ص279.

المطلب الرابع : محددات النمو الاقتصادي.

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي:

1- كمية ونوعية الموارد البشرية: نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل

الدخل الفردي الحقيقي حيث:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل بالتالي على معدل النمو الاقتصادي كون إنتاجية العمل تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها:

- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع).
- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.
- نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارات الفنية للعمال.
- درجة التنظيم، الإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد الإنتاج لاقتصاد معين ونموه الاقتصادي على

كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها. هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع اكتشاف وتطوير موارده الطبيعية للرفع من مستوى نموه الاقتصادي في المستقبل.

(1) محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 170.

3- تراكم رأس المال: على المجتمع التخلي عن جزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها. أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل الاستغناء عن الاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار بالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار مثل توقعات الأرباح والسياسات الحكومية اتجاه الاستثمار، ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم التأهيل، التدريب والصحة.

4- معدل التقدم التقني: يتمثل في التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة الاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة.

5- عوامل بيئية: يتطلب النمو الاقتصادي في أي بلد بيئة مشجعة، سواء كانت هذه الأخيرة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية. أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، نظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، نظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، استقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

6- التخصص والإنتاج الواسع: هو الذي دعا إليه " ادم سميث" في كتابه " ثروة الأمم 1776"، حيث أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارات العامل ترجع إلى تقسيم العمل الذي يزيد من كمية الإنتاج ويؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم التغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة على الأداء الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين، الذين طوروا في هذا الإطار عدة نماذج ونظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي، من خلال إبراز عوامله ومحدداته

(1) حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 270-274، بتصرف.

جاءت هذه النظريات والنماذج المختلفة حول النمو الاقتصادي نتيجة التطورات التي يشهدها النمو الاقتصادي بجميع جوانبه مع مرور الحقبات الزمنية، إذ يقول "جيمس توبين" إن مشكل النمو لم يطرأ عليه جديد، فالاقتصاديون دوماً يعملون على مقارنة الحاضر والمستقبل، ذلك يعني أن التطلع إلى مستقبل اقتصادي أحسن هو الذي يدفع إلى تطور نظريات النمو الاقتصادي، وعليه سنحاول في هذا المبحث توضيح نظريات ونماذج النمو الاقتصادي وتطورها في الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

لقد تطورت النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه ويعتبر الاقتصاديون الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذه المواضيع، فقد نشأ الفكر الكلاسيكي في ظل الثورة الصناعية مما أوجد ظروف وأوضاع تتحقق فيها افتراضات هذا الفكر التي تتماشى مع التغيرات الهامة التي حصلت في الواقع الاقتصادي. لذلك اتجه التحليل الكلاسيكي إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي، ولكنه أهمل ما يحصل في الأجل القصير من توزيع للموارد على الاستخدامات المختلفة والكيفية التي يقوم فيها المستهلكون والمنتجون باتخاذ قراراتهم الاقتصادية، كما أن المفكرون الكلاسيك لم يحلوا الدخل القومي على المستوى الكلي، بل قسموه على ثلاثة أنصبة وهي الأجور، الربح والربح، استناداً إلى اعتقادهم بأن التوزيع النسبي للدخل بين هذه الأنصبة هو الذي له الأثر المهم على عملية النمو.

في عرضنا للفكر الكلاسيكي المتصل بعملية النمو سنتطرق لآراء بعض المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك البارزين⁽¹⁾.

1- نظرية آدم سميث:

يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً وعليه لا بد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، كونه هيكلي يعتمد على حرية الأفراد في التصرف والمنافسة، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم

(1) فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن 2006

مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم " اليد الخفية". كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي. كما ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم" (1). حيث وضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يأتي أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي. وأنه بوجود التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار فزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث، يزداد الإنتاج ويزيد من الأرباح. (2)

وباختصار تتمثل أهم الأفكار التي جاء بها سميث في النمو الاقتصادي فيما يلي:

- الإنتاج الكلي في المجتمع يعتمد على عناصر الإنتاج، العمل، رأس المال الموارد الطبيعية، التقدم الفني وتوافر البيئة الدافعة للنمو في المجتمع.
- يمثل تراكم رأس المال أساس نظرية آدم سميث في النمو الاقتصادي.
- التخصص وتقسيم العمل سيعملان على زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل ويتوقف ذلك على سعة السوق.
- يأتي القطاع الصناعي في مقدمة القطاعات التي ترفع من معدل النمو الاقتصادي نتيجة لقدرة القطاع على تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل وبالتالي تحقيق الأرباح التي هي مصدر الاستثمارات.
- يرى سميث أن النمو الاقتصادي في المجتمع (الصعود التراكمي للمجتمع) لا يستمر طويلا نتيجة لبطء معدل التقدم التقني، الذي يعتمد على تراكم رأس المال، وسبب ذلك

(1) صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1996، ص53، بتصرف.

(2) عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، السعودية، 2009، ص

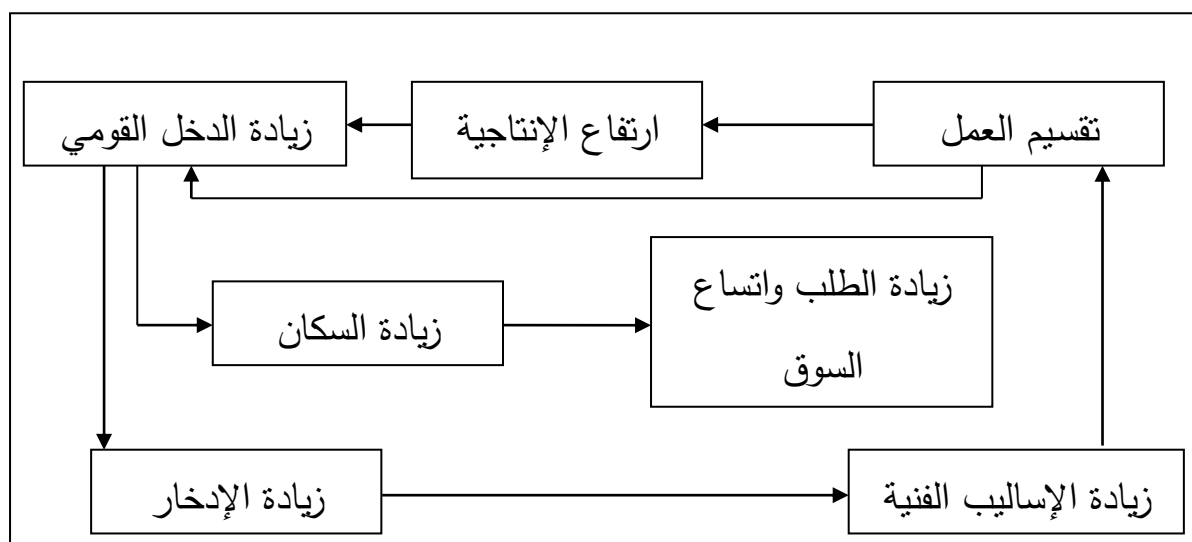
30، بتصرف.

انخفاض الأرباح نتيجة لزيادة الأجور ومحدودية الموارد، اللذان سيعملان على توقف الصعود التراكمي للمجتمع، ويبدأ الاتجاه نحو الهبوط التراكمي الذي يعتبر مرحلة من مراحل السكون يستأنف بعدها المجتمع مرحلة الصعود التراكمي مرة أخرى.

وعلى الرغم من أن تحليل ادم سميث لموضوع النمو الاقتصادي لم يتسم بالدقة، إلا أنه أعطى للفكر الاقتصادي أول نموذج لنمو اقتصادي حركي، كما أن الأفكار الرئيسية التي تعتمد عليها نظريته في النمو وهي التراكم الرأسمالي، نمو السكان وإنتاجية العمل لازالت حتى الآن تعتمد عليها النظريات الحديثة⁽¹⁾.

ونلخص تصورات وأفكار ادم سميث في الشكل التالي:

الشكل رقم (3) : مخطط حول تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي.



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، 1988، ص 61.

2- نظرية "دافيد ريكاردو":

يعتبر ريكاردو من بين أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية، والذي عمل على تعميق آراء وأفكار المدرسة، وارتبطت باسمه العديد من الآراء والأفكار منها ما يتصل بالريع والأجور والتجارة الخارجية. حيث يبني ريكاردو أفكاره وتحليله على

(1) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-109.

دعامتين أساسيتين هما: نظرية مالتس للسكان وقانون تناقص الغلة، مهملاً تأثير التقدم التكنولوجي.

يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى. وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملاً محدداً للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي بالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، يزيد النمو السكاني وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة، وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء. هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتتخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار فيخفض الطلب على العمل وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو.⁽¹⁾

يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الرأسماليين من خلال قيامهم بتشديد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح⁽²⁾. والزراعية. ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل وعلى أساس تقسيمه للمجتمع إلى المجموعات السابقة، يوزع الدخل إلى ثلاث حصص رئيسية وهي الأجور تدفع للعاملين، الريع الذي يدفع لملاك الأراضي والريح الذي يمثل الحصة التي يحصل عليها الرأسماليون مقابل إشرافهم على العملية الإنتاجية.

فإذا كان الدخل النقدي هو الأجور، الريع والأرباح، نلاحظ أن ارتفاع حصة الأجور والريع يؤدي إلى انخفاض نسبة الأرباح في الدخل القومي، وهذا يكون في ظل المنافسة التامة وبما

(1) عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص31.

(2) فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود

السعودية، 1985، ص24.

أن الأرباح حسب ريكاردو هي المحرك الرئيسي للنشاط والنمو الاقتصادي فإن انخفاضها يؤدي إلى تأثر التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي الذي يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي⁽¹⁾.

ومنه يرى ريكاردو أن رأس المال هو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، وفيما يخص التقدم التكنولوجي، يرى أن ظهور الاختراعات والتجديدات الآلية الصناعية يؤدي إلى نقص الطلب مؤقتاً على العمال مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم فتميل الأرباح إلى الارتفاع ويزيد معدل التجميع الرأسمالي.

يؤكد ريكاردو أن الضرائب عامل هام في تمويل النمو الاقتصادي، إلا أنه يحذر من زيادة معدلاتها على أرباح الرأسماليين حتى لا تعيق النمو الاقتصادي⁽²⁾.

بهذا تعتبر آراء ريكاردو في النمو الاقتصادي مثال بارز لحركية النمو الاقتصادي، إلا أنها تظهر تشاؤمها حول احتمال استمرار حدوث زيادة في تجميع رأس المال وتحقيق ارتفاع في دخل الفرد المتوسط، ويرجع ذلك إلى فرضيتين وهما نظرية مالتس للسكان وقانون تناقص الغلة. كما أن معدل الربح يتجه نحو الانخفاض باستمرار الزيادة في التكوين الرأسمالي، بسبب المنافسة التي تحصل بين الرأسماليين في إطار هذه العملية.

ونتيجة لما سبق، يتجه الاقتصاد نحو الركود بسبب انخفاض الحصة للأرباح وزيادة الحصة النسبية لكل من الربح والأجور من الدخل⁽³⁾.

3- نظرية مالتس في النمو الاقتصادي (1766-1834):

تغير التوجه الكلاسيكي عندما اهتم مالتس عام 1820 بمسألة النمو الاقتصادي في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي"، أين عرف مشكلة التنمية على أنها تشرح الفرق بين ناتج إجمالي منتظر نهائياً والناتج الفعلي، ويكمن اهتمام مالتس بالنمو في تفسيره لمسألتها النمو السكاني والنمو الإنتاجي استناداً إلى مفهوم العوائد المتناقصة، مبيناً أن النمو السكاني يكون وفق معادلات هندسية متزايدة بينما معدلات النمو الإنتاجي تكون بمعدلات حسابية ثابتة،

(1) عبد الرحمن يسري، مرجع سبق ذكره، ص 220.

(2) صلاح الدين نامق، مرجع سبق ذكره، ص 99.

(3) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-116، بتصرف.

بالتالي فنصيب الفرد من الدخل يتجه للانخفاض حتى يصل إلى مستوى الكفاف مما يدل على أن زيادة النمو السكاني تعيق عملية التراكم الرأسمالي، هذا ما يؤدي إلى إعاقة عملية النمو الإنتاجي. ويرى مالتس أن السبيل الوحيد لتجنب هذا الوضع الذي يعكس الانخفاض المزمع في مستويات المعيشة، هو التقليل من عدد الولادات وهو ما يعرف حالياً بتحديد النسل⁽¹⁾.

ومن أهم الأفكار التي توصل إليها مالتس فكرة الثنائية الاقتصادية، إذ تصور أن الاقتصاد يتكون من قطاعين أساسيين صناعي وزراعي، واعتبر أن التقدم التقني ينحصر في القطاع الصناعي فقط، فهو يتميز بتزايد الغلة نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني فيه، في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية إدخال التقدم التقني فيه، فهو يرى أنه يجب إعطاء أهمية للقطاع الصناعي لتفادي تباطؤ معدل التكوين الرأسمالي وتحقيق نمو اقتصادي أكبر، كما يركز مالتس على أهمية الطلب الفعال على المنتجات في زيادة الإنتاج وتطوره، حيث أنه رفض قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن " العرض يخلق الطلب المساوي له" هذا يعني أن الادخار هو عبارة عن طلب على السلع الرأسمالية، لكن مالتس أوضح أن الادخار يعني عدم الاستهلاك وبالتالي قلة الطلب وانخفاض الأرباح ثم قلة الاستثمار ولهذا نادى بالميل الأمثل للادخار.

ولقد سيطرت نظرية السكان في تحليلاته وأفكاره عن النمو الاقتصادي في المجتمع الذي رأى أنه لا يدوم طويلاً، فمع تزايد عدد السكان وتناقص المساحات الأرضية القابلة للإنتاج سوف تنخفض إنتاجية العمل وتنخفض الأجور، بالتالي نفقات الإنتاج إلى أن تصل حد الكفاف أي الحد الأدنى للمعيشة وهذا ما ينجم عنه زيادة في الأرباح، الأمر الذي يترتب

(1) ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن

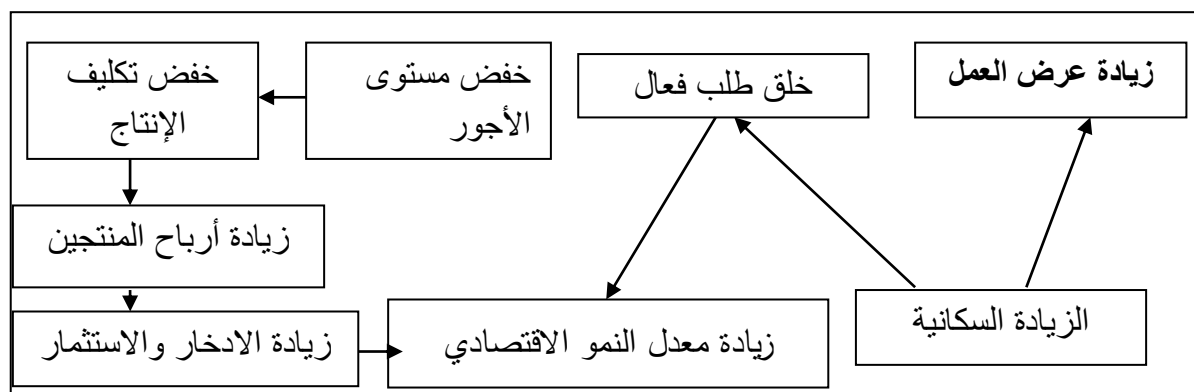
الفصل الثاني..... النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

عليه زيادة الاستثمار بالشكل الذي يضمن استمرار عملية النمو الاقتصادي، وزيادة ثروة المجتمع بالتالي السلع الضرورية⁽¹⁾.

كما أن مالتس اعتقد بأن التقدم الاقتصادي يتحقق من خلال التقدم الفني وعن طريق التجميع الرأسمالي، إذ أنه عندما يتراخى معدل التقدم الفني فإن قانون الغلة المتناقصة يظهر ويتسع، ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع أجور الكفاف، ونقص الأرباح واتجاه الاقتصاد نحو حالة السكون أو الركود.

تقوم نظرية مالتس للنمو على أساس أنه إذا كان الناتج الوطني يرتفع بمعدلات أكبر من معدلات النمو السكاني، فإن نصيب الفرد من الدخل الكلي لا بد أن يرتفع، محققاً بذلك معدلات نمو متزايدة، أما إذا كان معدل الناتج أقل من معدل نمو السكان فإن نصيب الفرد من الدخل سوف ينخفض وبالتالي عدم تحقيق نمو اقتصادي⁽²⁾. ويلخص نموذج "مالتس" في الشكل التالي:

الشكل رقم (4) : مخطط توضيحي لنموذج "توماس مالتس" حول النمو الاقتصادي.



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

كانت هذه أهم النظريات الكلاسيكية، التي ركزت على أهمية رأس المال والتراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي إلى جانب الاستثمار. لكن هناك تشاؤم فيما يخص الأثر السلبي لتزايد السكان على النمو، وفيما يخص تناقص الغلة تعد من بين أهم نقاط

(1) نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001 ص 366.

(2) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 118 - 119.

النظرية الكلاسيكية، خاصة بعد التقدم التكنولوجي بأساليب جديدة لاستدراك هذه المشكلة في كل القطاعات.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي.

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديينه "ألفريد مارشال"، "كلارك" و"فيكسل"، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية. ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي:

1_ أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

2_ أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا).

• بالنسبة لعنصر العمل، نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

• فيما يخص رأس المال، اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، ويعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلاً آلياً ميكانيكياً، وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث يلتقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها. ويندد النيوكلاسيك بأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع.

• أما عنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائماً على التجديد والابتكار.

3_ أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي (وصف مارشال)، لا يتحقق فجأة إنما تدريجياً وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من الكل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل ويتأثر متبادل مع غيره من المشاريع.

4_ أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.⁽¹⁾

اهتم رواد النظرية النيوكلاسيكية بتكوين رأس المال، مركزين في ذلك على المزايا المحققة في نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، حيث اعتبروا تراكم رأس المال وتزايد نسبة رأس المال على العمل (K/L) مصدراً هاماً لتحقيق هذه المزايا، والتي تستمر حسب رأيهم حتى يتساوى عائد رأس المال مع سعر الفائدة الحقيقي، ومع تطبيق قانون العوائد المتناقصة، فإن عملية التكوين الأولي لرأس المال تؤدي إلى الزيادة في معدل العائد على رأس المال، وبعد ذلك يتناقص وعندما يصل الاقتصاد إلى حالة من الاستقرار أو الثبات وفي غياب التقدم التكنولوجي تتوقف عملية التراكم الرأسمالي ويتحدد النمو الاقتصادي.

ويمكن القول بصفة عامة أن نظرة الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي حول النمو الاقتصادي قد اعتمدت على عدة شروط نذكر منها ما يلي:

- _ توافق الاستقرار السياسي مع رغبة المجتمع في التنمية.
- _ ارتفاع ميل الادخار لدى السكان.
- _ توافر عرض العمل مقروناً بتغيرات إدارية متطورة.
- _ شيوع الروح التنافسية بين عدد كبير من وحدات الإنتاج الملائمة لبعضها من حيث الحجم.
- _ قابلية موارد الإنتاج على التجزئة والانتقال.

(1) عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

_ دعم آلية السوق وحرية حركات الأسعار وكفاءة تخصيص الموارد والمنتجات⁽¹⁾.

واعتمادا على هذه الشروط أكد النيوكلاسيك التصورات حول النمو والتنمية الاقتصادية:

*استقرار تراكم رأس المال في عمليات الإنتاج، ولتحقيق ذلك تم الاهتمام بعلاقة الإحلال بين رأس المال والعمل، حيث يمكن للاقتصاد أن يحقق التراكم المطلوب دون الحاجة إلى زيادة حجم العمل، وذلك عن طريق تحسين التكنولوجيا.

*تكون عملية التنمية متدرجة ومستمرة ومتوافقة وتجرى في ظروف تتسم بالتناؤل.

*أن التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل يزيدان من عملية التراكم إذا ما تم اعتماد نظرية التكاليف النسبية التي طورها دافيد ريكاردو.

*التأكيد على نسب مستقرة لدالة الإنتاج، حيث تتباين نسب رأس المال إلى العمل، فزيادة استيعاب العمل مع مخزون معطى لرأس المال ترفع نسبة الناتج إلى رأس المال أي زيادة إنتاجية رأس المال، وبالتالي تقل نسبة الناتج بالنسبة للعمل (انخفاض إنتاجية العمل) وبالمقابل كلما قل استيعاب العمل مع مخزون معطى لرأس المال تنخفض إنتاجية رأس المال وترتفع إنتاجية العمل.

وقد بين النيوكلاسيك أن معدل التراكم الرأسمالي يتحدد بالسلوك الاقتصادي للعمل عند مستوى التشغيل الكامل، وهنا يستمر الشرط الكلاسيكي المسبق والذي يتمثل في الانتقال التلقائي التام والمستمر من الموارد الاقتصادية المتاحة، ويتغير النشاط الاقتصادي خلال المنافسة التامة مع وجود أسعار مرنة للمدخلات والمخرجات، وذلك ما يتضمن توازن العرض والطلب في كافة الأسواق، حيث ترتبط الصفقة الفعلية بشرط التوازن المسبق⁽²⁾.

1_ نظرية شومبيتر:

تأثر شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانتهاء النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي. وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه

⁽¹⁾ المعروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 374.

⁽²⁾ معروف هوشيار، مرجع سبق ذكره، ص 375.

"نظرية التنمية الاقتصادية" عام 1911، وكملها في كتاب له عن الدورات في 1939 وتتمثل أهم أفكاره في الآتي:

* أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، ذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون التي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

* يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

* إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

* التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، والتي يمكن أن تأخذ أحد أو بعض الصور التالية:

- استغلال موارد جديدة وفتح أسواق جديدة.
- استحداث سلع جديدة وأساليب إنتاج جديدة.
- إعادة تنظيم بعض الصناعات.

* أن انهيار الرأسمالية قد يحدث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:

- _ بوار وظيفة المنظم (نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها).
 - _ زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار والكارتلات).
 - _ انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.
 - _ العداء النشاط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال⁽¹⁾.
- وفيما يلي نعرض نموذج شومبيتر في التنمية الاقتصادية⁽²⁾ :

1_ دالة الإنتاج:-

$$O=f(L, K, Q, T) \dots\dots (1)$$

(1) توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق، دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم

الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، أبريل 2010، ص34.

(2) توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سبق ذكره، ص36.

2_ المدخرات تتوقف على الأجور والأرباح و سعرا لفائدة:

$$S = S (W, R, r) \dots\dots\dots(2)$$

3_ الاستثمار يتكون من جزئين محفز وتلقائي:

$$I = I_i + I_a \dots\dots\dots(3)$$

حيث : I_i استثمار محفز يتم نتيجة زيادة الدخل والإنتاج والأرباح.

I_a استثمار تلقائي يتولد نتيجة اعتبارات طويلة الأجل من أهمها التقدم التكنولوجي.

4_ الاستثمار المحفز يتوقف على الأرباح وسعر الفائدة والتراكم الرأسمالي :

$$I_i = I_i (R , r , Q) \dots\dots\dots(4)$$

5_ الاستثمار التلقائي يتوقف على اكتشاف موارد جديدة والتقدم التكنولوجي:

$$I_a = I_a (K , T) \dots\dots\dots(5)$$

6_ التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف موارد جديدة يتوقف على عرض المنظمين:

$$T = T (E) \dots\dots\dots(6) , K = K (E) \dots\dots\dots(7)$$

ولما كان المنظم هو العامل المقرر لمعدل النمو الاقتصادي لدى شومبيتر كان لابد من افتراض أن عرض التنظيم إنما يعتمد على معدل الأرباح والبيئة الاجتماعية، حيث أن X ترمز إلى البيئة الاجتماعية:

$$E = E (R , X) \dots\dots\dots(8)$$

7_ الناتج القومي الإجمالي يتوقف على العلاقة بين الادخار والاستثمار والمضاعف:

$$O = M (I - S) \dots\dots\dots(9)$$

حيث ترمز M إلى المضاعف، وتعبّر $I - S$ عن الفجوة بين الاستثمار والادخار .

8_ الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار:

$$W = W (I) \dots\dots\dots(10)$$

9_ توزيع الدخل يعكس البيئة الاجتماعية للمنظمين:

$$X = X (R/ W) \dots\dots\dots(11)$$

وبناء على ما سبق، يبدأ شومبيتر تحليله لعملية النمو الاقتصادي بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار

أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة فتتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة وتجد السلع طريقها إلى الأسواق. تبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج. تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتعثّر حركة التجديد والابتكار وتسود حالة من الكساد. لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاجية أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا⁽¹⁾

1- نموذج صولو - صوان :

- جاء هذا النموذج بناء على أبحاث كل من الاقتصادي " روبرت صولو" في كتابه "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1956، والاقتصادي " تريفور صوان" التي جاءت في كتابه "النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال" سنة 1956، وذلك محاولة منهما لتفسير الشواهد التاريخية لمعدلات النمو الاقتصادي في العالم، والتي اشتملت على ما يلي:
- هناك تفاوت كبير في دخول الأفراد بين أقطار العالم، إذ بلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي 0.05% متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية.
 - معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.
 - لمكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تعدل، بحيث يمكن أن تصبح الدولة الغنية فقيرة والعكس.

* عرض النموذج:

- يقوم النموذج النيوكلاسيكي " صولو -صوان "على جملة من الفرضيات التالية:
- الاقتصاد مغلق بالتالي فالدخل يساوي الناتج والاستثمار يساوي الادخار.

(1) عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38.

- الاقتصاد متكون من قطاع العائلات وقطاع المؤسسات وتسوده المنافسة الكاملة بين المتعاملين الاقتصاديين.
- ثبات عوائد الإنتاج واهتلاك رأس المال بقيمة δ حيث: $\delta > 0$.
- ثبات معدل نمو السكان واعتبار معدل الادخار ثابت.
- الادخار وتكنولوجيا الإنتاج متغيران خارجيان.⁽¹⁾

1- التراكم الرأسمالي: يعتبر هذا النموذج أن حجم الناتج يتعلق بصفة أساسية بالتراكم الرأسمالي، وينطلق من فكرة أن التراكم الرأسمالي تتحدد انطلاقاً من طلب وعرض السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي المغلق، وكخطوة نهمل العامل التكنولوجي للتبسيط.

أ- عرض السلع و الخدمات:

يرتكز عرض السلع والخدمات في النموذج النيوكلاسيكي "صولو -صوان" على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية المعروفة بالشكل:

$$Y=F(K,L) \dots\dots\dots(1)$$

وهي دالة تتميز بالخصائص التالية:

* الإنتاجية الحدية لكل من عاملي الإنتاج: العمل L ورأس المال K موجبة متناقصة حيث:

$$\frac{dF}{dK} > 0, \frac{d^2F}{d^2K} < 0$$

$$\frac{d^2F}{d^2L} < 0, \frac{dF}{dL} > 0$$

* ثبات عوائد الإنتاج حيث: $F(\lambda K, \lambda L) = \lambda \cdot F(K, L), \lambda > 0 \dots\dots\dots (1)$

واستناداً إلى فرضية ثبات عوائد الإنتاج، فإن دالة الإنتاج يمكن كتابتها كما يلي:

$$\dots\dots\dots(2) \frac{Y}{L} = F\left(\frac{K}{L}, \frac{L}{L}\right) \Rightarrow \frac{Y}{L} = F\left(\frac{K}{L}, 1\right)$$

لكتابة المعادلة (2) على أساس حصة الفرد من العمل حيث: $K = \frac{K}{L}$ ، $Y = \frac{Y}{L}$

باعتبار العدد 1 ثابت يمكن إهماله فنجد: $y = f(k) \dots\dots\dots(3)$

حيث: $f(k) = f(k, 1)$

⁽¹⁾ معروف هوشيار، مرجع سبق ذكره، ص 374.

ب-الطلب على السلع والخدمات: يشير النموذج النيوكلاسيكي إلى أن نصيب الفرد من

الناتج يوجه إما إلى الاستهلاك أو الاستثمار كما يلي: (4)..... $y=c+i$

c: الاستهلاك مقياس على أساس حصة الفرد من العمل

i: الاستثمار مقياس على أساس حصة الفرد من العمل.

وأن دالة الاستهلاك تكون على النحو التالي: (5)..... $c= (1-s)y$

وبتعويض المعادلة (5) في المعادلة (4) نجد : (6)..... $y = (1-s)y + i \Rightarrow i=s$

ويتوضح لنا من المعادلة (6) أن الاستثمار يساوي الادخار.

وبتعويض المعادلة (3) في المعادلة (6) نجد (7)..... $i=s f(k)$

وباعتبار أن رأس المال يهتك بالمقدار δ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل ثابت n بالتالي فإن

رأس المال المهتك الفعلي يقدر بالمقدار: $(\delta+n)k$ وأن التغير في مخزون رأس المال يعبر

عنه كما يلي:

$$\Delta k = i - (\delta + n)k \dots\dots\dots (8)$$

حيث: Δk : التغير في مخزون رأس المال.

i : الاستثمار.

$(\delta+n)k$: الاهتلاك.

وبتعويض المعادلة (7) في المعادلة (8) نجد: (9).... $\Delta k=sf(k) - (\delta+ n)k$

والمعادلة (9) هي المعادلة الأساسية في النموذج النيوكلاسيكي "صولو-صوان" وتشير إلى

أن حصة العامل من رأس المال (الجانب الأيسر) من المعادلة تتحدد على أساس عاملين

(في الجانب الأيمن من المعادلة) وهما: حصة العامل من الاستثمار $(sf(k))$ كذلك

الاهتلاك الفعلي لرأس المال $((\delta+n)k)$ ، ويوجد مستوى واحد من مخزون رأس المال وهو

k^* حيث يتساوى لأجله الاستثمار والاهتلاك الفعلي لرأس المال، حيث يكون $\Delta k=0$ أي

ثبات مخزون رأس المال، وهذا المستوى التوازني من k يحدد ما يسمى بـ"الحالة المستقرة

للاقتصاد".⁽¹⁾

⁽¹⁾ Gregory Mankiw, principles of economics, third edition, eboeck edition, USA, 2004, p219.

وتعتبر الحالة المستقرة للاقتصاد التي يعبر عنها k^* بأنها حالة التوازن على المدى الطويل للاقتصاد، إذ أن كل اقتصاد له مستوى معين من مخزون رأس المال يمثل "الحالة المستقرة"، لهذا يعتبر أحد عوامل اختلاف النمو ودرجة التقدم بين الدول، لأنه كلما كان رأس المال الموافق للحالة المستقرة مرتفعاً كلما زاد حجم الناتج.

فإذا كان حجم رأس المال أقل من مستوى رأس المال للحالة المستقرة، فذلك يعني وجود حالة تشديد على تراكم رأس المال في الاقتصاد، بالتالي يكون حجم الاستثمار أكبر من الاهتلاك الفعلي لرأس المال، وهذا ما يزيد من مخزون رأس المال مع مرور الوقت يقابله زيادة في حجم الناتج، هكذا يستمر مخزون رأس المال في الزيادة حتى يصل إلى المستوى الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد k^* حيث يكون: $s f(k^*) = (n + \delta)k^*$

أما إذا كان حجم رأس المال أكبر من مستوى رأس المال الموافق لحالة التوقف فذلك يعني وجود حالة توسع للتراكم الرأسمالي، ينتج عنها أن الاستثمار يكون أقل من الاهتلاك الفعلي لرأس المال مما يؤدي إلى انخفاض مخزون رأس المال حتى يصل إلى المستوى الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد⁽¹⁾.

ج- أثر الادخار على التراكم الرأسمالي: إن تغيرات معدل الادخار لها تأثير مباشر على عملية التراكم الرأسمالي بحكم تأثيرها على حجم الاستثمار، هذا ما يعني أن معدل الادخار يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي بحكم أن حجم الناتج هو دالة في رأس المال، إذ أن ارتفاع معدل الادخار من s_1 إلى s_2 فذلك يعني ارتفاع حجم الاستثمار من $s_1 f(k)$ إلى $s_2 f(k)$ حيث $s_2 f(k) > s_1 f(k)$ وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع مخزون رأس المال إلى غاية الوصول إلى مستوى توازني من k يدل على الحالة المستقرة الجديدة للاقتصاد حيث يكون $s_2 f(k^*) = (\delta + n)k^*$ إذ أنه توجد علاقة طردية بين مخزون رأس المال والاهتلاك الفعلي لرأس المال بالتالي فإن زيادة الاستثمار عن الاهتلاك الفعلي لرأس المال يزيد من تراكم رأس المال الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاهتلاك الفعلي لرأس المال إلى غاية الوصول إلى مستوى جديد من k حيث يكون $s f(k) = (\delta + n)k$ وهو K_2^* كما يظهر ذلك في

(1) معروف هوشيار، مرجع سبق ذكره، ص 375.

الشكل إذ أن الانتقال من حالة مستقرة للاقتصاد إلى حالة مستقرة أعلى يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج، وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات النمو في الدول المتقدمة التي ترتفع فيها معدلات الادخار بشكل كبير يزيد من عملية التراكم الرأسمالي.

ويعتبر ارتفاع معدلات الادخار في ألمانيا واليابان السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في كلا البلدين خلال الفترة من 1948 إلى 1972 أين بلغت 8.2% في اليابان و 5.7% في ألمانيا مقابل 2.2% في الولايات المتحدة الأمريكية، وجاء نموذج "صولو -صوان" مفسراً لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في كلا البلدين، إذ أنه بسبب الحرب العالمية الثانية وتدمير مخزون رأس المال في كلا البلدين، أدى ذلك إلى انخفاضه على المستوى الموافق للحالة المستقرة. وهذا ما خلق عملية تقارب تلقائية نحو الحالة المستقرة للاقتصاد بفعل ارتفاع حجم الاستثمار على حجم الاهتلاك الفعلي لرأس المال، وزيادة على ذلك فإن ارتفاع معدلات الادخار في كلا البلدين أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.(1)

د- أثر النمو السكاني على التراكم الرأسمالي: إن ارتفاع معدلات النمو السكاني لدول مقارنة بدول أخرى يعتبر من بين العوامل المفسرة لفقر هذه الدول مقارنة بنظيرتها الأخرى، إذ أن ارتفاع معدل نمو السكان من n_1 إلى n_2 يؤدي إلى ارتفاع الإهلاك الفعلي لرأس المال بشكل ينتج عنه انخفاض مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد من K_1^* إلى K_2^* ، لهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الناتج من Y_1^* إلى Y_2^* وهو ما يؤكد أن ارتفاع معدلات النمو السكاني من سنة لأخرى يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

يشير النموذج النيوكلاسيكي "صولو-صوان" أنه في ظل ثبات معدل الادخار s ومعدل نمو السكان n ، فإن الاقتصاد إذا كان يملك مستوى مخزون رأس المال أقل أو أكبر من مستوى مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد فإنه تحدث عملية تقارب تلقائية تؤدي إلى ازدياد تراكم مخزون رأس المال إذا كان $k(0) < k^*$ أو تؤدي إلى انخفاض تراكم مخزون رأس المال إذا كان $k(0) > k^*$ وصولاً إلى المستوى من مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد.

(1) Gregory Mankiw, op cit, p222.

وعند الحالة المستقرة للاقتصاد يعتبر معدل الادخار متغيرا خارجيا يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على مستوى مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد، إذ كلما زاد معدل الادخار كلما زاد ذلك من النمو الاقتصادي والعكس صحيح أما النمو السكاني فله علاقة عكسية مع التراكم الرأسمالي بالتالي النمو الاقتصادي، إذ كلما ارتفع النمو السكاني كلما أدى إلى انخفاض مستوى مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة بالتالي انخفاض حجم الناتج والعكس صحيح.

2- القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال: إن اختلاف معدلات الادخار يؤدي إلى تعدد مستويات مخزون رأس المال المشيرة إلى الحالة المستقرة للاقتصاد، هذا ما يطرح أمام واضعي السياسات الاقتصادية مشكلة اختيار الحالة المستقرة المثلى للاقتصاد، التي تعبر عن أقصى رفاحية اقتصادية ممكنة لأفراد المجتمع، على هذا الأساس فإن الحالة المستقرة المثلى للاقتصاد هي تلك الحالة التي تعبر عن أقصى مستوى ممكن للاستهلاك، إذ يطلق على رأس المال الموافق للحالة المستقرة المعبرة عن أقصى استهلاك ممكن "القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال" يرمز له بـ K_{or}^* وهو نتيجة أبحاث الاقتصادي "ادموند فيلبس" سنة 1966.⁽¹⁾

والتوصل إلى K_{or}^* يكون من خلال معدل أو حد للادخار يسمى "معدل ادخار القاعدة الذهبية" يرمز له بـ S_{or} ، وحسابيا يمكن إيجاد قيمة C_{or} كما يلي: من أجل دالة إنتاج وقيم n و δ معطاة يوجد قيمة وحيدة ($k^* > 0$) مرتبطة بكل قيمة لمعدل الادخار s ، نعرف هذه العلاقة بـ $k^*(s)$ مع $\frac{dk^*(s)}{ds} > 0$.

ولدينا أيضا: $C=y-i \rightarrow C = f(k) - sf(k) \dots\dots\dots(10).$

ولدينا من المعادلة الأساسية لنموذج "صولو - صوان": $sf(k^*) = (\delta + n)k^*$

ومنه نجد: $C^* = f(k^*) - (\delta + n)k^* \dots\dots\dots(11)$

ولإيجاد القيمة العظمى لـ C يجب أن يكون مشتق هذه المعادلة يساوي إلى الصفر أي :

$$-(\delta + n) = 0 \Rightarrow \dot{f}(K_{or}^*) = (\delta + n) \quad \dot{f}(K^*)$$

(1) Gregory Mankiw, op cit, p226.

أي لإيجاد قيمة القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال K_{or} يجب أن تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال $f'(K)$ مساوية للاهلاك الفعلي لرأس المال $(\delta+n)$. (1)

3- أثر العامل التكنولوجي:

لإبراز العامل التكنولوجي ننتقل من دالة الإنتاج المبرزة في المعادلة (1) فنجد:

$$Y = F(K, L, E) \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

E: توضح ما يسمى بكفاءة عنصر العمل "والتي ترجع إلى المستوى المعرفي والتأهيلي الذي يتمتع به عنصر العمل في إطار عملية الإنتاج.
(L, E): حجم العمالة الكفاءة.

ودالة الإنتاج الموضحة في المعادلة (1) تبرز أن حجم الناتج (Y) هو دالة في عنصر رأس المال (K) وفي عدد العمال الأكفاء (L, E)، حيث أن أثر العامل التكنولوجي الذي يبرز من خلال كفاءة عنصر العمل (E) هو نفسه أثر ارتفاع وحدات عنصر العمل (L) وبافتراض أن كفاءة عنصر العمل تنمو بالمقدار (g)، ومعدل نمو السكان يقدر ب (n)، نجد أن عدد العمال الأكفاء ينمو بالمقدار (g+n)، ومنه لإيجاد الحالة المستقرة بوجود العامل التكنولوجي كعامل خارجي نجد:

$$\hat{Y} = f(\hat{k}, 1) = f(\hat{k}) \dots\dots\dots (2) \quad \text{نقسم المعادلة (1) على المقدار (L.E) نجد:}$$

$$\text{حيث: } \hat{Y} = \frac{Y}{L.E} \quad \text{نصيب العامل الكفاء من الناتج.}$$

$$\hat{k} = \frac{k}{L.E} \quad \text{نصيب العامل الكفاء من رأس المال.}$$

بالتالي نجد من المعادلة (9):

$$s\hat{k} = sf(\hat{k}) \quad (\delta + n + g)\hat{k} = 0 \dots\dots (3) -$$

$$sf(\hat{k}) = (\delta + n + g)\hat{k}^* \dots\dots\dots (4) \Rightarrow$$

والمعادلة (4) هي المعادلة الأساسية لنموذج "صولو -صوان" بوجود العامل التكنولوجي كعامل خارجي، التي من خلالها تتحدد الحالة المستقرة للاقتصاد. (2)

(1) Gregory Mankiw, op cit, p228.

(2) معروف هوشيار، مرجع سبق ذكره، ص 379.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الكينزي.

شكلت النظرية الكينزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل، استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، ويعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكينزي عكس ما كان عليه التحليل التقليدي الذي كان يقوم على المستوى الجزئي.

1- التحليل الكينزي:

بعد الأزمة الحادة التي عرفها العالم الرأسمالي سنة 1929م والتي عقبها ركود اقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 1929 و1933، وضع كينز نظريته المشهورة سنة 1936 التي شكلت منعطفًا كبيرًا في الفكر الاقتصادي، حيث وضع الأسس الجديدة التي من شأنها أن تعالج عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي، ولقد اهتم كينز بالاقتصاد الكلي في الوقت الذي اهتم فيه الاقتصاديون السابقون بالاقتصاد الجزئي حيث اهتموا بتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين بأن أرباحهم مصدر تراكم رأس المال الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. كما أوجد كينز علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني، وأطلق عليها مصطلح المضاعف وبالنسبة إليه التسيير التلقائي لاقتصاد السوق ينطلق من حتمية البطالة وهذا راجع لمفهوم الجمود الإسمي الذي يسد تصحيح الأسعار والأجور من جهة وغياب التنسيق بين الأعوان الاقتصاديين وانحياز الطلب من جهة أخرى، هذا ما يعيق الوصول إلى تحقيق التشغيل الكامل. وقد قامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل من أهمها ما يلي:

*رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيًا عند مستوى التوظيف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.

* معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل.⁽¹⁾

* اهتم التحليل الكينزي أساسا بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وقد ركز على ربط معدل النمو الاقتصادي بالنتائج الإجمالية فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج، لكن في غياب آلية تلقائية تجعل بالضرورة الاستثمار مساوي للادخار عند مستوى التشغيل الكامل.

لقد أدخل كينز في تحليله مقارنة بالكلاسيك متغيرات تنسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول التكنولوجي، لكنها من جانب آخر تعاني بعض الجمود والصيغ العامة، لأن التحليل الكينزي لم يلمس بوضوح الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي، خاصة أنه اعتقد أن ارتفاع قيمة المضاعف في البلدان المتخلفة يعود إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك فيها وأشار كذلك إلى أن سبب فقر هذه البلدان يعود إما إلى انخفاض مستوى التشغيل أو إلى ضعف الجهاز الإنتاجي والتكنولوجيا المستخدمة فيه.

وينتقد هذا التحليل على عدم ربط متغيراته الديناميكية بنظرية الإنتاج وعلى عدم التركيز على مكونات الاستثمار أو على تطوير قطاعات معينة في الاقتصاد⁽²⁾.

2_ نموذج روي هارود و أيفيري دومار:

يعتبر هارود ودومار من الاقتصاديين الذين تبنا الفكر الكينزي وساروا على خطاه محاولين معالجة النقائص التي أغفلها كينز فيما يخص النمو الاقتصادي، لذا جاء نموذج هارود ودومار لتبيان ديناميكية التحليل الكينزي، وشرح أكثر لظاهرة النمو الاقتصادي وفكرته الأساسية.

يعد نموذج هارود ودومار للنمو الاقتصادي من أسهل وأكثر النماذج اتساقا وشيوعا تم تطويره في الأربعينيات وارتبط باسمي اقتصاديين البريطانيين روي هارود والأمريكي افري

(1) عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص43.

(2) معروف هوشيار، مرجع سبق ذكره، ص381.

دومار، يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي، لتعرف هذه العلاقة المشكلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال ويرمز له k .

فنموذج هارود ودومار يبين أن تحقيق عملية النمو يتطلب زيادة الادخار، بالتالي الاستثمار السريع، وأساس النمو أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال⁽¹⁾.

• نموذج هارود :

تعرض نموذج هارود إلى صعوبة تحقيق توازن ديناميكي على المدى البعيد، وذهب في تحليله لمشكلة النمو الاقتصادي بدرجة ابعده من كينز وكان ذلك في 1939 في مقال له في النظرية الحركية، وينطلق نموذجه من التمييز بين معدلات ثلاث للنمو:

أ_ **معدل النمو المرغوب:** الذي يعرفه بأنه المعدل الشامل الذي إذا ما تحقق سيترك رجال الأعمال في حاله نفسية يكونون فيها على استعداد للقيام بتقديم مشابه، ويمكن التعبير عن

$$g_w = s/v = n$$

حيث: g_w : معدل النمو المرغوب.

s : معدل الادخار المحلي الإجمالي.

v : نسبة رأس المال .

n : نسبة النمو الطبيعي للقوة العاملة.

(1) عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 41.

بصورة أوضح يشير مفهوم معدل النمو المرغوب إلى معدل تقدم الاقتصاد ككل، يكون فيه رجال الأعمال (في مجموعهم أو في متوسطهم) راضين عن نتائج النشاط الاقتصادي وتعني حاله رضا رجال الأعمال ضمن إطار التحليل الكينزي للتوازن، وجود وضع يكون فيه الاستثمار مخطط والادخار مخطط في حالة توازن، هذا هو الأساس فيما يعنيه هارود بالمعدل المرغوب للنمو مع الفارق أنه يتناول وضع حركي بدلا من وضع راكد ويفترض هارود أن نوايا الادخار تتحقق دائما، وتبعاً لذلك فإن الادخار المخطط يتساوى دائما مع الادخار المحقق.

وبما أن الاستثمار يتوقف على الزيادة في الناتج التي تكفي لوجود مقدار من الاستثمار قادر على استيعاب الادخار الحاصل في فترة الدخل الجارية، وإذا حدث هذا فإنه يمكن وصف معدل النمو في هذه الحالة بأنه معدل النمو المرغوب .

بـ معدل النمو الفعلي: هو معدل النمو الأساسي الثاني في تحليل هارود وهو يمثل التغير المئوي اللاحق في الناتج بين فترة الدخل الحالية وفترة الدخل السابقة، ويعبر عن المعدل الفعلي كما يلي: $g_t = \frac{\Delta Y}{Y}$

حيث: g_t : معدل النمو الفعلي.

Y : الدخل الوطني.

ΔY : التغير في الدخل.

على حد تعبير هارود يشكل معدل النمو الفعلي الزيادة الحاصلة في إجمالي الناتج في أي وحدة زمنية معبرا عنها ككسر من إجمالي الناتج، وتتخذ معادلة هارود الأساسية المتعلقة بأداء الاقتصاد الفعلي اللاحق كما يلي⁽¹⁾: $S = I \times g_t (2) \dots\dots\dots$

حيث: g_t : معدل النمو الفعلي.

ا: نسبة الاستثمار إلى الدخل الفعلي.

S: النسبة الفعلية للادخار.

(1) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 148-149.

من المفترض في تحليل هارود أن النسبة الفعلية للاذخار هي نفس نسبة الادخار المخطط

$$\frac{S}{Y} = \frac{I}{\Delta y} \dots\dots\dots(3) \quad \times \frac{\Delta y}{Y} \text{ نجد: (2) المعادلة}$$

$$\frac{S}{Y} = \frac{I}{Y} \dots\dots\dots(4) \text{ باختصار نجد:}$$

وتعني هذه المعادلة ببساطة أن الاستثمار اللاحق يساوي الادخار اللاحق أو المحقق وهذا الأمر يصح بصرف النظر عن مستوى الدخل وأن ما فعله هارود هو وضع الحقيقة المسلم بها في سياق النمو.

*العلاقة بين معدل النمو المرغوب والفعلي:

_ إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المرغوب هذا يعني أن الاستثمار المتوقع يفوق الاستثمار المحقق الفعلي في الفترة الجارية للدخل (الاقتصاد يعاني من نقص جزئي في رأس المال).

_ إذا كان معدل النمو الفعلي أصغر من معدل النمو المرغوب هذا يعني أن الاستثمار الفعلي يفوق الاستثمار المتوقع (ميل الاقتصاد نحو الركود).

ج_ معدل النمو الطبيعي: يصفه هارود بأنه معدل النمو الذي تسمح به زيادة السكان والتحسينات التقنية، قد يكون استعمال المعدل الطبيعي للنمو مضللاً بعض الشيء، فهارود لا يشير بهذا التعبير إلى أي معدل للنمو يتحقق بصورة آلية نتيجة التفاعل الحركي للسوق، وقد يكون الأصح أن نصف معدل النمو هذا بأنه المعدل الممكن، لأن هارود يتكلم عن المعدل النمو اللازم لتوظيف قوى عاملة متزايدة توظيفاً كاملاً، ويتوقف معدل النمو الطبيعي على متوسط المعدل السنوي لزيادة القوة العاملة ومتوسط المعدل السنوي للزيادة في إنتاجية العمل، الأول يبين زيادة العمل بينما المعدل الثاني يعكس التحسينات التقنية.

وعليه يرى هارود أن هناك سببين لعدم استقرار النمو هما:

- عدم تعادل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي، أي أن احتمال تعادل كلا المعدلين ضعيف جداً وهذا يعني أن الاقتصاد يكون إما في حالة بطالة أو في حالة عدم الاستخدام الكامل لرأس المال، ومن أجل تساوي معدلي النمو الفعلي والطبيعي يجب تعديل الميل الحدي للاذخار أو معامل رأس المال.

- عدم استقرار معدل التوازن ويقول هارود أنه حتى ولو تساوى معدل النمو الفعلي مع النمو الطبيعي فإن التنمية الاقتصادية تبقى دائماً غير مستقرة، ويرى كذلك أن النمو المتوازن يعني أن المؤسسات تستثمر حسب ظروف السوق، أي أن الاستثمارات تكون متناسبة مع قوة العمل.

في نموذج هارود ودومار ينمو السكان والقوى العاملة بمعدل تناسبي ثابت مستقل عن القوى الاقتصادية الأخرى ويطلق عليه n ، صافي الادخار والاستثمار يمثلان جزء ثابت من الناتج الذي يطلق عليه s أي نسبة ميل الادخار، أما التكنولوجيا فيمكن وصفها بمعاملين هما:

- أ- القدر اللازم من العمل لإنتاج وحدة واحدة من الناتج.
ب- القدر اللازم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من الناتج.⁽¹⁾

• نموذج دومار:

أول تحليل قدمه دومار حول النمو الاقتصادي كان عام 1947 في مقاله الشهير *Expeansion and Employment de American Economic Review*. في هذا المقال تساءل عن الميكانيزمات الأصلية لنمو العرض والطلب، بالنسبة له النمو المتوازن لا يكون تضخمي (أي الطلب يزيد عن العرض)، ولا دون التشغيل الكامل (أي العرض يزيد عن الطلب)، والمتغير الأساسي المحدد لرأس المال المنتج هو الاستثمار.

ويعتمد نموذج دومار للنمو الاقتصادي على الافتراضات التالية:

- _ الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار .
- _ الاستهلاك في المدى الطويل يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومي، أي أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل ثابت، بالتالي الميل الحدي للادخار أيضاً ثابت.
- _ ثبات المستوى العام للأسعار، أي أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي.
- نسبة رأس المال إلى الناتج تكون ثابتة (أو ما يسمى بمعامل رأس المال).
- وجود اقتصاد بدون حكومة وبدون معاملات اقتصادية دولية، والناتج يستجيب فوراً للتغيرات الطارئة على الدخل.

(1) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 152-153.

- عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار والاستثمار، وأن إجمالي الاستثمار الذي يرغب المنتجون القيام به يساوي إجمالي الاستثمار المتحقق.
- لا يوجد إحلال بين رأس المال والعمل.

ويهدف نموذج دومار إلى توضيح معدل الزيادة في الاستثمار حتى يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الإنتاجية، بحيث يظل الاستخدام كاملاً باعتبار أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية ويخلق الدخل. كما يطرح دومار نموذجاً من خلال فكرة التوازن بين الزيادة المحققة في جانب العرض (يتمثل في زيادة الاستثمار) والزيادة المحققة في جانب الطلب (تتمثل في زيادة الدخل) ذلك على النحو التالي:

* جانب الطلب:

1_ افترض "دومار" بأن الادخار الصافي (s) خلال t هو جزء ثابت من الدخل الصافي لنفس الفترة أي:

$$St = sYt \dots\dots\dots(1)$$

s: الميل الحدي والمتوسط للادخار.

2_ يتطلب التوازن عبر الزمن أن يتحقق التعادل بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط أي:

$$It = St \dots\dots\dots(2)$$

وبتعويض المعادلة (1) في المعادلة (2) نحصل على:

$$It = St \Rightarrow It = sYt \Rightarrow Yt = \frac{1}{s} I_t \dots\dots\dots(3)$$

وهي النظرية الكينزية لآلية المضاعف.

* جانب العرض :

هذا الجانب يمكن صياغته بالمعادلة التالية:

$$Yt = \partial Kt \dots\dots\dots(4)$$

حيث:

Yt: الدخل الوطني الصافي عند مستوى التشغيل الكامل في السنة t .

Kt: رصيد رأس المال في بداية السنة t.

∂ : الإنتاجية الحدية لرأس المال، وهي مقلوب معامل رأس المال.

$$\partial = \frac{Y}{K} \dots\dots\dots(5)$$

حيث: ν معامل رأس المال و يعبر عنه كما يلي:

$$v = \frac{K}{Y} \dots\dots\dots (6)$$

المعادلة (4) السابقة تسري كذلك على الفترة $(t+1)$:

$$Y_{t+1} = \partial K_{t+1} \dots\dots\dots (7)$$

بذلك نحصل على:

$$\Delta Y_t = Y_{t+1} - Y_t = \partial \Delta K_t = \partial I_t \Rightarrow \Delta Y_t = \partial I_t \dots\dots\dots (8)$$

في حالة التشغيل الكامل حيث العرض يساوي الطلب نجد: $Y_t = \frac{1}{s} I_t \dots\dots\dots (9)$

وبإجراء التغيرات اللازمة نحصل في الأخير على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y_t}{Y_t} = \frac{\Delta I_t}{I_t} = s\partial \dots\dots\dots (10)$$

وعليه من أجل أن يكون النمو متوازناً، يجب على الاستثمار والدخل أن يتزايدان بمعدل ثابت يعادل $S \times \partial$ وهو معدل النمو المرغوب gw (معدل النمو الذي يضمن التوازن في سوق السلع والخدمات).

وفي حالة نمو الاستثمار بمعدل يفوق $S \times \partial$ سيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب بسرعة أكبر من زيادة الطاقة الإنتاجية، مما يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية.

في حالة نمو الاستثمار بمعدل أقل من $S \times \partial$ سيؤدي ذلك إلى ظهور البطالة.

وبصفة عامة فإن نموذج هارود-دومار للنمو الاقتصادي يتمثل في دالة إنتاج لا مجال فيها للإحلال بين عاملي رأس المال والعمل.

ولقد حاول هارود-دومار الإجابة على السؤال، متى يكون الاقتصاد الوطني قادراً على تحقيق النمو عند معدل ثابت، وقد وصلاً إلى إجابة وهي أن معدل الادخار الوطني يجب أن يتساوى مع حاصل ضرب معامل رأس المال الناتج ومعدل نمو القوة العاملة (الفعالة) في هذه الحالة، يمكن للاقتصاد أن يحافظ على التوازن بين رصيده من الأرض والمعدات وعرض العمل ومن ثمة يمكن للنمو أن يستمر ظهور نقص في العمل ولا فائض فيه⁽¹⁾.

المطلب الرابع: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي المعاصر.

(1) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 155-160.

الفصل الثاني..... النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

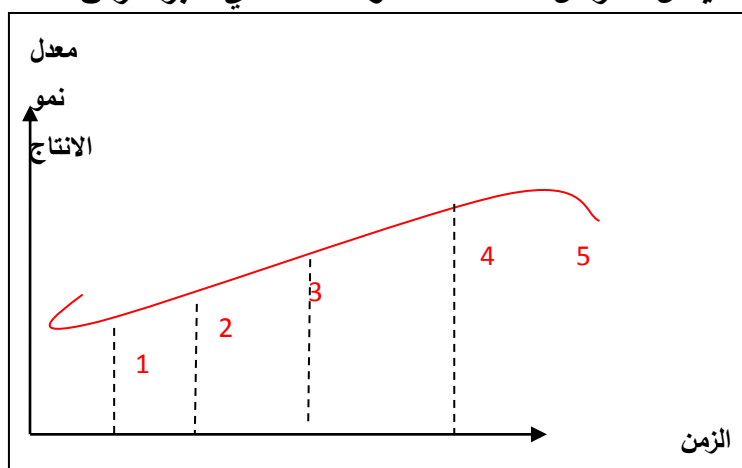
استفاد الاقتصاديون في الفكر المعاصر بشكل كبير من أفكار التقليديين حول النمو الاقتصادي وكذا أفكار الكينزيين، إذ كانت بمثابة القاعدة التي انطلقت منها نظريات وأبحاث النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر، وكان القاسم المشترك فيها هو عدم الفصل بين المفاهيم والأسس السابقة حول النمو الاقتصادي التي تعد كمنطلق في بناء نظريات جديدة، ومن الواقع الاقتصادي المعاش وذلك قصد إعطاء قيمة أكبر ودلالة أوضح لهذه النظريات والأبحاث.

الفرع الأول: نظرية مراحل النمو لوالث روستو.

تسمى أيضا نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل، يقول عنه ريمون ارون "لقد أقبل العالم كله على قراءة الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النمو الاقتصادي بغض النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئا عاديا".

وبالرغم في أن روستو في هذا الكتاب لم يعن أساسا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تغيير التخلف، والفكرة التي قدمها روستو تتلخص أن النمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث أن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة بين 1850 إلى 1950 حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمسة المتمثلة في الشكل التالي :

المنحنى رقم (4) : يمثل المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن.



وجاءت أبحاث روستو على هذا الشكل حول النمو الاقتصادي لتقدم على حد سواء إلى الدول المتقدمة والدول النامية، وجاءت لتفسر إلى حد كبير الاختلافات الموجودة بين الدول فيما يخص النمو الاقتصادي، التي ترجع بالأساس إلى وضعية كل دولة بالنسبة لهذه المراحل الخمسة. ويرى روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة من الأحداث التي شهدتها التاريخ الحديث⁽¹⁾.

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي والتي تكون فيها الدولة شديدة التخلف اقتصاديا يسود اقتصادها الزراعة التقليدية منخفضة الإنتاجية، محدودية الإنتاج نتيجة الاعتماد على وسائل بدائية والتي توجه لغرض الاستهلاك العائلي وليس للسوق. يهيمن على هذه المرحلة النظام الإقطاعي لتركز ملكية الأراضي الزراعية لدى عدد محدود من كبار الملاك، غياب السلطة المركزية في المناطق الريفية، والتمسك بالعادات والتقاليد. كثرة الحروب والصراعات القبلية.

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للانطلاق تمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها ترشيد اقتصاديات الدولة المتخلفة وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية، وخاصة في مجال التعليم والخدمات والنقل، وتنامي دور البنوك والمؤسسات المالية، وبزوغ دور الإنتاج الصناعي لتوفير السلع محليا بدل الاستيراد، مع تداخل القطاعين الصناعي والزراعي، لتتسم المرحلة بانخفاض عمالة الزراعة والانتقال التدريجي للعمالة من المناطق الريفية إلى مراكز المدن للاستفادة من فرص العمل الجديدة وارتفاع الأجور.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق مرحلة حاسمة في عملية النمو والتي توصف فيها الدولة بأنها دولة ناهضة تسعى للقضاء على أسباب تخلفها وتتخطى العوائق التي وقفت في الماضي أمام مسيرتها التنموية، لتنتقل نحو التقدم عن طريق تنمية

(1) كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

مواردها الاقتصادية وأحداث ثورة في أساليبها الإنتاجية والنهوض بالزراعة والتجارة والصناعات الثقيلة ووسائل النقل والمواصلات. كما تتسم هذه المرحلة بإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدودة وتحقيق العدالة الاجتماعية ضمانا لاستمرارية عملية التنمية. هذا ويشير روستو أن هذه المرحلة غالبا ما يصاحبها نمو سريع في أحد القطاعات الصناعية الرائدة والتي تتميز بالآتي:

- _ زيادة مفاجئة وكبيرة في الطلب الفعال على منتجاتها.
- _ التوسع في رأس المال المستثمر في هذا القطاع وازدهار ونمو إنتاجيته.
- _ اتجاه الأرباح المحققة في هذا القطاع إلى إعادة الاستثمار في نفس القطاع.
- _ قدرة القطاع الرائد على حث الاستثمار في القطاعات الأخرى (فكرة الدفع للأمام وإلى الخلف).

_ حدوث تغيرات كبيرة في تقنيات الإنتاج.

المرحلة الرابعة: مرحلة النضوج مرحلة تعد فيها الدولة متقدمة اقتصادياً، حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها. ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية وصناعات أكثر طموحا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية كصناعة الآلات الصناعية، الزراعية الإلكترونية والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية. وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة فيما يلي:

- التحول السكاني من الريف إلى الحضر، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.

- ارتفاع نسبة الفنيين والعمال ذوي المهارة المرتفعة.

- انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المديرين التنفيذيين.

- النظر إلى الدولة على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

- ارتفاع معدلات الاستثمار سواء في رأس المال البشري أو المادي.

- ارتفاع حجم الناتج بشكل أكبر من نمو السكان.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير المتسمة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع وتحول الصناعات نحو إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمية ليتخطى المجتمع فيها مشكلة المأكل والملبس والسكن أي حصوله على الحاجات الأساسية، ليتجه ويتحول اهتمام المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وإنتاج واستهلاك السيارات الفخمة والسلع المعمرة وسلع الرفاهية بكميات كبيرة. كما أن من مظاهرها زيادة الانتاج الفكري والأدبي والفني للمجتمع. هذا فضلا عن الاهتمام بالمحافظة على البيئة من التلوث بدلا من التركيز على الرفاهية المادية التي غالبا ما تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، والتوتر النفسي والتفكك الأسري وتدهور القيم الاجتماعية وزيادة نسبة الجرائم والانتحار.

وقد ضرب روستو مثلا لدول بلغت هذه المرحلة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في الوقت الحاضر. وتعتبر كل مرحلة من مراحل النمو معيارا قائما بذاته لقياس درجة التقدم الاقتصادي عند الدول المتخلفة.

فالدولة التي تكون مظاهر حياتها الخاصة والعامة في أي من المرحلتين الأولى أو الثانية تعتبر دولة متخلفة اقتصاديا، أما الدولة التي تكون مظاهر حياتها في المرحلة الثالثة فهي دولة في مركز وسط فلا هي متخلفة تماما، ولا هي متقدمة تماما، وإنما بين البين أو كما يسميها البعض دولة في طور النمو، أما الدولة التي تكون مظاهر حياتها في إحدى المرحلتين الرابعة أو الخامسة فهي دولة متقدمة اقتصاديا مع اختلاف في مستوى التقدم في كلا المرحلتين، على أنه أيا كان المعيار أو المعايير التي تتبع لتحديد درجة التقدم الاقتصادي عند الدول⁽¹⁾.

الفرع الثاني : نماذج النمو الداخلي.

منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدأ الاقتصاديون يشكون ويتعدون عن افتراضات النظرية النيوكلاسيكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي

(1) كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص ص18-20.

والأولية لعملية النمو الاقتصادي، وبالتالي نشأ ما يسمى بنظريات النمو الداخلي وترى هذه النظريات أن هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي، وأنها تتشابه مع تلك التي سبق الإشارة لها لكن مع وجود بعض الاختلافات، وقد كانت هناك عدة محاولات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين، والنمو الداخلي هو أن ينمو الناتج بمعدل أسرع من المعدل الذي يمكن أن تحدده العوامل الخارجية لنمو الناتج، أي أن النمو الداخلي هو أن تكون محددات النمو الاقتصادي عبارة عن عناصر داخلية.

1- نموذج AK :

يعتبر أحد أهم وأبسط النماذج المفسرة لعملية النمو الداخلي والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دورا وانعكاسات على النمو على المدى الطويل، وعندما نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو وإلى تناقص الإنتاجية الحدية خاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج AK جاءت لمعالجة مشكل تناقص المر دودية الحدية لرأس المال.

نموذج AK يفترض إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن كل وحدة إضافية من عنصر رأس المال يعطي ما مقداره A وحدة إضافية من حجم الإنتاج، أوضح نايت أن هذا معقول بإضافة عنصر رأس المال، هذه الخاصية تمثل الفرق بين النموذج ونموذج النيوكلاسيك صولو- صوان، أي أن $\alpha = 1$ ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج AK تأخذ الشكل الخطي البسيط :

$$y = AK \dots\dots(1)$$

حيث : y : حجم الإنتاج.

K : مخزون رأس المال.

A: ثابت يرمز إلى أثر العامل التكنولوجي وهو الكمية المنتجة من طرف وحدة

واحدة من رأس المال.

ولدينا: $\Delta K = sy - \delta K \dots\dots\dots(2).$

أي أن تغير مخزون رأس المال هو عبارة عن الفرق بين الاستثمار (sy) واهتلاك رأس المال (δK) وباعتبار أن حجم الناتج (y) دالة في رأس المال (k) نجد:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta k}{k} = \frac{sy}{k} - \frac{\delta K}{k} \dots\dots\dots(3)$$

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta k}{k} = sA - \delta \dots\dots (4)$$

ومنه يمكن استخراج معادلة النمو :

وتوضح المعادلة (4) كيف يتحدد معدل النمو الاقتصادي $\frac{\Delta y}{y}$ حيث أنه لما يكون $sA > \delta$

فإن الاقتصاد يحقق معدل نمو ايجابي بغض النظر عن طبيعة العامل التكنولوجي داخلي أو خارجي.

وكما رأينا في النموذج النيوكلاسيكي "صولو - صوان" حيث أن الادخار يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مؤقت، بحكم أنه يستمر إلى غاية وصول الاقتصاد إلى حالته المستقرة الجديدة، وأن العامل التكنولوجي الخارجي هو الوحيد المؤثر على الحالة المستقرة للاقتصاد ومن ثم في النمو الاقتصادي، لكن هذا النموذج ومن خلال المعادلة (4) يوضح لنا الأهمية الكبرى لعامل الادخار الذي يؤدي إرتفاعه إلى مستويات عالية ودائمة من النمو الاقتصادي. هذا النموذج لا يقوم على المفهوم التقليدي لرأس المال والمتمثل في الآلات والتجهيزات الأرضي والمباني والذي يصح عليه قانون تناقض غلة الحجم، لكنه يقوم على مفهوم واسع لرأس المال تصح من خلاله خاصية ثبات غلة الحجم من خلال المقدار A ، وهو مقدار ثابت وإيجابي وحتى قد تصح عليه خاصية تزايد غلة الحجم، حيث أن رأس المال بمفهومه الواسع حسب هذا النموذج يتضمن المعرفة وتقنيات الإنتاج، وهذا ما أمكن اعتبار المعرفة والتأهيل من عناصر رأس المال، بالتالي واقعية انطلاقة النموذج من خاصية ثبات غلة الحجم لرأس المال، ومن النموذج نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج و $sA - \delta$ لاقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار "الادخار" ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد معدل الاستثمار يكون له أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

2_ نموذج لوكس في النمو الاقتصادي.

يعتبر نموذج لوكس من بين أهم نماذج النمو الداخلي، وهو من أوائل النماذج التي اهتمت برأس المال البشري، حيث اعتبر لوكس رأس المال البشري أهم مفسر لمعدلات النمو الاقتصادي المتزايدة في الدول المتقدمة خاصة مع اقتراب هذه الأخيرة من الاستغلال الكامل لرأس المال المادي، ويرى أن رأس المال البشري يحفز عملية النمو من خلال زيادة إنتاجية العمل.

⁽¹⁾ Gregory Mankiw, op cit, p 264-265.

ويعرف لوكس رأس المال البشري على أنه رصيد المعرفة والمهارة النفسية الداخلية في القوى العاملة للدولة، والناجمة عن الاستثمارات في التعليم الحكومي الرسمي وكذا التدريب الوظيفي (1).

ويقوم نموذج لوكس في النمو الاقتصادي على عدة فرضيات أهمها ما يلي:
_ الاقتصاد يتكون من قطاعين، القطاع الأول يكون لإنتاج السلع، والقطاع الثاني لتكوين رأس المال البشري.

_ كل الأعوان الاقتصاديين متماثلين وعددهم ثابت N .

_ دالة الإنتاج الكلية لقطاع الإنتاج هي:

$$Y_t = AK_t^\alpha (\mu_t H_t)^{1-\alpha}$$

وهي دالة Cobb-Douglas، لها مردوديات سلم ثابتة، حيث:
 A : معامل سلمي.

K_t : مخزون رأس المال المادي.

H_t : مخزون رأس المال البشري.

M_t : متغير لحجم رأس المال البشري المستعمل في الإنتاج.

_ الاستثمار في قطاع إنتاج السلع يعطي المعادلة: $I_t = K_t - \delta K_t$

_ التوازن عمل موارد ، يكتب كما يلي: $Y_t = C_t + I_t = C_t + K_t + \delta K_t$

_ معادلة تراكم رأس المال البشري هي: $\frac{H_t}{H_t} = \beta(1 - \mu)^b H_t^c$

حيث: β : عامل سلبي موجب يمثل إنتاجية التكوين.

c, b : معاملات موجبة مع افتراض أن هناك نمو متوازن.

$\mu_t = \mu$: الزمن المستعمل في عمل ثابت.

معدل نمو الإنتاج مماثل لمعدل رأس المال المادي، بالتالي فإن معدل نمو رأس المال البشري يجب أن يكون مماثل لهذا المعدل إذا كان $C=1$ فإن المردودية الحدية لرأس المال البشري في تكوين هذا الأخير تكون ثابتة، وفي حال كان $C > 1$ فإن النمو معدل متزايد ومتوتر، أما في حال $C < 1$ فإن النمو بمعدل متناقص.

(1) سامويلسون ونورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان، لبنان، 2006، ص276.

ولا يمكن الإنتاج إلا إذا كانت مردودية رأس المال البشري في إنتاج رأس المال البشري ثابتة، نموذج لوكس يدرس في حالة $C=1$ وتأخذ $b=1$ للتبسيط وهذا النموذج يجتمع كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج صولو وذلك في حالة استبدال h مكان A حيث يلعب رأس المال البشري في نموذج لوكس نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج صولو لكن لوكس يقدم تفسيراً لنمو رأس المال البشري في نموذج عكس صولو الذي يعتبره ثابتاً فحسب لوكس أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري، بالتالي زيادة النمو الاقتصادي والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم. لهذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم وتفضيل تراكم المعارف سوف يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

3_ نموذج بول رومر في النمو الاقتصادي.

يدخل نموذج رومر ضمن نماذج النمو الداخلي، حيث يعتبر أب النمو الداخلي كونه أول من جاء بهذه الفكرة، ففي نموذج الأول عام 1986، أرجع النمو الاقتصادي إلى عامل التمرن، أما في نموذج الثاني عام 1990، فقد فأرجعه إلى تراكم المعارف العامة وفي هذا الأخير افترض فيه ثبات مخزون رأس المال البشري، واعتبر التقدم التكنولوجي هو إنتاج أنواع جديدة من السلع الرأسمالية.

3_1_ النموذج الأول لرومر في النمو الاقتصادي 1986م:

يحاول رومر من خلال هذا النموذج تبرير غياب تناقص المردوديات لعوامل الإنتاج المتراكمة بواسطة ظواهر مفسرة وغير مفترضة، حيث تبنى رومر الفكرة المقدمة من طرف أروكينث في الستينات من القرن العشرين والتي تقول أن التقدم التقني ناتج من التمرن أو التعلم عبر الممارسة، فالعمل نفسه في الإنتاج يحدث تطورا في خبرة العمال بالتالي في إنتاجيتهم هذا الذي يسمح لهم بالإنتاج بكمية كبيرة⁽²⁾.

(1) بشير عبد الكريم، دحمان بوعلي سمير، مداخلة بعنوان قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص7.

(2) Shubert katheline, macroeconomie, comportement et croissance, 2ème édition, France, 2000, p315.

واعتبر رومر أن الاقتصاد يتكون من M مؤسسة متماثلة، يرمز لها بـ i لها نفس دالة الإنتاج الجزئية، تدخل التكنولوجيا الخاصة تعمل هذه المؤسسات في سوق تنافسي وتكيف مستوى إنتاجها بطريقة تسمح لها بتعظيم أرباحها، وفرضية التعلم عبر الممارسة أي أن مستوى التقدم التكنولوجي مشترك بين كل المؤسسات، يكون متناسبا مع مخزون رأس المال الكلي ويأخذ بعين الاعتبار الخبرة المكتسبة من الاقتصاد في الإنتاج.

حيث أن تراكم هذه الاستثمارات الخاصة تنتج إضافة مشتركة لكل المؤسسات هي خارجية موجبة، تنشأ في مستوى اقتصادي جزئي مخزون رأس المال للاقتصاد الكلي هذه الخارجية يمكن أن تفسر كمخزون مشترك للمعارف وفي غياب التقدم التقني الخارجي والنمو الديمغرافي، هذه الخاصية لدالة الإنتاج تكفي لتحقيق نمو متجدد⁽¹⁾.

3_2_ النموذج الثاني لرومر في النمو الاقتصادي 1990:

يفترض رومر في نموذجه الثاني 1990 ثلاث قطاعات اقتصادية، قطاع البحث قطاع إنتاج السلع الوسيطة وقطاع إنتاج السلع النهائية، ويقول أن الدافع للنمو الاقتصادي يكمن في التقدم التقني كنتيجة داخلية لقرارات المؤسسة المقدمة لقطاع البحث، والذي يستعمل العمل ومخزون المعارف الموجودة لإنتاج معارف جديدة، حيث أنه في هذا القطاع تعتبر المعرفة سلعة عامة غير منافسة وغير محتكرة، فكل الباحثين يمكنهم استعمال مخزون المعارف الموجودة.

قطاع إنتاج السلع الوسيطة (آلات) يتكون من مؤسسات تنتج سلع وسيطية غير مكتملة يمكن إنشاء مؤسسة جديدة في أية لحظة لإنتاج سلعة رأسمالية جديدة، ذلك بشراء ترخيص من قطاع البحث الذي يسمح بامتلاك تكنولوجيا جديدة: إذا المعرفة غير محتكرة وهي مقسمة بالضرورة بين المقاولين الذين يريدون شراء الترخيص (حقوق الإنتاج) فتراكم المعارف عند رومر يظهر كسلعة عامة محتكرة جزئيا ففي مجال الإنتاج الفكري لا يوجد احتكار، لكن يوجد حق الحماية الخاصة (حق الملكية) للمعارف في مجال إنتاج التجهيزات، والسوق في قطاع إنتاج السلع الوسيطة يكون في حالة منافسة احتكارية.

(1) Shubert katheline, op cit, p317.

أما فيما يخص قطاع السلع النهائية فإنه يستعمل العمل وتخزين رأس المال، يتكون من مختلف السلع الوسيطة لإنتاج السلع المخصصة للاستهلاك والاستثمار وينتج النمو حسب هذا النموذج من زيادة التنوع في السلع الوسيطة والمرتبطة بالتكلفة المستعملة من طرف الاقتصاد في البحث⁽¹⁾.

وينطلق رومر من الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس بالأفكار والمعارف تعتبر غير قابلة للتنافس يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصاديين في نفس الوقت دون أن تؤدي إلى تدهورها، كما يتم انتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة (التكلفة الحدية للمعلومة معدومة) وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئياً أي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئياً، بالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة وعوضاً عن ذلك يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة.

يمكن أن تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة ولكن الوحدات الآتية نحصل عليها بسهولة أكثر كذلك بنسخ الوحدة الأولى، هذا ما يجعل اقتصاد الأفكار مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمردودات ذات غلة الحجم المتزايدة والمنافسة غير التامة. وفي هذا النموذج الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح، ويبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تطوراً تعرف نمواً مضاعفاً، وكيف ولماذا يعتبر الرقي الفني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير أساس التغيير⁽²⁾.

4_ نموذج روبرت بارو في النمو الاقتصادي:

ينتمي هذا النموذج هو الآخر إلى نماذج النمو الداخلي، حيث في مقال له عام 1990 جاء بارو بمصدر آخر للنمو الداخلي، وهو تدفق النفقات العامة (G) من طرف الدولة

(1) بشير عبد الكريم، دحمان بوعلي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 11.

(2) Shubert katheline, op cit, p319.

الفصل الثاني..... النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

لتمويل المنشآت القاعدية التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص واعتبر بارو أن هذه التدفقات عبارة عن استثمار في سلع اجتماعية، وهذا يعني أن G تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة (i) وتعطي هذه الدالة كما يلي:

$$K_i^\alpha N_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \quad \dots\dots(1)$$

$$Y_i = A_i$$

حيث: K_i, N_i, Y_i : الإنتاج.

i : مخزون رأس المال والعمل للشركة.

A : مستوى التقدم التكنولوجي ثابت.

$1-\alpha$: مرونة الإنتاج.

وإذا اعتبرنا أن كل المؤسسات متماثلة، يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية كالآتي:

$$Y = AK^\alpha N^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \quad \dots\dots(2)$$

الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة، ورأس المال العام يسمح بالمحافظة على الإنتاجية الحدية عن طريق التراكم، ويقول بارو أن النفقات العامة G تمول عن طريق الضريبة بمعدل t (ثابت عبر الزمن) تفرض على كل المداخل $T=ty$ ، وتوازن الميزانية يكون محققا دائما $T=G$ (1).

وتتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث أن t تكون جزء من الإنتاج النهائي المأخوذ من طرف الدولة، وتستعمل العائلات الجزء الباقي من الدخل في الادخار، حيث التراكم في رأس المال يكون كالآتي:

$$\bar{K} = \delta (1 - t)Y - \delta \bar{K} \quad \dots\dots(3)$$

بالتالي معادلة الإنتاج الإجمالي تحدد باستبدال G بـ ty

$$Y = AK^\alpha N^{1-\alpha} G^{1-\alpha} (ty)^{1-\alpha} \quad \dots\dots(4)$$

$$Y = t^{\frac{1}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} K N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \quad \dots\dots(5)$$

حيث: A, N, t : ثوابت.

(1) بن قوية المختار، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 58-59.

في غياب النمو الديمغرافي في المعادلتين (3) و (5) يسمح بكتابة معدل النمو لمخزون رأس المال كالآتي:

$$= \frac{K}{K} = \delta(1-t) \frac{Y}{K} - \delta = \delta(1-t) t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta g_K$$

يمكن ملاحظة أن معدل نمو الاقتصاد مرتبط بطريقة غير منتظمة بمعدل الضريبة المفروضة من طرف الدولة.

وفي نموذج بارو، الاقتصاد له معدل ادخار داخلي ثابت، حيث بعد إدخال عنصر النفقات

$$Y = C + I + G = C + \bar{K} + \delta \bar{K} + G$$

العمومية G ، فإن توازن السوق يكتب:

وبهذا نلاحظ أن النفقات العمومية تأخذ جانبا مهما في نموذج بارو، حيث أن تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها يحفز النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع الاستثمار. هذا الوضع يتلاءم والدول النامية التي تحتاج إلى المزيد من التمويل، لكن اعتبار الضريبة كمورد أساسي لتمويل هذه النفقات يحيطه بعض التحفظ خاصة في حالة ارتفاع معدلات الضرائب وهذا ما يؤثر على الدخل الفردي وبالتالي على الاستهلاك⁽¹⁾.

المبحث الثالث: العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

بعد أن تطرقنا سابقا لنظرية النفقة العامة عبر المدارس الاقتصادية، وكذا مختلف نماذج للنمو الاقتصادي، سنحاول في هذا المبحث تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي إن كانت موجبة أم سالبة، حيث اختلفت نتائج الدراسات في ذلك نتيجة اختلاف الأسس والفرضيات المنطلق من خلالها لتحديد العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول : العلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

أشار (Knob) (1990) في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية لبيانات ممتدة على طول الفترة من سنة (1970) إلى سنة (1995) إلى أن الانخفاض في حجم التدخل الحكومي مشارا إليه بانخفاض حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي والرفاهية وهذا ما أكدته أيضا " Folster و Henrikson "

(1) بن قوية المختار، مرجع سبق ذكره، ص60.

(1999، 2001) في دراسة امتدت في نفس الفترة ونفس النتيجة توصل إليها "Barro" (1991) في دراسة له شملت 98 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1985 مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج الوطني لتحديد علاقته مع معدل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة للناتج الحقيقي الوطني وتوصل من خلالها إلى وجود علاقة سلبية مؤثرة تدعم إلى حد كبير عدم ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل متزايد، ومن جهته يؤكد "Gueessa" من خلال دراسته التي شملت 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة من سنة 1960 إلى 1985، بأن نمو حجم القطاع العام في الاقتصاد ممثلا في زيادة الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وأن الأثر السلبي للإنفاق العام على الناتج الوطني يرتفع ثلاث مرات في الدول ذات النظام الاشتراكي غير الديمقراطي مقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي.

وعموما فإن أهم الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي:

- 1- تكلفة التمويل:** إن زيادة الإنفاق العام يتطلب وجود مصادر لتمويل ذلك، لكن كل الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل تلك الزيادة لها آثار سلبية على الاقتصاد المحلي، فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب سواء من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى الحد من الادخار ومن ثم انخفاض الاستثمار بشكل يوحى إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد، كما أن اللجوء للاقتراض يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وإزاحة القطاع الخاص، أما اللجوء إلى الإصدار النقدي فيصطدم بهاجس وقوع الاقتصاد في حالة تضخم بالتالي فإن أول هاجس تواجهه الزيادة في الإنفاق العام هو مصدر التمويل الذي يطرح آثار سلبية على الاقتصاد أيا كان نوعه.
- 2- أثر الإزاحة:** إن أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق العام في أي اقتصاد ما هو أثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي ذلك بحكم ندرة الموارد، هذا ما يؤدي بدوره إلى

انخفاض الناتج الوطني ذلك بسبب انخفاض فعالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.

3- تكاليف الإعانات: تؤدي العديد من البرامج وخطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية بمختلف أنواعها إلى أثر عكسي على النمو الاقتصادي، إذ أن إعانات الفيضانات والزلازل مثلاً تحد من رغبة أرباب العمل في تحسين وتطوير نوعية البنيات والطرق، حيث أن نفسية الفرد سواء كان مستهلكاً أو منتجاً تؤثر على سلوكه نتيجة تلك الإعانات التي تؤثر فيها وهذا ما يؤدي إلى سلبية ذلك النوع من الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

4- عدم الكفاءة: يعتبر الإنفاق العام الأداة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد، حيث أن الدولة ورغم توفيرها لخدمات الصحة، التعليم والنقل إلا أن القطاع الخاص يمكنه توفيرها بجودة وكفاءة أعلى وبتكلفة أقل، حيث أن القطاع الخاص ورغبة في التوسع والمنافسة فإن ذلك يؤدي إلى الرفع من كفاءة الخدمات المقدمة بشكل يفوق ما يقدمه القطاع العام.

5- غياب الإبداع والابتكار: إن أهم عنصر يفتقده النشاط الاقتصادي للقطاع العام هو الإبداع والابتكار سواء كان ذلك في الطرق الإنتاجية أو نوعية المنتجات، وذلك نتيجة غياب حافز المنافسة الذي يؤدي إلى الركود الفكري والتكنولوجي بشكل ينعكس سلباً عن النمو الاقتصادي.⁽¹⁾

المطلب الثاني: العلاقة الموجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

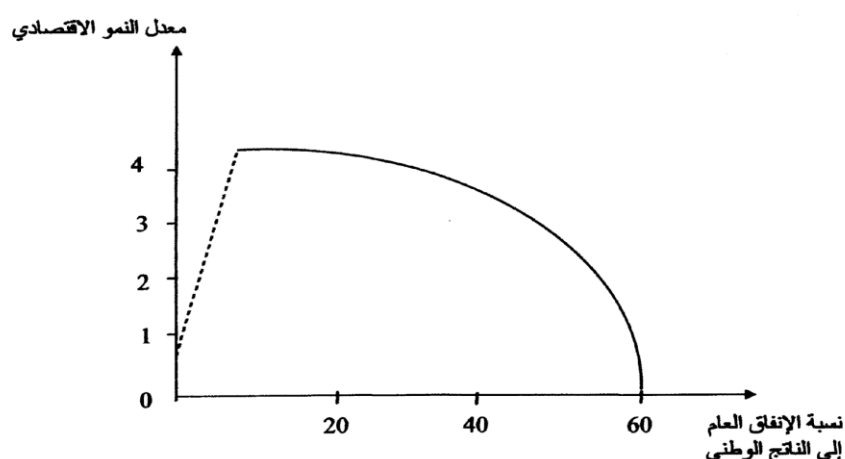
يؤكد Ram (1986) بأن القطاع العام له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي، حيث أنه علاوة على ذلك يعرف الناتج الوطني على أنه مجموعة الناتج من القطاع العام والناتج من القطاع الخاص كما أن Aschaur (1990) يشير إلى أن الإنفاق العام وبالأخص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة

(1) كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 173_174.

كبيرة على حجم الناتج الوطني، أما "Alexiou" (2009) في دراسة له حول 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة من سنة (1995) إلى سنة (2005) فقد أكد على أن الإنفاق العام على تمويل رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وهو بذلك يوافق ما جاء من قبل Aschaur (1990).

ومن جهة أخرى فإن عديد الاقتصاديين يرون أن الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود ولا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام حيث يشير "Chehy" (1993) إلى أن الإنفاق العام يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي إذا كان حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج الوطني لا يتجاوز 15% أما إذا تجاوز 15% فإن ذلك الأثر يتحول إلى أثر سلبي وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

المنحنى رقم (5): العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي



المصدر: Martha Pascual, Santiago Garcia, p4

ويظهر لنا من المنحنى السابق أنه إذا لم يكن هناك إنفاق عام فإن معدل النمو الاقتصادي يكون منخفضا جدا وغير بعيد عن الصفر، لأن الاقتصاد بحاجة إلى بنى تحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج كشبكة الاتصالات، حماية الملكية، الدفاع عن ملكية الأفراد والمؤسسات وتنظيم السوق وفق قوانين وأنظمة محددة وذلك يظهر من خلال

المنحنى الذي يبدأ في الارتفاع مشيراً إلى تزايد معدل النمو الاقتصادي كلما ارتفع حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني إلى غاية بلوغ الحد الأقصى من النمو الاقتصادي الذي يقابله حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني حوالي 15% وبعدها فإن أي ارتفاع في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني يفوق 15% فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

ويظهر لنا أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تكون موجبة إذا كان يعبر عنها في شكل التغيير النسبي السنوي، وتكون سالبة إذا كان يعبر عنها بالتغيير في معدل النمو السنوي، وعموماً فإن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة ومنها: الكفاءة التكنولوجية، المقدرة التنظيمية والتخصص الإنتاجي، ويتأثر كذلك بفترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.⁽¹⁾

خاتمة الفصل الثاني.

إن المهتم والمتابع لتطور الأفكار الاقتصادية المرتبطة بالنمو الاقتصادي يدرك مدى الاهتمام الكبير الذي حظي به هذا المفهوم، ومختلف الجوانب المرتبطة به من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين وحتى رجال السياسة، بالإضافة إلى المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية، فالنمو الاقتصادي يعتبر هدفاً يسعى إلى تحقيقه كل اقتصاد سواء كان نامياً أو متقدماً.

حيث أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، بالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

ومن خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق

(1) زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970_2012 مذكرة

ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس 2013، ص ص 78_79.

مزايًا إنتاجية وفقط، لأن التكاليف البيئية والصحية في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل. وانطلاقًا من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، حيث أعزت النظريات التقليدية النمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي ونفس الأمر بالنسبة لبعض الكينزيين المتمثلين في نموذج "هارود_دومار" ، إلا أن التحليل الكينزي ومن ثم نظريات الفكر المعاصر التي أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي .

تمهيد.

حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين كانت نظريات النمو الاقتصادي النيوكلاسيكية هي السائدة، وبالأخص من خلال النموذج النيوكلاسيكي "صولو-صوان" الذي يشير إلى أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل متعلق بمعدل رأس المال وحجم البطالة، ولم يكن ينظر للدولة من خلال سياستها المالية على أنها متعامل اقتصادي يمكنه التأثير في سير النشاط الاقتصادي.

لكن مجيء نظرية النمو الداخلي التي أحدثت من خلال مضمونها تحولات كبيرة في تفسير النمو الاقتصادي، أعطى الدولة بعداً آخر في إطار المساهمة في تطوير النشاط الاقتصادي وفي ذلك إحياء للتفكير الكينزي الذي أقر بأن السياسة المالية أداة فعالة في تسيير النشاط الاقتصادي، حيث أقرت بأن الإنفاق العام يلعب دوراً في عملية النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في رفع الناتج المحلي من جهة ورفع إنتاجية القطاع الخاص من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في المبحث الأول إلى الإطار الفكري لجدل أنصار السياسة الإنفاقية، أما المبحث الثاني نتطرق إلى الآثار الاقتصادية للنفقات العامة فيما يخص المبحث الثالث ندرس من خلاله آلية تأثير الاتفاق العام.

المبحث الأول: الإطار الفكري لجدل السياسة الإنفاقية.

من يتتبع التحليل الفكري حول مدى فعالية السياسة الإنفاقية يدرك بوضوح أن نقاط الجدل تدور حول مسؤولية الحكومة عن حدوث عدم الاستقرار الاقتصادي، عجز الإنفاق الحكومي عن معالجة البطالة والسياسة المالية أداة ثانوية مساعدة للسياسة النقدية. وقد بادر المليون بالرد والدفاع عن السياسة المالية كأداة أكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلاج البطالة والتأثير على الدخل القومي، لذلك سنتناول في هذا المبحث عرض ودراسة أوجه النقد التي توجه إلى السياسة المالية وبالأخص السياسة الإنفاقية، ونوضح الردود التي أوردت للدفاع عن السياسة الإنفاقية.

المطلب الأول : مسؤولية الحكومة عن حدوث عدم الاستقرار الاقتصادي.

إن عدم الاستقرار الاقتصادي يرجع إلى تصرفات الحكومة التي تؤدي إلى عدم استقرار إنفاق القطاع الخاص، إذ أن الحكومة تحدد الجزء الذي ينفق من الدخل القومي بواسطة الأجهزة الحكومية المختلفة، وذلك الجزء الذي يتبقى لإنفاق القطاع الخاص أو الأفراد.

كما أن الحكومة تحدد ذلك الجزء الذي يستقطع من الدخل الفردي في صورة ضرائب ومن ثم تؤثر على ذلك الجزء المتبقي للأفراد والقابل للإنفاق، بذلك تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي من خلال كل من الإنفاق العام والضرائب، ويرى النقديون أن ذلك لا يعني أن السياسة المالية تؤثر على الدخل القومي بل تؤثر على توزيعه فقط، ويضيف النقديون أن تصرفات الحكومة تؤدي أيضا إلى التأثير على نظام توزيع حقوق الملكية الذي يؤثر بدوره على معدل نمو رأس المال الخاص، ومن ثم يؤثر على معدل التشغيل في الاقتصاد المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن البعض يفرق بين علاقة السياسة المالية بتصرفات القطاع الخاص طبقا للنموذج العادي (Standard Model) وعلاقة السياسة المالية بتصرفات القطاع الخاص في ظل النموذج الموحد (Consolidated Model) إذ يرون أنه طبقا لنموذج التحليل الأول لا يؤثر إنفاق الحكومة على تصرفات القطاع الخاص مطلقا بينما تؤثر الضرائب العادية والمحتجز من أرباح المؤسسات ومدفوعات الحكومة في صورة فوائد على تصرفات القطاع الخاص، أما طبقا للنموذج الثاني أو الموحد فيؤثر الإنفاق الحكومي على تصرفات القطاع الخاص ولا يؤثر كل من الضرائب العادية أو المحتجز

من أرباح المؤسسات، ومدفوعات الحكومة في صورة فوائد بأي حال على تصرفات القطاع الخاص وبذلك فإن أيا من النموذجين المذكورين وحده لا يحقق أهداف الجدل النقدي حول مسؤولية الحكومة عن عدم استقرار النشاط الاقتصادي بل لابد من استخدام النموذجين في وقت واحد حتى يمكن أن يشتمل الجدل على جانبي الإنفاق الحكومي والضرائب، أما المدفوعات التحويلية فتؤثر على تصرفات القطاع الخاص في ظل كل من النموذجين على السواء، كما يلاحظ أن حجم الدين الحكومي الحالي يؤثر على صافي قيمة الثروة المتاحة في المجتمع طبقا للنموذج العادي، ولا يحدث أي تأثير عليها في ظل النموذج الموحد، وفي ظل النموذج العادي يفترض أن القطاع الخاص يعتمد في استهلاكه على الدخل الفردي القابل للإنفاق الذي يتكون من إجمالي الدخل مستقطعا منه الضرائب العادية والمحتجز من أرباح المؤسسات مضافا إليه المدفوعات التحويلية ومدفوعات الحكومة في صورة فوائد على ديونها الحالية أما في ظل النموذج الموحد فإن التحليل يتضمن إنفاق كل من القطاع العام والخاص.

ويعتمد الإنفاق على الدخل الدائم ويفترض ثبات الاستهلاك الكلي كجزء من الدخل القابل للإنفاق كما أن المدفوعات التحويلية يتم تمويلها بواسطة حصيلة الضرائب الجارية، وبذلك يمكن أن تؤدي هذه المدفوعات إلى إعادة توزيع الثروة بين الأفراد تبعا لميولهم المختلفة للاستهلاك من الدخل الدائم، مثلما تؤدي إلى التأثير على الاستهلاك الكلي للقطاع الخاص أيضا.

وفيما يتعلق بحدوث الأزمات الاقتصادية لم يعف النقديون الحكومة من المسؤولية الخاصة إذا ما استمرت الأزمة لفترة طويلة نسبيا، ومن ثم يرى النقديون أن الحكومة تعتبر مسؤولة عن حدوث أزمة التضخم بمعناها الحديث الذي يفرق بين الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ومجرد ارتفاع المستوى العام للأسعار مرة واحدة فقط ثم الاتجاه إلى الهبوط بعد ذلك في أجل قصير، والذي لا يجوز أن نطلق عليه تضخما إذ يمكن اعتبار الحكومة مسؤولة عن حدوث التضخم طبقا للمعنى الحديث بينما لا يجوز اعتبارها مسؤولة عن الارتفاع العارض في المستوى العام للأسعار.

وفيما يتعلق بحدوث أزمة الكساد يرى النقديون أن مسؤولية الحكومة أساسية أيضا في هذا الشأن، إذ يؤدي تدخل الحكومة في الشؤون المالية والاقتصادية في رأيهم إلى

ضعف الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في مجالات الاستثمار على غرار ما حدث خلال الفترة (1933-1941) في الولايات المتحدة الأمريكية إذا انخفضت معدلات الأرباح وتضاءل دور القطاع الخاص وضعفت الثقة لدى المشروعات نتيجة ما اتبعته حكومة (روزفلت) من سياسات انكماشية تمثلت في فرض ضرائب التضامن الاجتماعي والضريبة على الأرباح غير الموزعة، وتحديد حد أدنى للأجور وتقرير تعويضات البطالة وإصدار سندات عام (1933-1934) وفرض بعض القيود على الشركات القابضة لمشروعات المنافع العامة وتأمين مناجم الذهب، وإحداث عجز في الموازنة الفيدرالية والهجوم على الاحتكارات وعلى ملوك الاقتصاد.

وقد رد المليون على تلك الانتقادات بقولهم أن الحكومة عادة ما تنتظر على مصلحة الأفراد عند رسم سياستها الاقتصادية، ففي حالات البطالة وانخفاض معدل الاستثمار الخاص يؤدي زيادة إنفاق الحكومة إلى زيادة دخول الأفراد وانخفاض أسعار الفائدة مما يشجع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار زيادات متضاعفة نتيجة لأثر مضاعف الاستثمار وأثر المعجل ومن ثم يزيد الناتج المحلي والتوظيف وهو ما حدث خلال أزمة كساد الثلاثينات من القرن الحالي، وفي فترات التضخم تعمل الحكومة على التأثير على الطلب الكلي بما يتناسب مع ظروف المعروض من السلع والخدمات، وذلك باستخدام الضرائب والإنفاق الحكومي، وبذلك يجيء التدخل الحكومي لعلاج الأزمات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهو ما حدث في أعقاب الحروب الحديثة، وكان نجاحها في ذلك رائعا.

ورغم ما سبق نستطيع القول بأنه هناك بعض العوامل السياسية والإدارية التي تقال من كفاءة تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الوقت المناسب، كما نلاحظ أن نجاح تدخل الدولة في علاج التضخم ليس على نفس المستوى من الكفاءة التي يتحقق بها علاج البطالة، إذ أنه من الصعوبة بمكان تخفيض المستوى العام للأسعار دون إضرار بالناتج القومي ومعدلات الاستثمار، وهو ما يمكن أن يقود الاقتصاد إلى حالة

بطالة غير مرغوب فيها وفي مثل هذه الحالات يمكن القول أن الحكومة هي المسؤول الأول عن ما يحدث من عدم استقرار اقتصادي. (1)

المطلب الثاني : عجز الإنفاق الحكومي عن معالجة البطالة.

إن زيادة الإنفاق الحكومي لا تكفل حلا سليما لمشكلة البطالة كما يعتقد المليون إذ أن أية زيادة في إنفاق الحكومة سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي في الأجل القصير فقط وفي نفس الوقت استيعاب البطالة بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون الصمود أمام ارتفاع الأسعار المحلية، وفي مثل هذه الحالة تهبط معدلات البطالة إلى أقل من معدلاتها الطبيعية ويرتفع الناتج المحلي إلى مستوى أكثر ارتفاعا عن مستواه العادي، بيد أنه عندما يدرك العمال أن أجورهم الحقيقية قد اتجهت إلى الهبوط تتجه بالتالي معدلات البطالة إلى الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى معدلها العادي كما ينخفض الناتج المحلي إلى مستواه العادي أيضا.

وفي الأجل الطويل أثر الإنفاق الحكومي على حجم رؤوس أموال الدولة ومقدار ما يخصص من نفقات الحكومة للإنفاق على الخدمات الاجتماعية يفسر لنا إمكانية زيادة معدلات البطالة، إذ عادة ما يترتب على التوسع في إنفاق الحكومة على الخدمات الاجتماعية وانخفاض معدلات التراكم الرأسمالي زيادة عن المعدل العادي للبطالة وهبوط المستوى الطبيعي للناتج المحلي، وتتجه البطالة من سيء إلى أسوأ كلما ساعد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي على الانتقاص من حقوق الملكية الخاصة وزيادة انخفاض معدلات التراكم الرأسمالي لدى الأفراد ومن ثم ارتفاع المعدل العادي للبطالة وحول أسباب حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الحالي يقرر النقديون أن نشأة هذا الكساد نقدي الأصل وليست مالية، إذ تتمثل في انخفاض الأساس النقدي ومغالاة البنوك في زيادة نسبة الاحتياطي النقدي وزيادة الطلب على النقود بدافع الاحتياط.

(1) حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 335_338.

ويرفض (فريدمان) وجود أي تأثير لضالة العائد على أذون الخزانة في حدوث البطالة على أساس أن هذه الأذون لا تؤثر على احتياطات البنوك لانعدام حساسيتها لتغيرات سعر الفائدة.

ويجتهد البعض ليفسر أسباب عدم القضاء على البطالة رغم زيادة فرص العمل الناشئة عن التوسع في إنفاق الحكومة فيعزى ذلك إلى عدة عوامل منها عدم توافق رغبات الباحثين عن العمل مع الفرص المتاحة، وعدم توافر المهارات اللازمة لدى المتعطلين، وارتفاع التكلفة الاجتماعية المصاحبة لتعديل العلاقة بين معدل فرص العمل الخالية أو المتاحة/ ومعدل البطالة⁽¹⁾.

ويختلف النقاد مع المالين في أسلوب التحليل ذاته، إذ يركز تحليل النقديين على اعتبارات الأجل القصير وتجزئة المشاكل أو الأزمات الاقتصادية وهو ما يعرف بأسلوب (مارشال) ولذلك فإن ظاهرة البطالة عند النقديين تعتبر ظاهرة قصيرة الأجل لا تستطيع الأدوات المالية كالإنفاق الحكومي القضاء عليها نظرا لأن تأثير تلك الأدوات لا يتحقق إلا في الأجل الطويل، فكيف يمكن علاج داء قصير الأجل بواسطة دواء لا مفعول له البتة في الأجل القصير؟ بل أن إيمان النقديين بأن أثر التوقعات بشأن المستقبل يحد من فعالية الأدوات المالية كالإنفاق الحكومي في الأجل الطويل وما يرتبط بذلك من أثر عامل التأخير الزمني، جعل النقديين يسلّمون بأنه لا شيء سوى الأدوات النقدية يستطيع معالجة أزمات التضخم أو البطالة.

ويوضح (فريدمان) أن أثر الإنفاق الحكومي غالبا ما ينعلم نتيجة أسلوب التمويل الذي يؤدي إلى نقص إنفاق الأفراد في حالة إقراضهم الحكومة وفي حالة حرمان غيرهم من الأفراد من النقود التي حصلت عليها الحكومة، ويساهم في ذلك إمكان ارتفاع سعر الفائدة وما يترتب عليه من نقص اقتراض الأفراد وهبوط الاستثمار الخاص وفي كافة هذه الحالات تعجز زيادة الإنفاق الحكومي عن القضاء على البطالة.

ويستدل (فريدمان) ببعض دراساته التي أجراها بمعاونة بعض طلابه على الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات بعض الدول الأخرى والتي أثبتت أنه بالنظر إلى الدخل

(1) حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 345.

القومي لم يترتب على زيادة الإنفاق الحكومي أية آثار توسعية على الإطلاق وإذا أضيف إلى ما سبق ما يصاحب زيادة الإنفاق الحكومي من ارتفاع في الأسعار المحلية مما يترتب عليه هبوط الدخل القومي الحقيقي يتضح لنا كيف يجرد النقديون زيادة الإنفاق الحكومي من أية فعالية في الخروج من البطالة.

وقد قام الماليون بالرد على تلك الانتقادات كما يلي:

أ- تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى حدوث انتعاش في الاقتصاد القومي (بفرض ثبات معدلات الضرائب) وذلك عن طريق زيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات وانعكاس ذلك على الدخل القومي وهو ما يعرف بأثر الدخل، كما يؤثر إنفاق الحكومة أيضا على الثروة حيث تزيد مطلوبات الأفراد النقدية لدى الحكومة ويزيد بالتالي الطلب على رأس المال الحقيقي في محاولة من القطاع الخاص لتنويع محفظة الأوراق المالية وهو ما يعرف بأثر الثروة، ويلعب كل من المضاعف والمعدل دورا هاما جدا في تحقيق الآثار التوسعية للإنفاق الحكومي ومن ثم الخروج من البطالة.

ب- لا تستطيع الآثار النقدية القضاء على الآثار المالية للإنفاق الحكومي إلا في حالة ما إذا كانت مرونة الطلب على النقود ومرونة المعروض النقدي تساوي صفرا. وطالما أن الشواهد العملية أثبتت عدم حدوث ذلك فمن الواضح أن الإنفاق الحكومي له تأثير هام ومستقل على الدخل القومي ومستوى النشاط الاقتصادي لا يمكن إنكاره.

ج- يفرق الماليون بين المعدل الفعلي للبطالة والمعدل غير المعجل للبطالة

(NONACCELERATING RATE OF UNEMPLOYMENT)

وهو ما يطلق عليه النقديون المعدل العادي للبطالة بيد أن الماليين يرون أن هذا المعدل يتوافق تماما مع المعدل الثابت للتضخم، وفي حالة ما إذا كان المعدل الفعلي للبطالة مرتفعا عن المعدل غير المعجل للبطالة يتجه معدل التضخم إلى الانخفاض.

والعكس صحيح ولذلك فإن الاستخدام السليم للسياسات الاقتصادية الموجهة للخروج من البطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب أن يتساوى المعدل الفعلي للبطالة مع المعدل غير المعجل للبطالة في الأجل القصير أولا وهو ما تفعله سياسة

الإنفاق الحكومي، أما في الأجل الطويل فإن دور تلك السياسة يتحقق من خلال أثر مديونية الحكومة على التراكم الرأسمالي لدى الأفراد وأثر النفقات التحويلية والضرائب اللازمة لتمويل إنفاق الحكومة المتزايد على الأسعار المحلية.

وهكذا يرفض المالئون القول بوجود فجوة بين المعدل الفعلي للبطالة والمعدل العادي للبطالة في حالة استخدام الأدوات المالية وبذلك يهدمون أهم أركان جدل النقديين وتشككهم في فعالية الإنفاق العام للخروج من البطالة.

د- يرفض المالئون زعم (فريدمان) بأن كساد الثلاثينات حدث نتيجة انخفاض الأساس النقدي إذ طبقا للأرقام الواردة في دراسته ارتفع الأساس النقدي خلال الفترة (1929-1923) حتى بلغت نسبة زيادته نحو 10% في يوليو 1932 عنها في يوليو 1929.

وبذلك فإن أسباب حدوث هذا الكساد لم تكن نقدية وإنما ترجع على انهيار الطلب على الاستثمار المحلي نتيجة حالة عدم التأكد التي أعقبت فشل العديد من البنوك ومن خلال أثر المضاعف حدثت آثار انكماشية كبيرة على الدخل المحلي وارتفعت معدلات البطالة. (1)

وقد أشارت إحدى الدراسات القياسية إلى أنه رغم أن تغيرات النقود بصفة عامة تؤدي في الأجل القصير إلى زيادة مبدئية في الناتج الحقيقي وإلى خفض معدل البطالة إلا أنه ذلك يتلاشى في الأجل الطويل ولعل هذه النتائج تشير أيضا إلى أهمية دور الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل إذا ما أريد الخروج من البطالة طالما أن الأدوات النقدية لا تستطيع ذلك بمفردها.

وقد تبين من دراسة أخرى حول ظاهرة البطالة التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1979-1982) أنه رغم زيادة المعروض النقدي بمعدلات تفوق كثيرا ما كان مستهدفا لها فقد اتجهت معدلات البطالة والكساد إلى الزيادة بمعدلات قياسية وهو ما تطلب استخدام الأدوات المالية وأهمها الإنفاق الحكومي والضرائب للخروج من الأزمة.

(1) حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 347_348.

وهكذا نجد أن أنصار السياسة المالية قد استطاعوا تقديم مبررات تبدو مقنعة حول عدم جدوى الاعتماد على السياسة النقدية وحدها في معالجة البطالة بشكل خاص، والأزمات الاقتصادية بصفة عامة الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى الأدوات المالية في هذا الصدد، بل أنهم بذلك قد مهدوا الطريق أمام أولئك الذين رفضوا التشجيع لأي من الفريقين النقدي والمالي ونادوا بضرورة استخدام السياستين المالية والنقدية معا.

المطلب الثالث : السياسة المالية أداة ثانوية مساعدة للسياسة النقدية.

على خلاف أنصار السياسة المالية الذين لا ينكرون أهمية استخدام أدوات السياسة النقدية لمعاونة السياسة المالية فإن النقديين يؤمنون بأن السياسة المالية هي التي تعتبر أداة ثانوية غاية ما يمكن أن تلعبه من دور هو مساعدة السياسة النقدية فقط، وهم بذلك يشيرون إلى أن السياسة المالية قليلة الأهمية وبمفردها لا تستطيع عمل أي شيء.

وفي إطار هذا الجدل الفكري يعتقد النقديون أن أثر السياسة المالية يتصف بأنه مؤقت وضئيل ويعتمد بالدرجة الأولى على كيفية تمويل نفقات الحكومة، إذ في حالة قيام الحكومة بزيادة الضرائب للحصول على موارد مالية للدولة يتجه الطلب الكلي إلى الانخفاض، كما ينخفض بالتالي الدخل المحلي الإجمالي، وأسعار الفائدة الاسمية بيد أن النقديين يرون أن هذه الآثار لا تزال ضئيلة نظرا لأن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الدخل المحلي الإجمالي، وهو ما يعني ضالة أثر الضريبة كأداة مالية في تغيير مستوى الدخل المحلي أو التأثير على الطلب الإجمالي، كما يعني في رأي النقديين أيضا خضوع أدوات السياسة المالية لسيادة أدوات السياسة النقدية.

وفي حالة حدوث فائض في الموازنة العامة للدولة بشكل مضطرب يضطر البنك المركزي إلى بيع سندات الخزنة مما يؤدي إلى انخفاض الأساس النقدي في الاقتصاد المحلي وانخفاض المعروض النقدي، ومع توالي حدوث ذلك يصبح المعروض النقدي أداة هامة محددة لتغيرات الدخل المحلي ومسيطرة على الأدوات المالية.

ويرى الاقتصادي (فاند) أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحدث آثارها إلا من خلال تأثيرها على الأدوات النقدية أولا، إذ يمكن اعتبار السياسة المالية المؤثر الوحيد بشكل دائم على كل من سعر الفائدة والتراكم الرأسمالي ومعدل النمو الاقتصادي في

الأجل الطويل، وذلك فضلا عن دورها في تخصيص الموارد الاقتصادية بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن أنصار السياسة النقدية يعترفون بأهمية دور الحكومة في التأثير على النشاط الاقتصادي وهو ما يمكن اعتباره اعترافا ضمنيًا بدور السياسة المالية في هذا الصدد، إلا أنهم لا يقبلون هذا التأثير إلا بتوسيط أدوات السياسة النقدية وفيما يتعلق بأزمات التضخم والكساد يرى النقديون أنها ظاهرة نقدية لا يعالجها سوى الأدوات النقدية وكذا الحال بالنسبة للأزمات الناجمة عن ظروف الحرب ولذلك رفض الرئيس الأمريكي (جونسون) معالجة التضخم الذي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1966-1969) عن طريق زيادة الضرائب رغم ظروف حرب فيتنام وما تطلبت من نفقات وقد سبق وأن أوضحنا في الصفحات السابقة كيف أن النقديين يجردون سياسة أو أداة الإنفاق الحكومي من أية فعالية في معالجة أزمة البطالة ومما قيل في معرض انتقاد أنصار السياسة النقدية للسياسة المالية ما يلي: (1)

أ- لتطبيق السياسة المالية لابد من لجوء الحكومة إلى إصدار تشريعات مالية وضرائبية تستغرق مناقشتها في المجالس النيابية وقت طويل حتى صدورها وبذلك تنقضي فترة زمنية تحدث خلالها تغيرات محلية وخارجية متعددة مما يفقد السياسة المالية سرعة التحرك لتحقيق التغيرات المطلوبة في التوقيت المناسب.

ب- تفتقد السياسة المالية إلى المرونة حيث يصعب العدول عن استخدام أدواتها عند تغير الظروف دون مرور فترة زمنية، مثال ذلك عندما تتضمن نفقات الحكومة إنشاء بعض المشروعات العامة، إذ يصعب العدول عن هذا الإنشاء متى بدء العمل ويتعين الانتهاء من إقامة وتشغيل المشروع.

ج- يصاحب استخدام السياسة المالية عادة ردود فعل سياسية قد تكون لها خطورتها على السلام الاجتماعي، مثال ذلك زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات الهامة والمرافق العامة أو نفقات خفض تكاليف المعيشة كالدعم السلمي والمعاشات والإعانات والأجور. ولعل من أفضل ما قاله النقديون عن السياسة المالية

(1) حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 350_351.

أنها يمكن أن تستوعب أية صدمة أو ظروف اقتصادية طارئة لكنها لا تستطيع أن تمنع حدوث الكساد أو التضخم كما لا يمكنها القضاء عليهما وغاية ما يمكنها عمله هو تخفيف حدة الدورات التجارية. وقد رد المليون على الاتهامات السابقة للسياسة المالية بما يلي:

1- تركز أفضلية السياسة المالية على السياسة النقدية على دعامتين رئيسيتين هما:
أ- في حالة ما إذا كان الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق على المعاملات غير حساس لتغيرات سعر الفائدة أو إذا ما كان الطلب على النقود شديد المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة فإنه يكون من الصعوبة استخدام السياسة النقدية للخروج من أية أزمة اقتصادية.

ب- قدرة السياسة المالية على تغيير الدخل القابل للإنفاق بالنسبة للأفراد، والتأثير على ربحية المشروعات الرأسمالية يجعل تأثيرها على الدخل القومي وعلى مستوى النشاط الاقتصادي مباشرا وفوريا وأكثر فعالية من تأثير السياسة النقدية التي تؤدي دورها من خلال سعر الفائدة فقط.

2- يهمل المليون في تحليلاتهم لدور السياسة المالية أثر الضرائب على الادخار والاستثمار ويرى الكلاسيكيون الجدد أن هذا الأثر يتوقف على ما إذا كان التغير الضريبي مؤقتا أو دائما فإذا كان التغيير مؤقتا كان من السهولة تلاشى أثر خفض الضرائب مثلا على الطلب الإجمالي بواسطة ما يحدث من تغيرات في معدلات الادخار المحلي، ويحدث عكس ذلك إذا ما كان خفض الضرائب طويلة الأجل ويستشهد المليون على صحة فروضهم بما حدث من انتعاش في الولايات المتحدة الأمريكية بعد خفض معدلات الضرائب في عام 1964 وذلك بمساعدة أدوات السياسة النقدية حيث منع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة أو تقييد الائتمان وبذلك ارتفع معدل التوظيف وانخفض معدل البطالة إلى نحو 4.5% فقط في منتصف عام 1965 ناهيك عن دور السياسة المالية في الخروج من كساد الثلاثينات.

3- فيما يتعلق بالحاجة إلى صدور قوانين وتشريعات مالية يترتب عليها وجود فترة تأخير زمني يرى الماليون أنه في عالم تتغير فيه الأسعار والتكاليف ونظم التبادل التجاري وغيرها يترتب على تثبيت معدلات الزيادة في كمية النقود ومعدلات الضرائب وجود عدم استقرار اقتصادي بدلا مما يكون مستهدفا تحقيقه من استقرار ولذلك فإنه لا مفر من وجود قواعد ونظم وتشريعات مالية ونقدية لتنظيم الاقتصاد القومي وتحقيق استقراره.

ولا يمكن إهمال حسن الاستفادة من المعلومات والبيانات الاقتصادية المتعددة والفورية والمتاحة للقائمين على صنع السياسة الاقتصادية بوجه عام والسياسة المالية على وجه الخصوص، وهو ما يجعل نقيصتي التأخير الزمني وعدم المرونة غير ذات موضوع.

وقد أثبتت التجارب أن ما قدمته كثير من الدراسات الاقتصادية من تنبؤات تطلبت استخدام سياسة مالية محددة كانت سليمة إلى حد بعيد وفي حدود معدلات الخطأ المحتملة.

4- يقع النقديون في خطأ عندما يتجاهلون أثر استخدام السياسة المالية في إحداث عجز بالموازنة العامة على مسببات ونتائج العجز ذاته، إذ يؤثر أسلوب تمويل العجز على مكونات الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية والأسعار والأجور. ومن ثم تصبح العملية ديناميكية مستمرة في الاتجاه المؤثر وفي الاتجاه العكسي، وبعبارة أخرى فإن طريقة تمويل العجز تؤدي إلى تغيرات جوهرية في الاعتبار المالية التي تكمن وراء حدوث ذلك العجز.⁽¹⁾

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

(1) حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 353_354.

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة هي التغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية، نتيجة تطبيق الدولة لسياسة إنفاقية عامة، قصد التأثير في الإنتاج والاستهلاك الوطنيين المستوى العام أو التشغيل بغية تحقيق التوازن الاقتصادي.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الإنتاج الوطني.

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، الذي يقصد به مجموع السلع والخدمات المطلوبة أو المفروضة في أي اقتصاد، ونظرياً لا يقتصر هذا المفهوم على نوع من أنواع السلع والخدمات أو قطاع معين من القطاعات الاقتصادية، إنما يشمل جميع أنواع السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية بما في ذلك المخصصة للتصدير.

تمثل النفقات العامة جزءاً هاماً من الطلب الكلي الفعلي وتزداد أهميته بازدياد إمكانية تدخل الدولة في حياة الأفراد والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها. من جهة أخرى يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج والتشغيل وهذا بدوره يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في البلاد النامية⁽¹⁾.

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، والتي يمكن تقييمها فقط، ويقصد كذلك بمجموع القيم المضاعفة التي تتولد على النشاط الإنتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية معينة. وتؤثر النفقات العامة مباشرة في الإنتاج الوطني عن طريق تأثيرها على قدرة ورغبة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار وفقاً لما يتوافر له من عوامل الإنتاجية والتي تتمثل في العمل، رأس المال، المواد الطبيعية القدرات التنظيمية والفنية وحجم الطلب الفعال، وعلى تحويل هذه العناصر الإنتاجية ونقلها من مكان إلى آخر⁽²⁾.

1_ آثار النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار:

(1) محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 100.

(2) محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 300.

تؤدي النفقات العامة على رفع مقدرة الاقتصاد الوطني على الإنتاج وذلك عن طريق تنمية عوامل الإنتاج كما وكيفا، كزيادة قدرة الأفراد على العمل (باعتباره عامل من عوامل الإنتاجية الأساسية) من خلال الزيادة في النفقات العامة التي تعمل على توفير وبكمية أكبر من السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد، وبشكل هذا النوع من النفقات الاستهلاكية بحيث يمثل كل ما تتفقه الدولة على المرافق التقليدية العامة (الأمن، الدفاع، القضاء) وغير التقليدية (التعليم، الصحة، التأمين الاجتماعي و الإعانات الاجتماعية) يزيد في قدرة الأفراد على العمل أي قدرتهم الإنتاجية لأنها تزيد في كفاءاتهم وقدراتهم الذهنية والجسمية وتؤمنه من مخاطر المستقبل.

فإذا كانت النفقات العامة تزيد من قدرة الأفراد الإنتاجية فإن هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، وبالتالي زيادة إداخاراتهم من هذه الدخول المباشرة وغير المباشرة المضمونة بالإنفاق العام. ولا تقتصر آثار النفقات العامة على رفع قدرة الأفراد في العمل والادخار بل في الاستثمار أيضا، وهذا يتم عن طريق النفقات العامة الاستثمارية كأن تمنح الدولة إعانات اقتصادية موجهة لتوسيع الاستثمار في القطاع العام أو الخاص، فتتكون رؤوس أموال عينية وهي إحدى القوى المالية للإنتاج التي تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية.

2_ آثار النفقات العامة على رغبة الأفراد على العمل، الادخار والاستثمار:

إذا كانت النفقات العامة تزيد على قدرة الأفراد على العمل، الادخار والاستثمار فإن هناك بعض النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الرغبة في العمل الادخار والاستثمار.

إن للنفقات العامة آثار إيجابية على رغبة الأفراد في العمل بصورة عامة، فمن خلال ضمان دخول الأفراد على اختلاف أنواعهم كمقابل لجهودهم المبذولة ومساعدتهم المقدمة، من شأنها أن تزيد في رغبة الأفراد في العمل مقابل ما يتلقونه من توفير شروط وظروف مشجعة على العمل بفضل النفقات العامة وتؤدي النفقات العامة أيضا إلى زيادة رغبة الأفراد وميلهم إلى الادخار إذا كانت هذه الأخيرة في شكل مكافأة من يرغب ويتفانى في العمل وهذا ما يسمح في زيادة إداخاراتهم، من

خلال إقبالهم على زيادة الجزء المخصص للادخار لهذه الدخول. كما تؤدي النفقات العامة إلى رغبة الأفراد على الاستثمار إذا ما كانت هذه النفقات حافزا قويا للمستثمرين على تنشيط إنتاجهم وزيادة استثماراتهم كونهم يقبلون على ذلك بكل تفاعل ما دام هذا الإنفاق سيعود عليهم بالنفع مثل حصولهم على الإعانات والمساندات من طرف الدولة.

3_ أثر النفقات العامة على تحويل رؤوس الإنتاج:

تؤدي النفقات العامة إلى تحويل في استخدام الموارد الاقتصادية بتأثيرها على عناصر الإنتاج فتجعلها تتحول من نوع إنتاج إلى آخر، ومن مكان إلى آخر والأمثلة على ذلك كثيرة.

فالإنفاق العسكري مثلا يحول الإنتاج من قطاع الزراعة والصناعة إلى ميدان الإنتاج الحربي. وكذا الإنفاق الحكومي في مجالات الوظائف التقليدية الأخرى للدولة تؤدي إلى توجيه بعض عناصر الإنتاج إلى تلك الوظائف والاستخدامات ويمكن لذلك أن يترتب على النفقات العامة لتوجيه إنتاج القطاع الخاص وزيادة أهمية القطاع العام حسب الرغبة القائمة أو قد يكون ذلك بغرض تشجيع إقامة صناعات معينة في أماكن محددة.

كذلك تستطيع الحكومة أن تزيد من نسبة الإنفاق على الشؤون الصحية، التعليم المشروعات العمرانية والمناطق النائية غير المستغلة. فيؤدي ذلك إلى زيادة كفاية سكانها وزيادة مقدرتهم على العمل والادخار مما قد يغري باستثمار الأفراد لرؤوس أموالهم فيها وانتقال لبعض موارد الإنتاج من مناطق أخرى باتجاه هذه المناطق.

وعليه فإن النفقات العامة يمكن أن تؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج من نشاط إلى آخر ومن القطاع الخاص إلى القطاع العام، ومن مكان إلى آخر داخل إقليم الدولة، وغالبا ما يكون لهذا الانتقال لعناصر الإنتاج آثار كبيرة على الإنتاج الوطني⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات الاقتصادية على الاستهلاك الوطني.

(1) خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-94.

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور، يخصص نسبة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد.

1_ نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام: يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهام لازمة لتسيير المرافق العامة، ومن أمثلتها النفقات التي تدفعها الدولة لصيانة المباني الحكومية شراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام أو لأداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازم للمصالح الحكومية والوزارات.

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا النوع من النفقات يعد نوعاً من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فعوض أن تقوم الدولة بإعطاء هؤلاء الأفراد دخولا كبيرة تمكنهم من استهلاك السلع أو الخدمات فإنها تقوم بتقديمها إليهم بذلك فإن هذه النفقات لا تؤثر على حجم الاستهلاك الكلي. غير أن الفرق يظل واضحا بين تصدي الدولة لعملية الاستهلاك دون أن تترك الأفراد يمارسونه، وبين مدى الحرية التي كان يسمح فيها لهؤلاء بممارستها في اختيار السلع والخدمات بأنفسهم.

2_ نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات، أجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها (السابقين والحاليين)، وينفق الجزء الأكبر من هذه الدخول لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات.

وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابلا لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات، فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي من ثم فدخل الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على التشغيل والأسعار.

1_ آثار النفقات العامة على التشغيل: إن الإنفاق الحكومي على الاستثمار والاستهلاك وزيادة صافي ما في حوزة الأفراد من أصول هي أهم أنواع الإنفاق

(1) سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 74-75.

الحكومي أثرا على حجم التوظيف، بحسب ترتيب الأهمية النسبية للكل والعلاقة بينهما وبين حجم التوظيف طردية. ويؤثر حجم الإنفاق الحكومي مع بقاء الإنفاق الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات مما يزيد من حجم التوظيف، وبديهي أنه نتج عن التوسع الإنفاق الحكومي نقص في الإنفاق الخاص هذا ما أدى إلى نقص حجم التوظيف، لأن في هذه الحالة الأخيرة استخدام الحكومة لأفراد في مشروعاتها المختلفة لا يعني أنها تخلق وظائف لهم بل يعني أنها تغري الأفراد بالعمل لديها بدلا من العمل في القطاع الخاص. فالإنفاق الحكومي يحول الموارد ومنها الموارد البشرية من القطاع الخاص إلى القطاع العام.

بصورة عامة يمكن القول أن السياسة الإنفاقية لها مساهمات هامة في تحفيز العمالة أو التشغيل سواء من خلال المحافظة على قيام القطاع الخاص وترقية دوره في الاقتصاد والحياة الاجتماعية للمجتمع أو عن طريق المشروعات العامة، أو من خلال سبل أخرى تلجأ إليها الدولة قصد تحقيق مستوى أعلى من العمالة⁽¹⁾.

2_ آثار النفقات العامة على الأسعار : لا تتحدد الأسعار المختلفة بفعل قوى العرض والطلب فقط، بل تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة هذا التدخل الذي أصبح في الاقتصاد الحديث منظما وهاما سواء نتيجة المطالبة بتدخل الدولة أو تدخلها تلقائيا. فتدخل الدولة قد يتم إما بتأثيرها على العوامل المحددة للأسعار أي على العرض والطلب وإما بتأثيرها المباشر على هذا المستوى، وذلك لما يتوفر لديها من وسائل وطرق عديدة، فيمكن لها أن تؤثر في مستوى الأسعار في إطار برامجها الإنفاقية من خلال المنح والإعانات أو من خلال إشرافها المباشر على القيام بالإنتاج أو عن طريق استخدام سياساتها المختلفة من نقدية وائتمانية وضريبية وسياسة الأجور أو من خلال توجيه المستهلك والمنتج بواسطة الحملات الإعلانية. حيث تصب كل هذه التدخلات في إدارة الدولة في العمل على تحقيق استقرار الأسعار حسب الحالة، فمن جهة يكون تدخلها للحد من

(1) عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص59.

انخفاض الأسعار في حالة الانكماش أو للحد من ارتفاعها في حالة التضخم من جهة أخرى. في الواقع أن آثار النفقات العامة على مستوى الأسعار تتحدد تبعاً لحجم هذا الإنفاق وهدفه وطبيعته وطريقة تغطيته وللوضع الاقتصادي⁽¹⁾.

المبحث الثالث: آلية تأثير الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي.

يستند التحليل الكينزي في إظهار العلاقة بين التغيرات في الطلب والناتج إلى آلية المضاعف، التي تعتبر ذات أهمية كبيرة في إظهار مدى فعالية أدوات السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي. حيث أن المالية العامة تؤثر بطرق عديدة على المتغيرات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة مختلف الإختلالات الاقتصادية الكلية. كما تنتج الآثار الاقتصادية للنفقات العامة من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

ويطلق على أثر المضاعف الاستهلاك المولد، كما يطلق على أثر المعجل الاستثمار المولد ويرتبط أثر النفقة العامة نتيجة تفاعل كل من المضاعف والمعجل، بمعنى أوضح أن النفقة العامة لا تؤثر على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج بتأثير عامل المعجل⁽²⁾.

المطلب الأول: أثر المضاعف للإنفاق العام.

ترتكز آلية المضاعف بشكل عام على جميع أوجه الطلب الكلي، ولا تقتصر فقط على الإنفاق العام، وسنولي الأهمية لهذا الأخير بحكم أنه يشكل جانبا مهما في موضوع دراستنا.

الفرع الأول : مفهوم المضاعف.

يعتبر الاقتصادي الإنجليزي "ريتشارد كاهن" أول من أشار إلى فكرة المضاعف وذلك في مقال له بعنوان: "العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة" المنشور سنة 1931 م، أين أكد أن الوظائف الأولية هي الوظائف الناتجة عن

(1) حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 33-34.

(2) وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 148.

الاستثمار الجديد في حين أن الوظائف الثانوية هي التي تنتج عن إنفاق أولئك الموظفين الجدد، إذ أن كل عامل إضافي يوظف نتيجة استثمار جديد يحصل على دخل يوجه الجزء الأكبر منه إلى الاستهلاك من ثم فهو يساهم في توظيف عمال جدد وخلق دخول جديدة ولخص "كاهن" هذه العملية المتسلسلة والتراكمية بما أسماه بمضاعف التوظيف الذي يسمح بحسبه بقياس أثر الاستثمارات الجديدة على حجم التوظيف.

واستنادا إلى ذلك بنى "كاهن" تحليله حول المضاعف في نظريته العامة الشهيرة عام 1936 م، حيث قام بتحليل المضاعف لأجل بيان أثر الاستثمار على الهيكل الوطني بالتالي على الاستهلاك باعتبار أن الزيادة في الاستثمار الذاتي أي الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بقدر يزيد كثيرا عن قيمة هذه الزيادة الأولية في الاستثمار. إذ تنتج هذه الزيادة في الاستثمار الذاتي مجموعة من الدخول النقدية تؤدي بدورها إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

ويطلق على العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار، وقد اهتمت نظرية "كينز" بإظهار أثر هذا المضاعف باعتبار أن الاستثمار هو العنصر المتغير الرئيسي، غير أن الفكر الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع فكرة المضاعف وتحليل أثاره ليس فقط بالنسبة للاستثمار، إنما بالنسبة للظواهر الاقتصادية الأخرى مثل الاستهلاك والإنفاق العام بالتالي تعميم نظرية المضاعف على هذه الظواهر أيضا⁽¹⁾.

إذا المضاعف يبين النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل الوطني والزيادة الأولية في الإنفاق، أو بعبارة أخرى فهو يبين عدد المرات التي يتضاعف بها أثر الزيادة في الاستثمار وذلك عن طريق التأثير على الاستهلاك بالتالي على الدخل الوطني. فأهمية المضاعف تتوقف على أهمية الزيادة في النفقات الاستهلاكية بمعنى أنه يرتبط ارتباطا طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وارتباطا عكسيا بالميل الحدي للدخار.

$$M = \frac{1}{1-MPC}$$

(1) يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص 221.

حيث: M : المضاعف.

MPC : الميل الحدي للاستهلاك.

أي: مقلوب الميل الحدي للاادخار لأن نظريا $1 = \text{الميل الحدي للاستهلاك} + \text{الميل الحدي للاادخار}$.

ومنه : الميل الحدي للاادخار $= 1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}$

بالتعويض في : $M = \frac{1}{\text{الميل الحدي للاادخار}}$

بالتالي : التغير في الدخل = التغير في الاستثمار $\times \frac{1}{\text{الميل الحدي للاادخار}}$

إلا أن كينز قيد نظرية المضاعف في إظهار أثر الزيادة الاستثمارية على الدخل القومي وذلك بسبب دراسة للاستثمار، والذي اعتبره المتغير الرئيسي في نظريته إلا أن نظرية المضاعف تصح أن تنطبق على الإنفاق الاستثماري أو غيره من الإنفاق، وهذا ما اتبعه الفكر الاقتصادي بعد كينز. فالنفقات العامة تتوزع بصورة مختلفة: مرتبات، أجور، فوائد أرباح وريع... الخ، والمستفيدون من هذه المداخل يصرفون جزءا منها للاستهلاك ويحتفظون بالباقي ادخارا، إلا أن طلبهم الاستهلاكي سيحفز المنتجين على زيادة استثماراتهم، ويستدعون أثر ذلك أعداد جديدة من القوة العاطلة عن العمل والتي ستوزع دخولها الجديدة بين الاستهلاك والادخار وهكذا.

فالتغير في الدخل القومي: التغير في الدخل القومي = النفقات العامة $\times \frac{1}{\text{الميل الحدي للاادخار}}$ ويتأثر المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك، فإذا كان هذا الأخير مرتفعاً زاد المضاعف أما إذا انخفض قل المضاعف⁽¹⁾.

وبصفة عامة مضاعف الإنفاق العام هو المعامل العددي أو المعيار الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل القومي، التي تتولد عند الزيادة في الإنفاق الحكومي أو الناتجة عن تغير أحد مكونات الطلب الكلي من خلال ما تمارسه هذه الزيادة من

(1) برهان الدين جمال، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1992، ص 71.

تأثير على الإنفاق الاستهلاكي أي أن أثر المضاعف يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، يزداد بازدياده وينخفض بانخفاضه. وباعتبار أن التحليل الكينزي يتسم بالطابع الساكن، فإن المضاعف المرتبط به يكون ساكناً لكن بعض العوامل الديناميكية في هذا التحليل مثل فترات التأخير التي تحصل بين فترة الحصول على الدخل وفترة تحديد حجم الاستهلاك أدى إلى تطوير مضاعف ديناميكي وعليه يمكن التمييز بين المضاعف الساكن والمضاعف الديناميكي⁽¹⁾.

الفرع الثاني: المضاعف الساكن والمضاعف الديناميكي.

في إطار اختلاف أنواع التحليل الاقتصادي بين تحليل ساكن وتحليل ديناميكي نجد نوعين من مضاعف الإنفاق العام:

١- المضاعف الساكن للإنفاق العام: يعرف بأنه التغير المباشر في حجم الناتج نتيجة تغير الإنفاق العام، يعني أنه لا توجد فترة زمنية بين التغير في الإنفاق العام والتغير في حجم الناتج، ويمكن استنتاج قيمة المضاعف الساكن البسيط للإنفاق العام انطلاقاً من التوازن في سوق السلع والخدمات ويمكن استنتاج صيغة المضاعف البسيط للإنفاق العام.

$$y = \frac{a + i_0 + G_0 - bT}{1 - b}$$

إذا زاد الإنفاق العام بـ Δ_g مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها نحصل على:

$$\begin{aligned} y + \Delta_y &= \frac{a + i_0 + G_0 + bT}{1 - b} + \frac{\Delta G}{1 - b} \\ &= \frac{\Delta_y}{\Delta_g} = \frac{1}{1 - b} K_G \end{aligned}$$

هذا يعني أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي بـ Δ_g فإن الدخل التوازني سوف يزداد $\Delta_y = K \cdot \Delta_g$.

(1) خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 100-101.

نلاحظ أيضا أنه كلما ارتفعت قيمة الميل الحدي للاستهلاك أو انخفضت قيمة الميل الحدي للادخار كلما ارتفعت قيمة المضاعف، كما تجدر الإشارة إلى أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يختلف بالنظر لدرجة مرونة الجهاز الإنتاجي كلما كان مرنا ومتجاوبا مع الزيادة المتتالية في الاستهلاك كلما أنتج المضاعف أثره بشكل ملموس والعكس صحيح⁽¹⁾.

بـ **المضاعف الديناميكي**: يعرف بأنه التغير في حجم الناتج نتيجة التغير في الإنفاق العام وذلك بشكل غير مباشر، بل أن ذلك يكون نتاج عملية تراكمية عبر الزمن، بالتالي وجود فترة تأخير زمني تعتبر فجوة زمنية بين فترة التغير في الإنفاق العام وفترة التغير في الحجم الناتج، وتظهر علاقة المضاعف الديناميكي⁽²⁾:

$$\begin{aligned} T = 0 &\Rightarrow \Delta_G = \Delta_{y_1} \\ T = 1 &\Rightarrow \Delta_G = b \cdot \Delta_{y_2} \\ T = 2 &\Rightarrow \Delta_G = b^2 = (\Delta_G \cdot b) \cdot b_s \Delta_{y_3} \\ T = n &\Rightarrow \Delta_G = b^n = (\Delta_{y_{n+1}}) \\ \Delta_y &= \Delta_{y_1} + \Delta_{y_2} + \Delta_{y_3} + \dots + \Delta_{y_{n+1}} \end{aligned}$$

حيث:

الفرع الثالث: محددات مضاعف الإنفاق العام.

تتأثر قيمة مضاعف الإنفاق العام وطبيعته، من ثم تعريف السياسة المالية عموما بالعديد من العوامل منها:

أـ **درجة انفتاح الاقتصاد**: الاقتصاد المنفتح على الخارج، هو كل اقتصاد يشكل فيه مجموع الصادرات والواردات ما يساوي أو يفوق 60 % من إجمالي الناتج المحلي، ويرتفع مضاعف الإنفاق العام في الدول ذات الاقتصاد المغلق عنه في الدول ذات الاقتصاد المفتوح. وهذا ما أكدته النظرة الكينزية التي تشير إلى أن التوسع في الإنفاق العام يؤدي في الدول ذات الاقتصاد المفتوح إلى انخفاض قيمة

(1) عادل حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 118.

(2) أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 120.

المضاعف بسبب زيادة حجم الواردات التي تعتبر تسرباً للدخل أي تؤدي إلى خروج جزء من الدخل عن دائرة الطلب الكلي.

ب_ نوع نظام سعر الصرف المتبع: إن نظام سعر الصرف المتبع يؤثر بدرجة كبيرة على قيمة المضاعف، ذلك تبعاً لما جاء به نموذج "منجل فليمينج"، إذ يرى أن قيمة مضاعف الإنفاق العام وفعالية السياسة المالية ترتفع في ظل نظام سعر الصرف الثابت وتتنخفض في ظل نظام الصرف المرن.

وتعتبر تجربة الولايات المتحدة الأمريكية خير دليل على ذلك، إذ أنه قبل سنة 1980 م كانت تتبع نظام سعر الصرف الثابت ممثل في نظام "بريتن وودس" حيث كان سعر صرف الدولار بالنسبة للذهب ثابتاً، قدر مضاعف الأثر بـ 1,1 ومضاعف المدى الطويل 1,52 أما بعد سنة 1980م وانتهى نظام "بريتن وودس" واتبع الولايات المتحدة الأمريكية سعر الصرف المرن، فقد قدر مضاعف الأثر بـ 0,32 ومضاعف المدى الطويل 0,4⁽¹⁾.

ج_ التباطؤ في اتخاذ القرارات: إن التباطؤ في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق والإنتاج يؤثر على قيمة المضاعف كما يلي:

ج_1_ التباطؤ في الإنفاق: يتجلى التباطؤ في الإنفاق في الفترة الزمنية الفاصلة بين مقبوضات الفرد المستهلك لدخله ومدفوعاته وهذا ما يؤدي إلى تأخر أثر المضاعف، نفس الشيء ينطبق على برامج وخطط الإنفاق التي تقرها دولة لتحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي. إذ أنه هناك فترات تأخير زمني متعددة تتخلل عملية مضاعف ابتداءً من إقرار هذه الخطط والبرامج ثم المصادقة عليها في البرلمان إضافة إلى الفترة اللازمة لإعداد خطة تنفيذ وتوزيع قيمة البرامج على مختلف أنواع الإنفاق العام، وهذا ما يؤدي إلى التأثير والحد من قيمة المضاعف على المدى القصير.

⁽¹⁾ Ethan Ilzetzki and others: how big are fiscal multipliers? Centre for economic policy research, policy insight n°39, p p3-4, (www.cepr.org/pubs/policyinsights/policyinsights39.pdf) .

ج_2_ التباطؤ في الإنتاج: إن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي كأثر ثانوي، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض المخزون لدى المنتجين وهو ما يدفعهم إلى العمل على رفع الناتج للاستجابة للطلب المتزايد، وذلك قد يتطلب توظيف عمال جدد واستخدام رأس مال أكبر، وهذا ما يستغرق فترة زمنية طويلة بفعل انخفاض مرونة العرض أي أن استجابة العوامل الإضافية يكون بشكل متباطئ وهذا ما يؤدي إلى تأخير عملية المضاعف.

د_ الأسواق المالية: تؤثر الأسواق المالية على قيمة المضاعف وطبيعته في الحالات التالية:

*درجة تطور الأسواق المالية: تؤثر درجة تطور الأسواق المالية على قيمة السيولة لدى الأفراد، إذ أن الأسواق المالية الناشئة لا تسمح بتخفيف الاستهلاك بحكم قلة كفاءتها بالتالي انخفاض توجه الأفراد إلى الاستثمار فيها وهذا ما يرفع قيمة المضاعف.

*مدى قدرة الحكومة على تمويل العجز الحكومي: هناك دول لا تستطيع تمويل عجزها المالي إلا باللجوء إلى طرح سندات حكومية بالتدخل في السوق المالي وهذا ما يرفع من أسعار الفائدة ويحد من أثر المضاعف، كما أن هناك دول تلجأ إلى تمويل عجزها عن طريق إدخاراتها المحلية مما يساعد على رفع قيمة المضاعف⁽¹⁾.

هـ _ الإحلال بين عنصر العمل وعنصر رأس المال: تتأثر قيمة المضاعف على المدى الطويل بشكل كبير بدرجة الإحلال بين عنصري العمل ورأس المال وذلك يتعلق خاصة بالاستثمارات العامة، فبانعدام الإحلال بين هذين العنصرين تزيد الاستثمارات العامة وهذا ما يؤدي إلى تراكم مخزون رأس المال على المدى الطويل تقابله زيادة في حجم العمالة، بالتالي ارتفاع قيمة المضاعف بحكم أن ذلك يزيد من خلق دخول جديدة عن طريق الإنتاج الاستهلاكي تستمر الزيادة في حجم الناتج أما

⁽¹⁾Antonio Spilimbergo and others: Fiscal multipliers, international monetary fund, position note, 2009, p p4-5, (www.imf.org/external/bups/FT/spn/2009/spn0911.pdf).

إذا كان هناك إحلال بين عنصر العمل وعنصر رأس المال باتجاه هذا الأخير فإن أي ارتفاع في الاستثمارات العامة يؤدي إلى ارتفاع مخزون رأس المال في المستقبل وزيادة حجم البطالة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أثر المضاعف على المدى الطويل.

و- أثر الإحلال والثروة: يقصد بأثر الثروة إحساس الأفراد والعائلات عند ارتفاع الإنفاق العام بأن دخولهم قد زادت وأن ثروتهم قد ارتفعت وهذا ما يزيد من توجههم إلى الاستهلاك، أما أثر الإحلال فيقصد به إحلال الأفراد العمل بالراحة عند ارتفاع قيمتها الحدية. ويتجلى أثر الإحلال وأثر الثروة على قيمة مضاعف الإنفاق العام من خلال التكامل أو الإحلال بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص من جهة وحجم التكامل أو الإحلال بين الاستهلاك والراحة من جهة أخرى، حيث يكون مضاعف الإنفاق العام موجب ويفوق الواحد إذا كان هناك تكامل بين الاستهلاك العام والخاص، ويكون هناك إحلال بين الاستهلاك العام والراحة، حيث أنه عن طريق أثر الثروة يرتفع مضاعف الإنفاق العام. ويكون المضاعف سالبا إذا كان هناك إحلال بين الاستهلاك الخاص والعام ووجود تكامل بين الاستهلاك العام والراحة، فإذا ارتفع الإنفاق العام تكون هناك إزاحة لاستهلاك القطاع الخاص إضافة إلى انخفاض رغبة الأفراد في العمل وتوجههم إلى الراحة، بهذا الشكل يفوق أثر الإحلال أثر الثروة بالتالي يكون مضاعف الإنفاق العام سالباً⁽¹⁾.

ز- درجة تقدم الاقتصاد "مستوى الدخل": ترتفع قيمة الإنفاق العام في الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع، وتنخفض في الدول النامية ذات الدخل المنخفض إذ أثبتت دراسة أجريت على 45 دولة منها 20 دولة ذات دخل مرتفع و25 دولة ذات دخل منخفض خلال الفترة الممتدة بين 1960 و2007 أن مضاعف الأثر في الدول مرتفعة الدخل بـ0,25 وعلى المدى الطويل قدر بـ1,04، أما بالنسبة للدول منخفضة الدخل فقد قدر مضاعف الأثر بـ0,04 وعلى المدى الطويل قدر بـ0,79⁽²⁾.

⁽¹⁾ Juha Tervala, the fiscal multiplier positive or negative Aboa centre for economies, discussion paper n°34

2009, p 2-3, (www.ace-economics.Fi/kurat/dp34.pdf).

⁽²⁾ Ethan Ihzetki and others, op-cit, p2.

المطلب الثاني: أثر المعجل للإنفاق العام.

إذا كان اهتمام كينز قد انصب على دراسة مبدأ المضاعف الذي يقيس عدد المرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة الزيادة في الإنفاق الاستثماري، وبين أثر تغييرات في الاستثمارات على الاستهلاك فإن المعجل يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار وتسمى هذه الظاهرة بمبدأ تحصيل الطلب المشتق لأن الطلب على السلع الاستثمارية يشتق من الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية التي توجد نتيجة له. فزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي إلى تغيير أكبر في الإنفاق الاستثماري.

والعلاقة بين هاتين الزادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل، وهو مبدأ أبرزه كل من الفرنسي " أفثالون " عام 1907م، والأمريكي " كلارك " عام 1927م⁽¹⁾. وعليه يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة أو النقصان في الإنفاق على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادة المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادة في الاستثمار. يمكن التعبير عن هذا المبدأ بالعلاقة

$$\text{المعجل} = \frac{\Delta \text{الاستهلاك}}{\Delta \text{الاستثمار}}$$

وعليه فإن زيادة النفقات العامة تسمح من خلال ما يترتب عنها زيادة في الاستهلاك بإحداث زيادة في الاستثمار بكمية أكبر وتتوقف زيادة الاستثمار على ما يلي:

- _ كمية رأس المال الثابت اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية، حيث كلما ارتفعت هذه الكمية ارتفع معدل الزيادة في الاستثمار.
- _ وجود طاقة إنتاجية معطلة، حيث يسمح ذلك بالزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية⁽²⁾.

وتتحدد آثار المعجل من خلال عدة اعتبارات أهمها ما يتعلق بطريقة الإنتاج أي الأسلوب الفني للعملية الإنتاجية التي يختلف من قطاع إلى آخر واعتبار ما يتوافر

(1) يونس أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص 168.

(2) وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 156.

من مخزون السلع الاستهلاكية ومقدار ما يتوافر من طاقات إنتاجية غير مستغلة وحجمها، إذا كان وجود مثل هذا المخزون وهذه الطاقات يحد من أثر المعجل كما تتوقف هذه الآثار على تقديرات منتجي السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب عليها، سواء كانت ذات طبيعة مؤقتة أو عارضة لا تدفع هؤلاء المنتجين إلى زيادة حجم استثماراتهم أو كانت ذات طبيعة مستمرة تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات⁽¹⁾.

المطلب الثالث: التفاعل بين المضاعف والمعجل.

إن آلية التفاعل بين المضاعف والمعجل تعود إلى الاقتصادي "بول سامويلسون" وذلك في مقال له سنة 1939 بعنوان "التفاعل بين تحليل المضاعف و مبدأ المعجل"، حيث عمل سامويلسون على الربط بين مفهوم المضاعف الجديد آنذاك نتيجة التحليل الكينزي مع المفهوم القديم للمعجل، فحسب ما جاء به كينز فإن التغير في الإنفاق يؤدي إلى تغير المستوى التوازني للدخل، أما مبدأ المعجل فيشير إلى أن الاستثمار المشتق هو نتيجة التغير في الاستهلاك الناتج بدوره عن تغير في الدخل، بالتالي فإنه حسب "سامويلسون" التفاعل بين المضاعف والمعجل يؤدي إلى العديد من التقلبات في النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول : آلية التفاعل بين المضاعف والمعجل.

تفسر آلية التفاعل بين المضاعف والمعجل من خلال ما يلي: (1) $Y = C + I$

حيث : $C = by$: الاستهلاك هو عبارة عن نسبة من الدخل حسب المفهوم الكينزي.

$$I = I_A + I_d = I_A + by \Rightarrow \text{الاستثمار الكلي} = (\text{الاستثمار المستقل} + \text{الاستثمار المشتق})$$

I_A : الاستثمار المستقل.

$by = I_d$: (الاستثمار المشتق) (d : الميل الحدي للاستثمار)

ومنه من المعادلة (1) نجد:

$$Y = by + I_A + dy \Rightarrow y - by - dy = I_A \dots\dots\dots(2)$$

⁽¹⁾ يونس أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص 227.

$$\Rightarrow y(1 - b - d) = I_A \Rightarrow y = \frac{I_A}{(1-b-d)} \dots\dots\dots(3)$$

حيث تشير المعادلة (3) إلى قيمة الدخل الإجمالي ويساوي:

$$y = \frac{\text{الاستثمار المستقل}}{1-MPC-MPI} \dots\dots\dots(4)$$

فإذا زاد الاستثمار المستقل بـ ΔI سواء من طرف القطاع أو نتيجة لارتفاع الإنفاق العام فإن حجم الدخل التوازني الجديد هو :

$$\hat{y} = C + I_A + I_d + \Delta I_A \Rightarrow \hat{y} = b\hat{y} + I_A + d\hat{y} + \Delta I_A \dots\dots\dots(5)$$

$$\Rightarrow \hat{y} - b\hat{y} - d\hat{y} = I_A + \Delta I_A \Rightarrow \hat{y}(1 - b - d) = I_A + \Delta I_A \dots\dots\dots(6)$$

$$\Rightarrow \hat{y} = \frac{I_A + \Delta I_A}{1-b-d} \dots\dots\dots(7)$$

ويكون الارتفاع في الدخل نتيجة الارتفاع في الاستثمار المستقل نتيجة الإنفاق

$$\hat{y} - y = \frac{I_A + \Delta I_A}{1-b-d} - \frac{I_A}{1-b-d} \Rightarrow \Delta y = \frac{I_A + \Delta I_A - I_A}{1-b-d} \dots\dots(8)$$

$$\Rightarrow \Delta y = \frac{1}{1-b-d} \cdot \Delta I_A \dots\dots\dots(9)$$

$$\Delta y = k \cdot \Delta I_A \dots\dots\dots(10)$$

وتشير العلاقة $k = \frac{1}{1-b-d}$ إلى قيمة المضاعف الإجمالي الناتج عن آلية التفاعل

بين المضاعف والمعدل التي تأخذ الشكل التالي⁽¹⁾:

الفرع الثاني : حدود التفاعل بين المضاعف والمعدل.

هناك حدود لآلية التفاعل بين المضاعف والمعدل وذلك راجع إلى أن استمرار

الارتفاع في الدخل والاستثمار له حدود من جهتين:

أ- إن ارتفاع معدل نمو الاستهلاك ينخفض مع مرور الوقت وذلك بسبب الميل الحدي للادخار والضرائب، التي تعتبر في مجملها تسربات تخرج عن دائرة الطلب الكلي وهذا ما يؤدي إلى استقرار الاستهلاك وبالتالي انعدام حافز من حوافز زيادة الاستثمار.

ب- إن الارتفاع الأولي في الاستثمار يؤدي إلى إلغاء نفسه، لأن نمو مخزون رأس المال مع مرور الوقت يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال بشكل يجعل

⁽¹⁾ T.R-Jain, A.S.Sandhu, Macroeconomics, vimla kumara publications, India, 1973, p p372-373.

الفصل الثالث.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي

من أي زيادة في الاستثمار غير مربحة وهذا ما يحد من استمرار التفاعل بين المضاعف والمعدل.

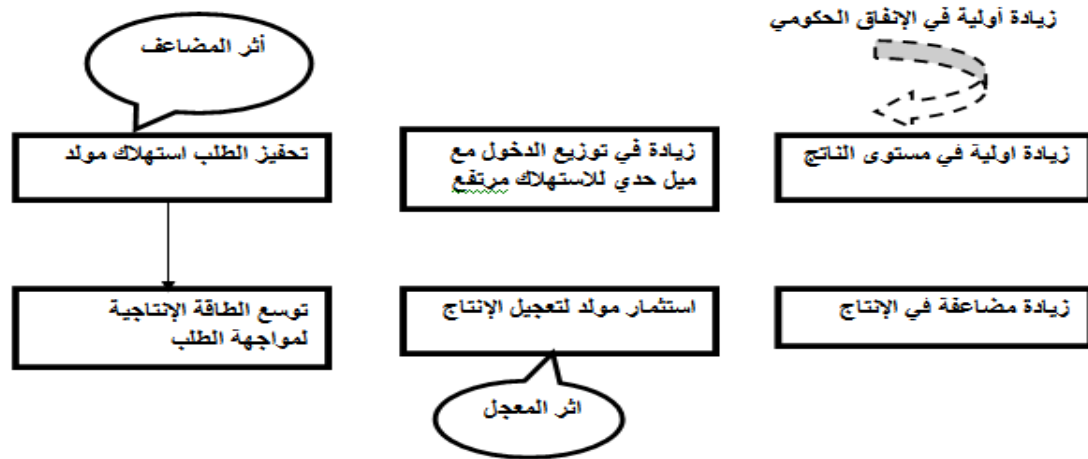
كما أن آلية التفاعل بين المضاعف والمعدل لها أهمية كبيرة من عدة نواحي:

- تبرز آلية التفاعل بين المضاعف والمعدل التغير الحقيقي والإجمالي في الدخل يشكل تراكمي على عكس لو نظر لزيادة الدخل على أنها نتيجة أثر المضاعف فقط.

- تعطي آلية التفاعل بين المضاعف والمعدل صورة دقيقة عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال نفقاتها العامة التي تساهم في زيادة الدخل سواء كانت في شكل استهلاك عام أو استثمار عام⁽¹⁾.

ويمكن تمثيل هذا التفاعل بين المضاعف والمعدل بالشكل التالي⁽²⁾:

الشكل رقم (5) : مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعدل .



يوضح هذا المخطط أن زيادة الإنفاق الحكومي وخصوصا الاستثماري يولد زيادة في الدخل، ومن ثم زيادة في توزيع هذه الدخل خصوصا لذوي الدخل الثابت ومع افتراض الميل الحدي للاستهلاك مرتفع يتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع

(1) كريم بودخد، مرجع سبق ذكره، ص ص 154-155.

(2) وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 149.

المعروضة ويضطر المنتجون لزيادة الطاقات الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى (أثر المضاعف) وتعجيل الإنتاج من خلال توسيع الطاقة الإنتاجية (أثر المعجل) وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود ميل حدي للاستهلاك مرتفع في الدول النامية إلا أن آلية المضاعف لم تحقق زيادة في الدخل ويعود ذلك إلى ضعف الطاقة الإنتاجية وعدم مرونتها مما يجعل النموذج الكينزي غير ملائم لهذه الدول ولقد أثبتت التجربة أن أكثرية حالات البطالة في البلدان النامية هي ليست على النمط الكينزي، الذي يمكن معالجته من خلال مبدأ المضاعف ولهذا عندما طبقت الدول النامية السياسات الكينزية من خلال التوسع في الانفاق العام، فإن أقصى نتيجة وصلت إليها هي تحفيز الطلب المحلي الذي لم يجد سلعا محلية لاستيعابها لذلك فإن هذه الدول واجهت خيارين، إما اللجوء إلى الإستيراد لسد الفجوة وهذا ينطبق على الدول ذات المقدرة المالية العالية، أو القبول بالضغط التضخمية وتدهور القوة الشرائية والوقوع في فخ المديونية، وهذا ينطبق على الدول ذات الموارد المحدودة⁽¹⁾.

مما تقدم يتضح، إلى أن هناك علاقة وطيدة تربط بين أثر كل من المضاعف والمعجل يجب أن تؤخذ في الحسبان، عند دراسة الآثار التراكمية في كل من الدخل والاستهلاك والاستثمار، التي يحدثها الإنفاق العام الأولي، وكذلك المصدر الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل الإنفاق العام، ويلاحظ أن تحليل أثر المضاعف والمعجل يتلاءم مع ظروف الدول المتقدمة، التي تملك جهازا إنتاجيا مرنا يستطيع الاستجابة للزيادة في الطلب، الناجمة عن زيادة الإنفاق العام.

ولا يتفق مع ظروف الدول النامية التي تملك جهازا إنتاجيا غير مرنا، إلا أن هذه الدول تستطيع أن تدخل في حسابها وتستفيد من التفاعل والتداخل بين كل من المضاعف والمعجل، وهو ما يعرف بالمضاعف المزدوج أو المركب، الذي يؤدي إلى استمرار الحركة التراكمية للاستثمار المولد، إلى ما وراء القيود التي يفرضها

(1) نوزاد عبد الرحمن، المدخل الحديث في اقتصاد المالية العامة، دار المناهج، 2006، ص ص 67-68.

الميل الحدي للاذخار الموجب على المضاعف، يؤدي إلى سرعة تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁾.

خاتمة الفصل الثالث .

في نهاية هذا الفصل يتضح أن للنفقات أثارها البارزة على الاقتصاد وتتوضح جليا في متغيراتها كالإنتاج، الاستهلاك، التشغيل والأسعار. وآلية تأثير المضاعف والمعجل وعليه فإن النفقات العامة تعمل على تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، الذي يعتبر الهدف الرئيس لأي سياسة اقتصادية بحكم أنه مؤشر يدل على وضعية الاقتصاد ككل.

حيث أن النفقات العامة تعتبر أحد ابرز محركات الاقتصاد الوطني التي ترمي لتحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تهدف لتلبية الحاجات العامة وتحسين المستوى المعيشي وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية، هذا ومن جهة أخرى تسعى للتأثير في مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية

(1) خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 103-104.

الفصل الثالث.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي

بشكل يضمن الاستقرار الاقتصادي، وهذا يعني أن وجود النفقة العامة لا يبررها الجانب الاقتصادي فقط، وكذلك الجانب الاجتماعي.

الفصل الرابع

أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

تمهيد.

بعد قيامنا بدراسة نظرية لكل من ظاهرتي النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الفصول السابقة، سنحاول في هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للدراسة دراسة أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام بعض المعطيات والإحصائيات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 1990 و 2012.

حيث يهدف هذا الجزء إلى إبراز أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وذلك عن طريق الدراسة التحليلية الوصفية بالاعتماد على آخر الإحصائيات والنتائج المعتمدة لدى بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، البنك العالمي وكذا وزارة المالية. ولهذا الغرض سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة:

في المبحث الأول سنقوم بتحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012.

وفي المبحث الثاني سنقوم بتحليل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2012.

أما في المبحث الثالث سندرس تحليل أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012.

المبحث الأول: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990-2012.

بهدف عرض النمو العام وكذا نمو أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2012، سيتم تقسيم هذه الفترة إلى فترات رئيسية.

المطلب الأول: تحليل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2000.

الفرع الأول: تحليل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-1995.

تتلخص معدلات النمو القطاعية ومعدل النمو العام في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (1990-1995) الوحدة: نسبة مئوية.

السنوات القطاعات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الزراعة	-6,2	15,4	%2	-4,4	-5	%15
الصناعة خارج قطاع المحروقات	3,5	-0,7	-5,6	-1,3	-2,2	-1,4
البناء والأشغال العمومية	-3,1	-7,9	0,4	-4	0,9	2,7
الخدمات	2,7	-0,5	3,1	-0,35	2,3	2,4
المحروقات	4,1	0,9	1,1	-0,8	-0,4	4,4
النمو العام	0,8	-1,2	1,6	-2,2	0,2	3,8

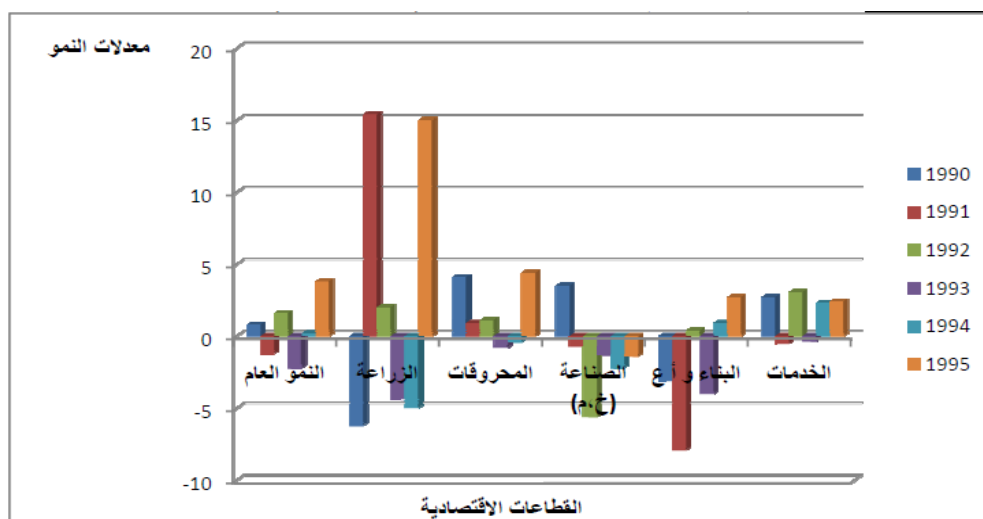
المصدر: بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يوضح الجدول أعلاه، أن هذه الفترة سجلت معدلات نمو عام سلبية أو ضعيفة نوعا ما، ويقدر متوسط نمو الناتج الوطني الإجمالي بـ 0.5% وهذا راجع إلى تذبذب أسعار البترول وبداية الأزمة السياسية، هذا ما انعكس أيضا على القطاعات الاقتصادية الأخرى، فنجد قطاع الزراعة خلال هذه الفترة سجل معدلات نمو متباينة نوعا ما بمتوسط قدر بـ 2.5%، ويرجع هذا التباين للعلاقة الكبيرة التي تربط هذا القطاع بالظروف المناخية، كما جاءت أغلب معدلات النمو في قطاع خارج المحروقات سلبية حيث قدر متوسط نمو هذا القطاع بـ 1.2% هذا راجع

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

إلى عمليات التخريب والنهب التي تعرضت لها المؤسسات بسبب الأوضاع الأمنية في تلك الفترة، أما قطاع المحروقات فقد حقق متوسط نمو قدر بـ 1.5% وهذا راجع لتأثره بانخفاض أسعار البترول، كما سجل قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو ضعيفة قدر متوسط نموها بـ 1.5- % نتيجة تراجع حجم النفقات في مجال التجهيزات العمومية المرتبطة بنفقات الإسكان، الطرقات والنقل، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فقد حقق متوسط نمو قدر بـ 1.6% بسبب تراجع إيرادات السياحة والاتصالات.

الشكل رقم (6): النمو العام وأهم القطاعات الاقتصادية (1990 - 1995).



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (2).

الفرع الثاني: تحليل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2000).

من ناحية مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 1996 - 2000، يبرز قطاع المحروقات على أنه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال تلك الفترة، إذ بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات خلال نفس الفترة حوالي 5%، في حين بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حوالي 2%، وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (3): تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وفي قطاع المحروقات (1996 - 2000).

(الوحدة %)

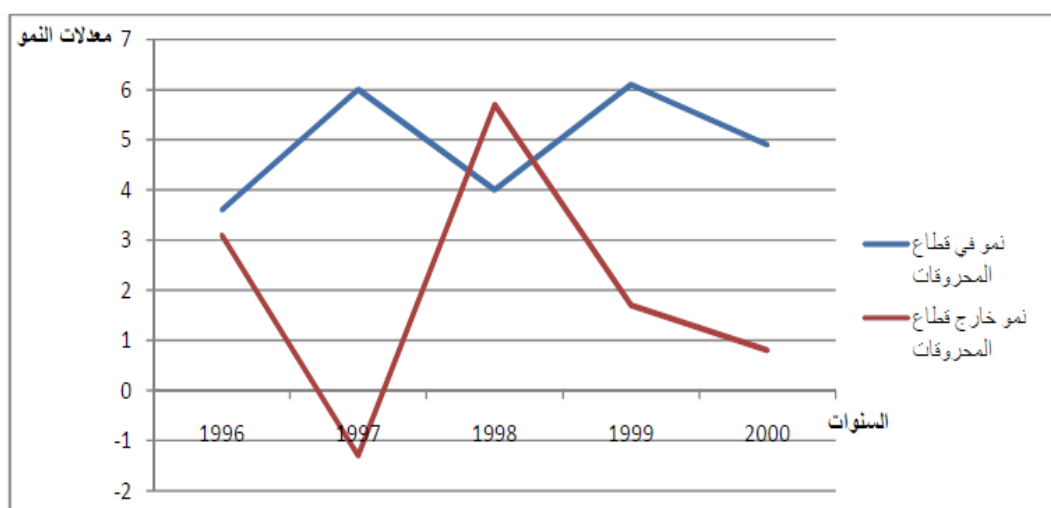
2000	1999	1998	1997	1996	
4,9	6,1	4,0	6,0	3,6	معدل النمو في قطاع المحروقات
0,8	1,7	5,7	1,3	3,1	معدل النمو خارج قطاع المحروقات

Source : World Bank :People's democratic republic of Algeria a public

Expenditure, review Assuring High quality Investment, (in two volumes) Volume 1 text august 15, 2007, social and economic developpement group middle east and north of Africa region , report n° 36270, vol 1, 2007, p24.

من الملاحظ أيضا أن معدلات النمو كانت إيجابية في قطاع المحروقات نتيجة تطور سعر النفط الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد الجزائري.

المنحنى رقم (6): يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وفي قطاع المحروقات (1996 - 2000).



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (3).

ويمكن توضيح معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية في الجدول الموالي:

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (4): معدلات النمو في قطاع خارج المحروقات (1996-2000).

(الوحدة: نسبة مئوية %)

السنوات	القطاعات	1996	1997	1998	1999	2000
الزراعة		23.9	-13.5	11.4	2.7	-5.0
البناء والأشغال العمومية		4.5	2.5	2.4	1.4	5.1
الصناعة (خ م)		8.7	3.8	8.4	1.6	1.3
الخدمات (عامة وخاصة)		6.0	5.4	7.9	5.7	5.1

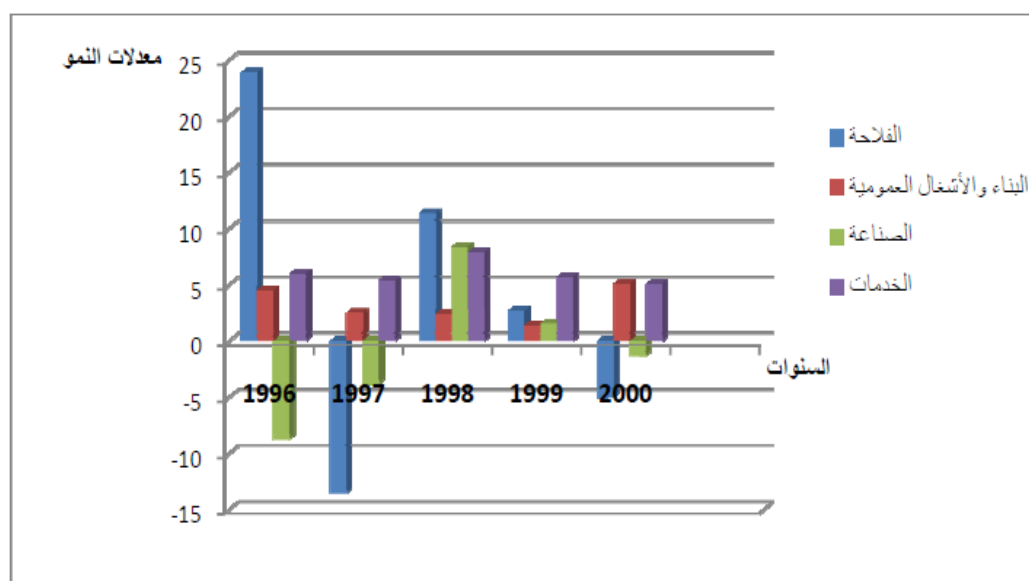
Source :World Bank: op.cit; p24

من خلال الجدول، يتضح لنا أن القطاع الزراعي ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري إذ شهد ارتفاعا كبيرا سنة 1996 وانخفاضا كبيرا سنة 1997 ثم عاود الارتفاع سنة 1998 وانخفاض متتالي سنة 1999 و2000 ويرجع هذا التذبذب إلى الظروف المناخية التي عاشتها الجزائر آنذاك التي تعتبر عاملا حاسما في قطاع الزراعة.

بالنسبة لقطاع الصناعة سجل معدلات نمو منخفضة طيلة هذه الفترة ما عدا سنة 1996 و1998 و يرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الدولة عن الاستثمار في الصناعات.

كما شهد قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو إيجابية لكنها منخفضة نوعا ما، حيث تحسنت معدلات نمو قطاع الخدمات (الخاصة والعامة) لبداية انفتاحه على العالم الخارجي وبداية انتعاش قطاعي الإتصالات والسياحة.

الشكل رقم (7): معدلات النمو في قطاع خارج المحروقات (1996 - 2000).



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (4)

المطلب الثاني: تحليل النمو الاقتصادي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004.

الفرع الأول: لمحة عن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2004:

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أثر بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحيث ارتفعت نسبة الانتفاع العام من الناتج المحلي من 28,57% سنة 2000 إلى حوالي 34,29% سنة 2002، فبلغ 525 مليار دج الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتنمية هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية الكبرى. لقد سعت الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل فيما يلي:

- _ تحفيز الطلب الكلي.
- _ دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة، والتي تساهم في خلق فرص عمل ذلك من خلال ترقية وتشجيع المؤسسات الإنتاجية المحلية الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

_تطوير البنى التحتية التي تساهم في دعم النشاط الاقتصادي.

_الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

_دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

وترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على القطاعات

المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

الوحدة: مليار دج

السنوات		القطاعات				
2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	مجموع النسب	
100,7	70,2	37,6	2	210,5	40,1	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8	تنمية محلية و بشرية
10,6	20,3	22,5	12	65,4	12,4	دعم قطاع الفلاحة
30	15	/	/	45	8,6	دعم الاصلاحات
213,1	178,3	113,9	20,5	525,8	100	المجموع

Source : programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001-2004.

لقد خصص أكبر مبلغ من هذا البرنامج لقطاع الخدمات العامة، نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات من تدهور في البنى التحتية إضافة إلى أهميتها الكبرى في دعم النشاط الاقتصادي، كما اهتمت الدولة بمجال التنمية المحلية نظرا لأهميته الكبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

الاقتصادية¹. وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي:

الجدول رقم (6): التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001_2004)

القطاعات	الوحدة: مشروع
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية، شبانية وثقافية	1269
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
إتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية إجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200

Source: programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001-2004.

ومن خلال الجدولين السابقين يتجلى لنا أنه من ناحية القيمة، فإن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210,5 مليار دج أي بنسبة 40,1 % من القيمة الإجمالية، ويليه جانب التنمية المحلية والبشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت إلى 204,2 مليار دج أي بنسبة 38,8 %، ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد

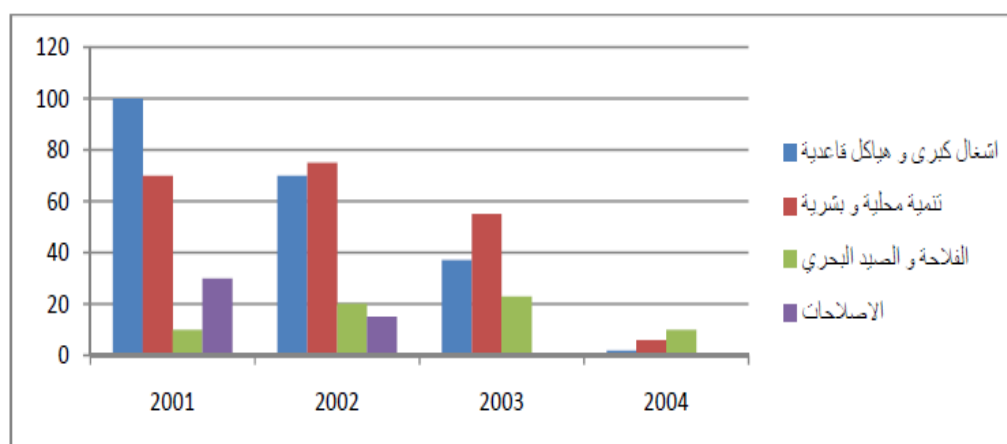
¹ - عثمانى أنيسة، بوحسان لامية، ملتقى دولي تحت عنوان "تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أيام الملتقى 11/12 مارس 2013، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف المداخلة بعنوان "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، ص ص 7-8.

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

البحري بمبلغ 65,4 مليار دج أي نييته 12,4%، ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي بنسبة 8,6% من القيمة الإجمالية.

وعلى مدار الفترة التي أقر تنفيذ المخطط خلالها، جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات بما يقارب 178 مليار دج، ثم سنتي 2003 و 2004 بما يقارب 113,9 مليار دج و 20,5 مليار دج كما يبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم (8): التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات الجدول (5)

وترتكز مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذه إلى رغبة الدولة في تسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ممكنة ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، إنشاء مناصب عمل وتطوير البنى التحتية. (1)

¹ عبد الحكيم حططاش، هند زيتوني، ملتقى دولي تحت عنوان الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة والاقتصاد والمجتمع، أيام الملتقى 9/8. 2012 /12. المداخلة بعنوان " رؤية نقدية لنظام الصفقات العمومية في الجزائر الشفافية، السرعة، الرقابة المالية: " عرضت في 2012/12/8، ص 3.

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

الفرع الثاني: تحليل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2004:

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي كمتوسط سنوي، وهذا بفضل استمرار ارتفاع أسعار البترول وتزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتعاش أداء مؤسسات القطاع العام والخاص.

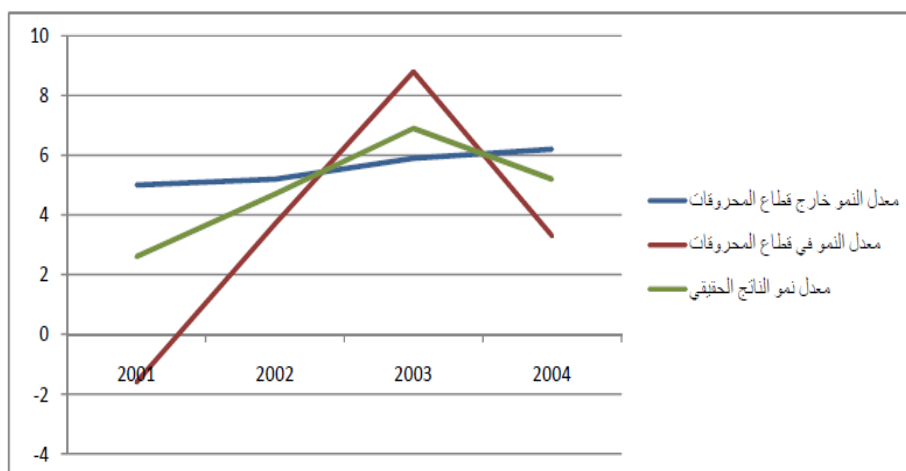
الجدول رقم(7) : تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة (2001_2004).

2004	2003	2002	2001	
6,2	5,9	5,2	5	معدل النمو خارج المحروقات
3,3	8,8	3,7	1,6	معدل النمو في قطاع المحروقات
5,2	6,9	4,7	2,6	معدل نمو الناتج الحقيقي

Source: WorldBanc, op cit ,p24

ونلاحظ من الجدول السابق أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2001_2004، إذ وصلت إلى مستوى 6,9% سنة 2003، لكنها تراجعت إلى مستوى 5,2% سنة 2004، وذلك يرجع إلى التحسن بشكل أساسي في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و 2004 والتي قدرت ب3,8%، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا طوال الفترة 2001_2004 قدر ب5,5%.

المنحنى رقم(7): يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001_2004.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات الجدول (7).

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

المنحنى أعلاه، يدل بوضوح بأن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لديه نفس منحنى معدل نمو قطاع المحروقات، مما يكشف لنا قوة الترابط بين هذين المؤشرين، بينما معدل نمو خارج قطاع المحروقات لم يتخذ نفس الاتجاه الذي سلكه معدل نمو الناتج، ليعكس هذا الوضع نوعا ما انفصال النمو عن القطاعات غير النفطية، ويستدعي التعمق أكثر في دراسة آثار مخطط الدعم على النمو، التطرق إلى مساهمة بعض القطاعات الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2004.

ومن ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2004، يبرز لنا التوزيع لمعدل نمو الناتج الوطني لهذه الفترة كما يلي:

الجدول رقم(8): معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2001_2004).

القطاعات	2001	2002	2003	2004
الزراعة	13,5	1,3 _	19,7	3,1
المحروقات	1,6 _	3,7	8,8	3,3
الصناعة (خارج قطاع المحروقات)	5	5,2	5,9	6,2
البناء والأشغال العمومية	2,8	8,2	5,5	8
الخدمات خارج الإدارة العامة	3,8	5,3	4,2	7,7

المصدر: بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال ما جاء في الجدول أعلاه وبالاستناد إلى مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي نجد:

فيما يخص نمو القطاعات الاقتصادية فقد حقق قطاع الزراعة نموا قدره 13,5%، 1,3- %، 19,7 %، 3,15 %، أي بمتوسط نمو قدر ب 8,7 %، وهو أحسن مما حققه القطاع في الفترتين السابقتين كما أنه أحسن من معدل النمو العام، ويرجع هذا التحسن أساسا إلى تحسن الظروف المناخية وإلى الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لإنعاش هذا القطاع كالزيادة في الدعم الفلاحي.

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

أما نمو قطاع المحروقات فقد حقق نموا خلال هذه الفترة قدر ب 1,6- %3,7، %8,8، %3,3، أي بمتوسط قدره 3,5% وهو أقل من المعدل المحقق في الفترة السابقة، إلا أنه أحسن من المعدل المحقق في الفترة 1990-1995 كما أنه أقل من معدل النمو العام.

فيما يخص قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد حقق معدلات نمو قدرت ب 5%، %5,2، %5,9، %6,2، أي بمتوسط نمو قدر ب 5,5% وهو أحسن من المتوسطين المحققين خلال الفترتين السابقتين، وذلك راجع بالأساس إلى استفادة المؤسسات الصناعية العمومية من دعم معتبر في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي مكنها من تقليص حجم ديونها وتطوير قدراتها الإنتاجية إضافة إلى تعزيز مكانتها التنافسية ومن ثم تجنب إغلاق وحداتها الصناعية وتسريح العمال، إلا أنه في نظر البعض يعتبر هذا المتوسط ضعيف مقارنة بالإصلاح الذي شهده هذا الإصلاح.

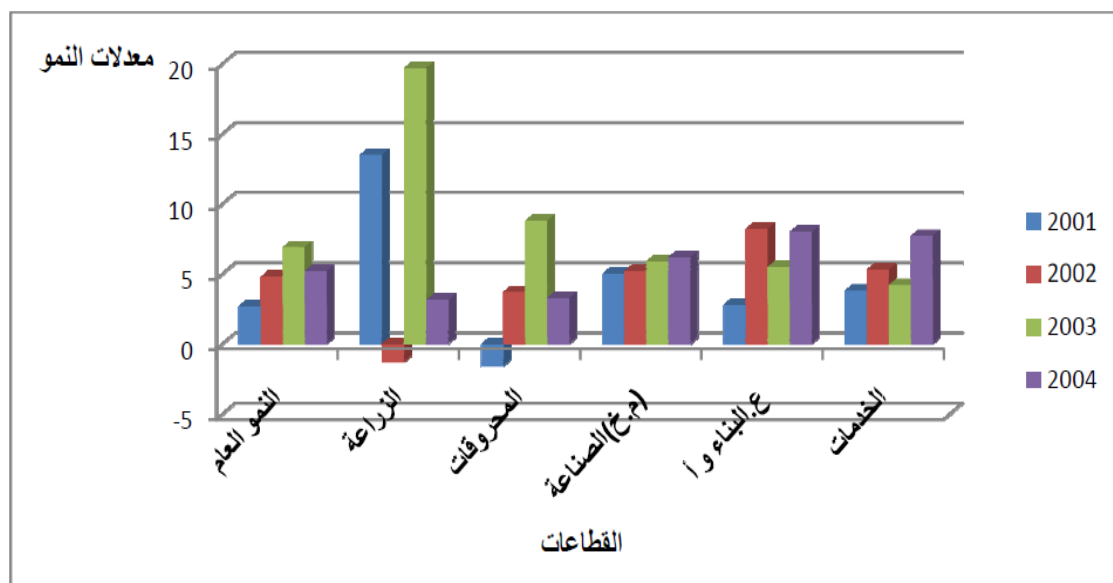
فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية فقد واصل نموه حيث حقق نموا قدر ب 2,8%، %8,2، %5,5، %8، أي بمتوسط نمو قدره 6,1%، وهو أحسن من معدل النمو الذي حققه هذا القطاع خلال الفترتين السابقتين، كما أنه أحسن من متوسط معدل النمو العام، وهذا راجع لارتفاع حجم الإنفاق العام الذي وجه لهذا القطاع واستمرار الدولة في تدعيم مشاريع البنى التحتية وازدياد حجم الاستثمار في مجال السكن، وهو ما يعكس التطور الكبير الذي شهده هذا القطاع والديناميكية التي ولدها مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في النشاط الاقتصادي.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات وبالأخص تلك الخارجة عن الإدارة العامة، فقد عرفت تحقيق معدلات نمو قدرت ب 3,8%، %5,3، %4,2، %7,7 أي بمتوسط

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

نمو قدره 5,2%، وهو أحسن من ذاك المحقق في الفترتين السابقتين، وهذا راجع إلى اتساع نشاط كل من قطاع الاتصالات والنقل والسياحة.

الشكل رقم(9): النمو العام ونمو أهم القطاعات الاقتصادية 2001_2004.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (8).

المطلب الثالث: تحليل النمو الاقتصادي في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

الفرع الأول: لمحة عن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

ركزت الدولة على مواصلة مجهود إنعاش النمو في جميع القطاعات خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف، الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة. اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، وذلك من حيث قيمته المرتفعة والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 4203 دج أي ما يقارب 55 مليار دولار وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(9): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009.

(الوحدة: مليار دج)

البرامج السنوات	مخطط دعم الإعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

Source: World Bank, op cit, p 02

وقد كان يهدف بالخصوص إلى:

تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما أهم عوامل النمو الاقتصادي.

رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج.

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

وجاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية الألفية الثالثة، حيث تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

الجدول رقم(10): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

الوحدة: مليار دج

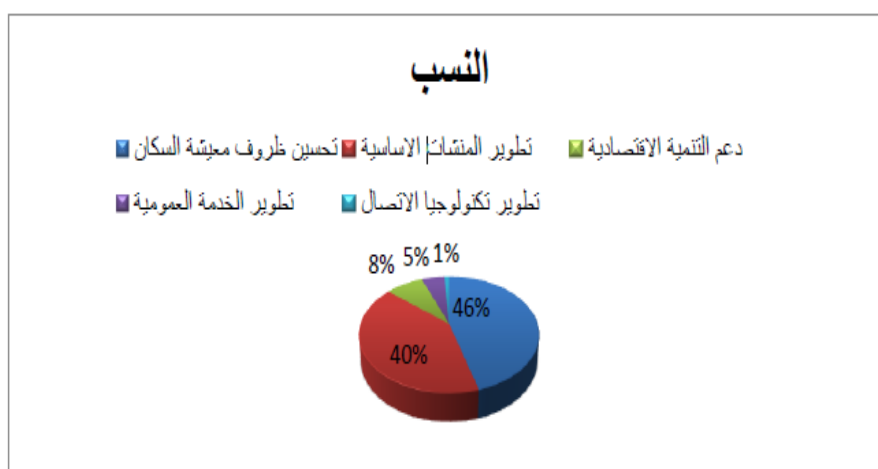
القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف المعيشة	1908,5	45,42
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,52
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8,02
تطوير الخدمة العمومية	203,9	4,85
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1,1
المجموع	4202	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

لقد تم التركيز في هذا البرنامج على محورين رئيسيين، يتمثل المحور الأول في تحسين ظروف المعيشة وذلك من خلال توفير السكن، تدعي قطاع التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني، تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فيتعلق بتطوير المنشآت الأساسية المتمثلة في قطاع النقل والأشغال العمومية وتهيئة الإقليم، وذلك لأنها تمثل دعما وحافزا قويا للنمو والتنمية الاقتصادية.⁽¹⁾

¹ - عثمانى أنيسة، بوحسان لامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 9-10.

الشكل رقم(10) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة(2005-2009).
(2009).



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول(10).

الفرع الثاني: تحليل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005 - 2009).

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 - 2009 لمواصلة وتيرة التطور في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 - 2004، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد خلالها ومن خلال القيمة الإجمالية لهذا البرنامج، والتي تزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف، وذلك يرجع بالأساس من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة.

فمن ناحية معدلات النمو الاقتصادي فقد شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005 - 2009، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا وبلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت بـ 10,5% وذلك راجع لمخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

الجدول رقم(11): تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (2005-2009).

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

الوحدة : نسبة مئوية %

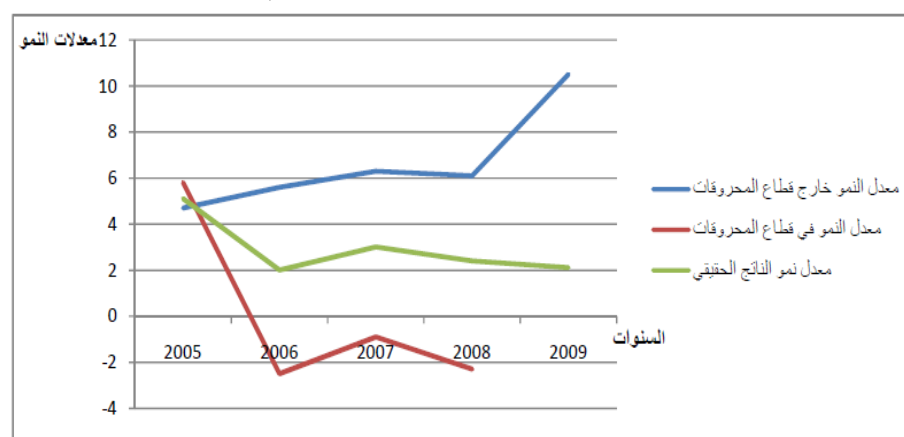
2009	2008	2007	2006	2005	السنوات المؤشرات
10,5	6,1	6,3	5,6	4,7	معدل النمو خارج قطاع المحروقات
-1,9	-2,3	-0,9	-2,5	5,8	معدل النمو في قطاع المحروقات
2,1	2,4	3	2	5,1	معدل نمو الناتج الحقيقي

المصدر: بناءا على معطيات بنك الجزائر، البنك العالمي.

لقد شهدت معدلات النمو خلال هذه الفترة انخفاضات متتالية، وذلك بسبب تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة العالمية أواخر 2007.

في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا بلغت والتي بلغ ذروته سنة 2009، أين قدرت بـ 10,5% وذلك راجع لما قدمه البرنامج التكميلي لدعم النمو. حيث أنه وكما يوضحه الجدول السابق، فإن معدل نمو الناتج الحقيقي شهد تراجعا وذلك راجع إلى الانخفاض في معدل نمو قطاع المحروقات، ثم انتعش مجددا بشكل متواضع نتيجة الانتعاش الطفيف لمعدل نمو قطاع المحروقات وكذا ارتفاع معدل نمو خارج قطاع المحروقات وانخفض مجددا بسبب انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات.

المنحنى رقم (8): يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2005-2009).



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول (11).

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي شهدته معدلات نمو الناتج الحقيقي خلال الفترة (2005-2009)، رغم التحسن الذي شهدته معدلات نمو قطاع خارج المحروقات نتيجة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ تجلّى تأثيره على القطاعات الاقتصادية كمايلي:

الجدول رقم(12): معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2005-2009).

(الوحدة: نسبة مئوية %)

					السنوات
2009	2008	2007	2006	2005	القطاعات
6,2	-5,3	5	4,9	1,9	الزراعة
10,2	9,8	9,8	11,6	7,1	البناء والأشغال العمومية
5,2	7,4	6,5	3,1	3	الخدمات الإدارية العمومية
6,7	7,8	6,8	6,5	6	الخدمات خارج الإدارة العامة
3,5	1,9	-3,9	-2,2	-4,5	الصناعة القطاع العام
2,3	/	3,2	2,1	1,7	الصناعة القطاع الخاص
-1,9	-2,3	-0,9	-2,5	5,8	المحروقات

المصدر: بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

لقد ساهم هذا البرنامج في رفع معدلات نمو الإنتاج الزراعي بين سنتي 2005 و2007 بما يقارب 3,1%، لكنه عاود الانخفاض بشكل حاد بما يقارب 10,3% سنة 2008 (في 2008 سجل القطاع الزراعي نمو سالب قيمته 5,3%- وذلك بفعل القحط والجفاف آنذاك)، لكنه تحسن سنة 2009 ليشهد نموا معتبرا بفعل قطاع الحبوب الذي وصل حجم ناتجه إلى 6,12%، ورغم ارتفاع حجم الإنفاق العام لهذا القطاع إلا أن للظروف الطبيعية دور كبير في عملية الإنتاج بالنسبة له.

أما القطاع الصناعي فقد سجل معدلات نمو سالبة طوال الفترة 2005-2007، وذلك راجع إلى انخفاض المؤشرات الإنتاجية خلال الفترة المعنية في العديد من فروع

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

الصناعة (المواد الغذائية 2,3%، صناعة النسيج 6,2%، الصناعات الميكانيكية والكهرباء 15,1%)، ثم عاود معدل نمو الناتج الصناعي العمومي الارتفاع سنتي 2008-2009 ليبلغ على التوالي 1,9% و 3,5%، وذلك نتيجة تحسن مؤشرات الإنتاج الصناعي في كل الفروع: الطاقة والمياه، المواد الغذائية، النسيج والجلود والأحذية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي، ويظهر لنا جليا أن أداء القطاع الصناعي يبقى ضعيفا ودون المستوى مقارنة بالفرص التي تتيحها السوق المحلية خاصة مع البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ أن ازدياد الطلب في إطار برامجه ومشاريعه على التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها لم يقابله استجابة من طرف القطاع الصناعي المحلي سواء العام أو الخاص، مما أدى إلى ازدياد الواردات من المواد المصنعة ونصف المصنعة والتجهيزات الصناعية.

الجدول رقم(13): مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية (2005-2009).

السنوات	2005	2006	2007	2008
طاقة المياه	231,7	239,6	253,9	273,9
محروقات	149,6	148,5	150,7	147,1
صناعات استراتيجية	91	104,5	120,9	132,8
انشاءات ميكانيكية	70,6	71,5	55,5	57,7
مواد البناء	112,7	108,5	116,1	114,2
صناعات كيميائية	82,3	77,7	67,4	69,1
صناعة المواد الغذائية	34,6	31,9	32,3	34,5
نسيج	24,6	21,2	18,4	18,2
جلود وأحذية	10,9	9,2	7,4	7,4
خشب و ورق	23,1	23,7	23,2	20,4
صناعات أخرى	19	18,8	13	10,3

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

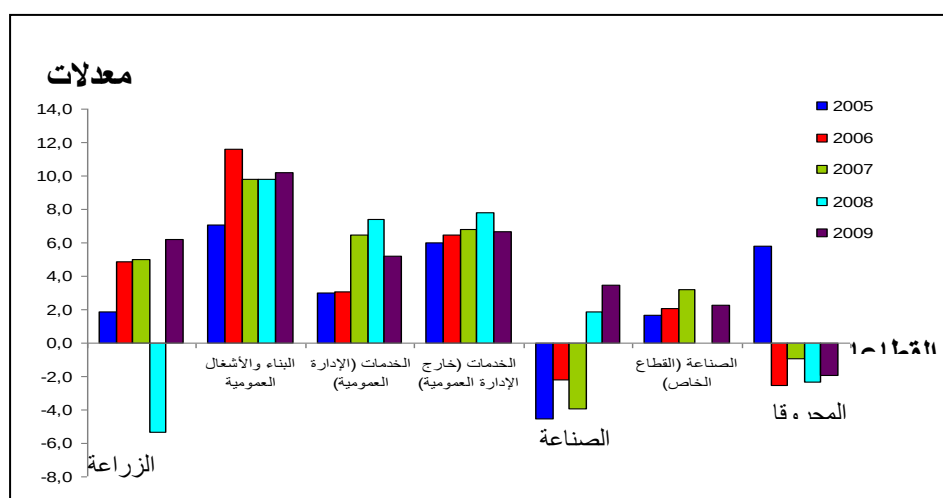
المؤشر العام	88,7	88,4	90,1	91,8
--------------	------	------	------	------

المصدر: بناءا على معطيات بنك الجزائر.

فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية، فيعتبر أهم قطاع في النمو الاقتصادي عموما ونمو قطاع خارج المحروقات خصوصا، حيث بلغ متوسط معدل نمو ناتج هذا القطاع خلال الفترة 2005-2009 حوالي 9,7%، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجهة لهذا القطاع سواء كان في شكل برنامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو البرامج المخصصة للإسكان (برنامج مليون سكن) وكذلك نتيجة المخصصات الموجهة من قبل الدولة تطبيقا للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

أما قطاع الخدمات، فيعتبر القطاع صاحب الحصة الأكبر في تكوين الناتج الوطني من بين القطاعات خارج المحروقات، ويعتبر كذلك من أهم المساهمين في ارتفاع معدلات نمو قطاع خارج المحروقات إلى جانب قطاع الأشغال العمومية، إذ بلغ متوسط معدل نمو ناتجه في الإدارات العامة 5,2% و 6,7% خارج الإدارات العامة وذلك يعتبر من نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي كان من أهدافه تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وتهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص من خلال سعيه إلى تطوير قطاع النقل والاتصالات.

الشكل رقم (11): نمو أهم القطاعات الاقتصادية 2005 - 2009.



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول (12).

المطلب الرابع: تحليل النمو الاقتصادي في ظل برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014.

الفرع الأول: لمحة عن برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010 - 2014 .

جاء برنامج توظيف النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلفا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

*استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق، والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.

*إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

*القضاء على البطالة من خلال خلق 7 ملايين منصب عمل.

*دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.

*ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد، من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.

*تحسين المحيط المالي للمؤسسة.

يشمل هذا البرنامج 6 محاور رئيسة كما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم(14): مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010 - 2014.

الوحدة: مليار دج

النسب %	المبالغ	القطاع
49,5	10122	التنمية البشرية
31,5	6448	المنشآت الأساسية
8,1	1666	تحسين الخدمات العمومية
7,6	1566	التنمية الاقتصادية
1,7	360	مكافحة البطالة
1,6	250	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال
100	20412	المجموع

Source: Programme de développement quinquennal 2010-2014

يخصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره التكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة والرياضة، الثقافة والاتصال، الشؤون الدينية التضامن الوطني والمجاهدين.

خصص برنامج توظيف النمو الاقتصادي ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية والريفية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 9200 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

في مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة. على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 120 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: تحليل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2012.

بما أنه لا تتوفر لدينا إحصائيات سنتي 2013 و 2014، فقد انحصرت دراستنا في هذا المطلب على إحصائيات الفترة الممتدة بين سنتي 2010-2012، وسنستعرض معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (15): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة (2010-2012).

السنوات	2010	2011	2012
المؤشرات			
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	0,9	2,2	4,3
معدل النمو في قطاع المحروقات	-2,6	-3,2	-3,4
معدل النمو العام	3,6	2,8	3,3

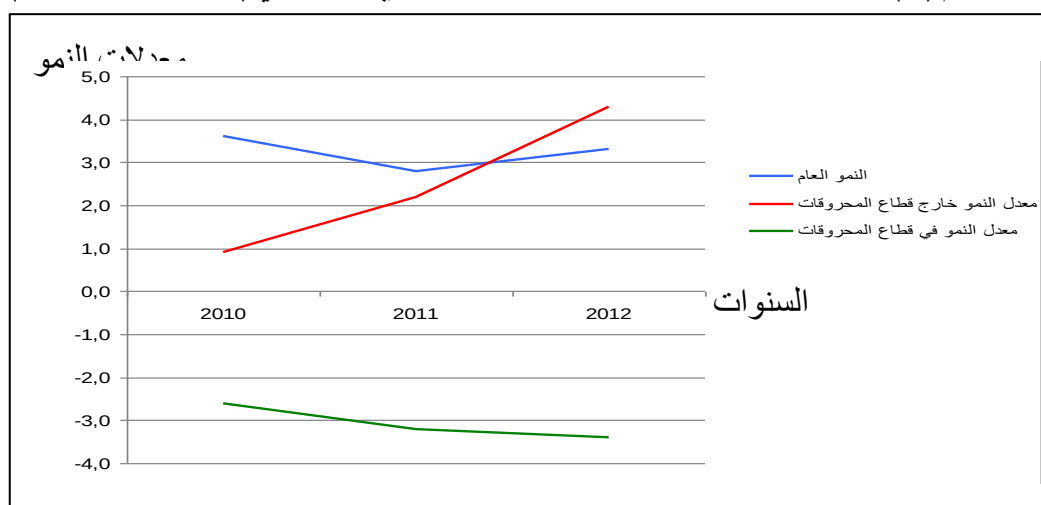
المصدر: بناء على معطيات بنك الجزائر.

لقد شهدت معدلات النمو خلال هذه الفترة انخفاضات متتالية، وذلك بسبب التراجع الذي عرفته معدلات النمو في قطاع المحروقات بفعل تراجع أسعار البترول نتيجة انخفاض الطلب على النفط، في حين شهدت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا والتي بلغت ذروتها سنة 2012 أين قدرت بـ4,3%، وذلك راجع لما قدمه برنامج توطيد النمو (2010-2014) خاصة في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات.

¹ - بوعشة مبارك، ملتقى دولي تحت عنوان "تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، أيام الملتقى 11/12/2013 مارس 2013 مدارس الدكتوراه جامعة سطيف، المداخلة بعنوان "الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، ص 16-18

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

المنحنى رقم(9): يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي(2010-2012).



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (15).

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الانخفاض في معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي عرفته معدلات نمو الإنتاج الحقيقي في الفترة (2010-2012)، ومن ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تخفيف معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المذكورة سابقا، ويبرز لنا الجدول الموالي معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية:

الجدول رقم(16): معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2012).
الوحدة: نسبة مئوية %.

السنوات	2010	2011	2012
القطاعات			
النمو العام	3,6	2,8	3,3
الزراعة	6	8,5	6,8
الصناعة خارج قطاع المحروقات	0,9	2,2	4,3
البناء والأشغال العمومية	6,6	5,9	7,3
الخدمات	6,9	7,1	6,8
المحروقات	-2,6	-3,2	-3,4

المصدر: بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

عرف النمو خلال هذه الفترة معدلات نمو تحسنا طفيفا مقارنة بالفترة السابقة، ويعود ذلك إلى تراجع أسعار البترول وتراجع قطاع المحروقات، وهذا ما انعكس على نمو القطاعات الاقتصادية.

حيث حقق الناتج الوطني الإجمالي خلال السنوات 2010، 2011، 2012 نموًا قدر بـ 3,6%، 2,8%، 3,3% على الترتيب، أي متوسط نمو قدر بـ 3,2% خلال هذه الفترة وهذا نتيجة انخفاض أسعار البترول. وقد أثرت على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي على صعيدها نجد أن قطاع الزراعة سجل نموًا قدر بـ 6%، 8,5% 6,8% خلال هذه الفترة أي بمتوسط نمو قدر بـ 7,1%، ويلاحظ أن نمو هذا القطاع كان أعلى من معدل النمو العام ويعكس هذا التباين الكبير في معدلات نمو القطاع الزراعي من سنة إلى أخرى وكذلك ارتباطه الكبير بالظروف المناخية.

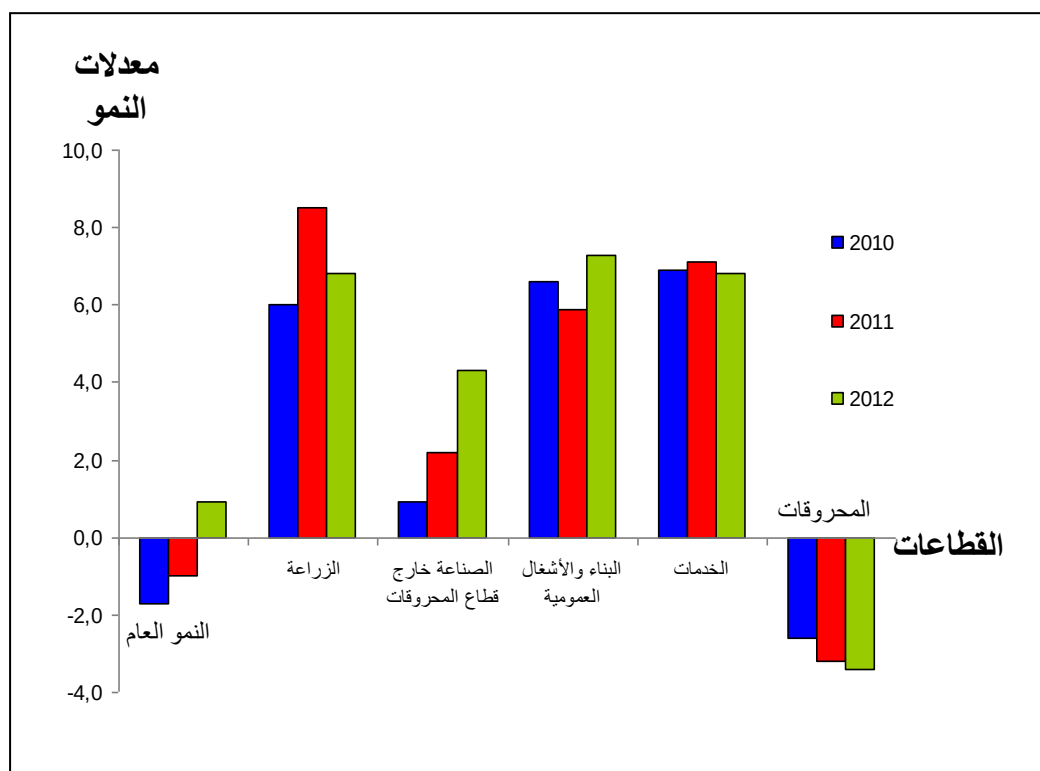
فيما يخص قطاع المحروقات، فقد تراجع قليلا حيث حقق نموًا خلال هذه الفترة قدر بـ 2,6%، 3,2%، 3,4% أي بمتوسط نمو قدر بـ 3%، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الصرف العالمي.

أما قطاع الخدمات فقد حافظ فيه النمو على مستوياته المعهودة، حيث تراوحت معدلات النمو خلال هذه الفترة بين 6,8% و 7,1% حيث سجل متوسط نمو قدره 6,7%، وكذا الحال بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية الذي حقق خلال هذه الفترة معدلات نمو قدرت بـ 6,6%، 5,9%، 7,3% أي بمتوسط نمو قدر بـ 6,6%.

أما فيما يخص النمو خارج قطاع المحروقات فقد خافض هو الآخر على مستويات نموه، حيث حقق نموًا خلال هذه الفترة قدر بـ 0,9%، 2,2%، 4,3% أي بمتوسط نمو قدر بـ 2,4%.

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل رقم(12): معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2012).



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (16).

المبحث الثاني: تحليل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة من 1990-2012.

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وسوف نحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2012.

المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر.

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة تصاعدا كبيرا لمعدل نمو الإنفاق العام، وهذا ما نطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول (17): تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990 - 2012).

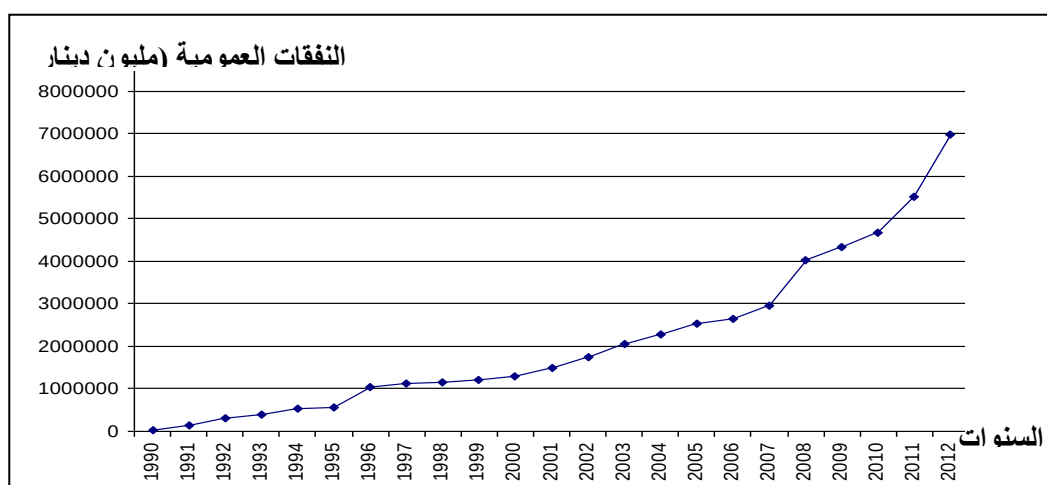
الوحدة: ملايين.

السنة	النفقات العامة	السنة	النفقات العامة
1990	136.000	2002	1.540.940
1991	232.800	2003	1.730.920
1992	420.131	2004	1.860.030
1993	476.627	2005	2.105.080
1994	577.603	2006	2.543.350
1995	759.617	2007	3.194.910
1996	888.300	2008	4.188.400
1997	940.900	2009	4.199.680
1998	970.700	2010	4.657.620
1999	1.034.400	2011	5.853.569
2000	1.199.910	2012	7.058.173
2001	1.471.780		

المصدر: بناءا على معطيات وزارة المالية العامة.

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن النفقات العامة في الجزائر متزايدة وفي تزايد كأي دولة أخرى، غير أن نسبة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة إلى أخرى وذلك حسب الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة التي تنتهجها الدولة.

المنحنى رقم(10): منحنى بياني يمثل تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990 - 2012).



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول (17).

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال ملاحظة المنحنى، يظهر جليا التزايد المستمر لحجم الإنفاق الخام من سنة لأخرى خاصة مع نهاية التسعينات، فبالنسبة للسنوات الممتدة بين 1990 و 1997 كان للصدمة النفطية الدور الفعال في تغيير الدولة لنهجها من الإنتاج والتوزيع، إلى المنظم والمراقب للاقتصاد لذلك شهد حجم النفقات العامة تطورا كبيرا مما كان عليه من قبل.

في حين شهدت الفترة الممتدة بين 1998 حتى 2012 تزايد مستمر بنسبة مرتفعة جدا في النفقات العامة، ونموا متسارعا لحجم الإنفاق العام وذلك تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتھا البلاد خلال تلك السنوات، والناجمة أساسا عن ارتفاع أسعار البترول وقيام السلطات بتسطير وتطبيق مخططات رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية هامة مكنتها من إتباع سياسة إنفاقية توسعية سعيًا من الدولة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف المنشودة لمختلف برامج الإنفاق العام التي طبقتها الجزائر.

المطلب الثاني: تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).

سنقوم بعرض تطور حجم نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (1990-2012).

الفرع الأول: تحليل نفقات التسيير في الجزائر (1990-2012).

يمكن توضيح تطور نفقات التسيير من خلال الجدول الموالي:

الجدول (18): تطور نفقات التسيير خلال الفترة (1990-2012).

الوحدة: ملايين الدينارات.

السنوات	نفقات التسيير	السنوات	نفقات التسيير
1990	90.400	2002	1.038.630
1991	158.000	2003	1.163.420
1992	276.131	2004	1.241.240
1993	291.417	2005	1.232.540
1994	330.403	2006	1.451.970
1995	473.694	2007	1.642.730

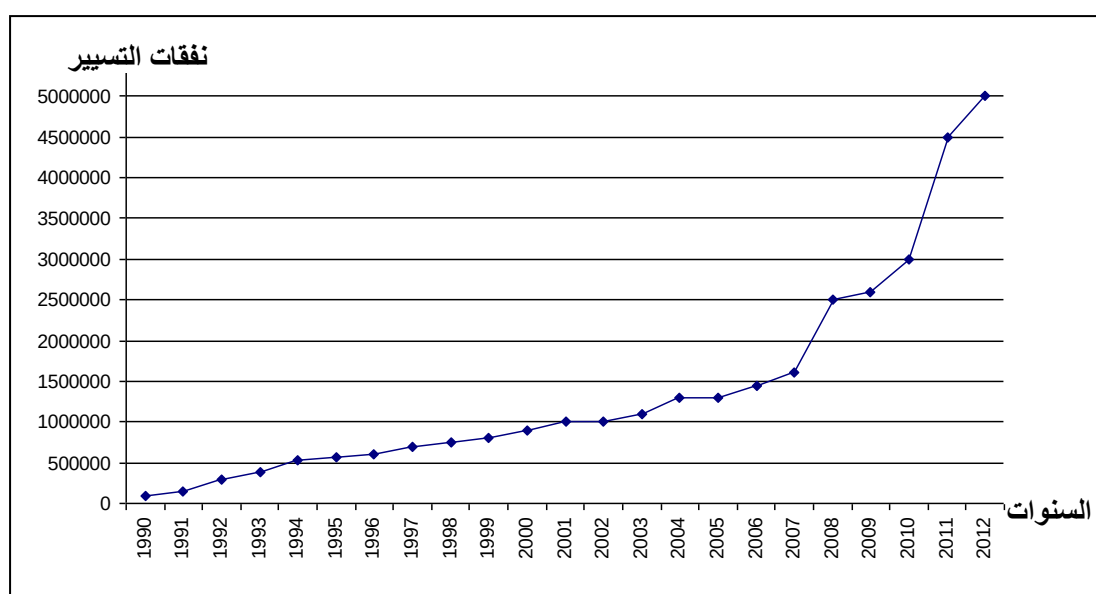
الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

2.290.416	2008	590.500	1996
2.255.130	2009	665.200	1997
2.736.180	2010	725.000	1998
3.879.206	2011	768.600	1999
4.782.634	2012	880.970	2000
		1.037.720	2001

المصدر: بناءا على معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير.

عند تفحصنا لنفقات التشغيل خلال الفترة 1990-2012 نلاحظ أنها تتزايد من سنة لأخرى، ويعود هذا الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها المهام الأساسية المتعلقة بها كالشغيل المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية والتعليم والصحة.

المنحنى رقم(11): يمثل تطور نفقات التشغيل خلال الفترة(1990-2012).



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول (18).

يوضح المنحنى أعلاه أن نهاية التسعينات كانت الانطلاقة لتزايد حجم نفقات التشغيل حيث كان حجمها ينمو بوتيرة متسارعة خاصة خلال الفترة الممتدة بين 1991-2005 انتقلت نفقات التشغيل من 158 مليار دج سنة 1991 إلى 1241 مليار دج سنة 2004، ثم قفزت من 1233 مليار دج سنة 2005 إلى 2290 مليار دج سنة 2008

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

لنتضاعف مرة أخرى بعد مراجعة الأجور سنة 2008 حيث بلغت 4783 مليار دج سنة 2012، ويعود ذلك إلى اتساع وتزايد المهام الموكلة للدولة خاصة الأساسية منها كتلك المرتبطة بالدفاع، التعليم، الصحة وكذا تسيير الإدارات فضلا عن التزام الدولة الجزائرية بتنفيذ جملة من الإصلاحات الهيكلية في إطار الاتفاقيات المنعقدة بينها وبين الهيئات الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني: تحليل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).

يمكن توضيح تطور نفقات التجهيز من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(19): تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2012)

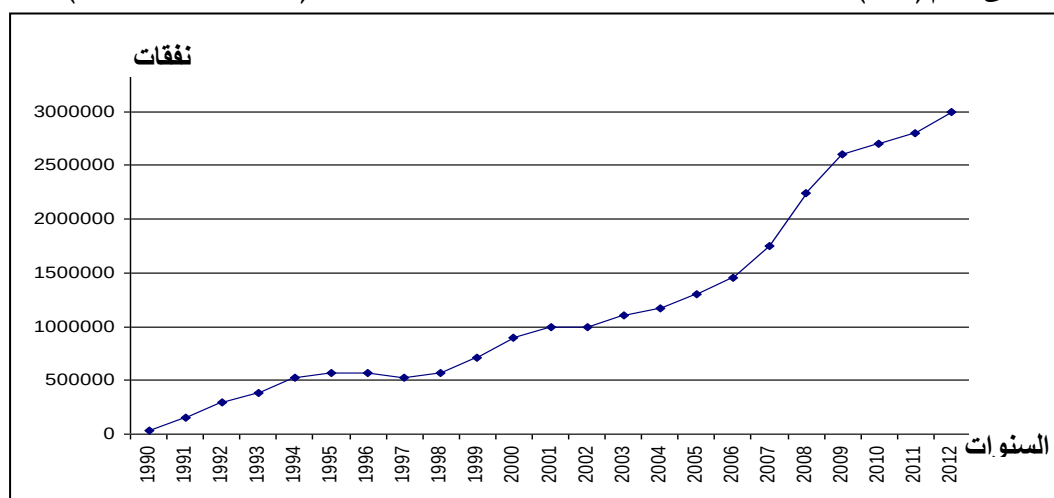
الوحدة: ملايين الدينارات.

السنة	نفقات التجهيز	السنة	نفقات التجهيز
1990	45.600	2002	502.310
1991	74.800	2003	567.500
1992	144.000	2004	618.790
1993	185.210	2005	872.540
1994	247.200	2006	1.091.380
1995	285.923	2007	1.552.180
1996	292.800	2008	1.897.984
1997	275.700	2009	1.944.550
1998	245.700	2010	1.921.440
1999	265.800	2011	1.974.363
2000	318.940	2012	2.275.539
2001	434.060		

المصدر: بناءا على معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير.

عند دراستنا لنفقات التجهيز خلال الفترة 1990-2012 نلاحظ أنها، تتزايد من سنة لأخرى وبدأت تعرف تحسنا خاصة بعد سنة 2005، ولكن مقارنة مع نفقات التسيير فنجد أن نفقات التجهيز أقل منها من حيث حجم النفقات الموزعة عليهما.

المنحنى رقم (12): يمثل تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2012).



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (19)

يوضح المنحنى (12) أن نهاية التسعينات كانت الانطلاقة لتزايد حجم نفقات التجهيز حيث كان حجمها ينمو بوتيرة متزايدة خاصة خلال الفترة من 2000 و 2005.

حيث شهدت هذه النفقات نموا متوافقا مع نفقات التشغيل من حيث المنحى لكن بصفة أقل من حيث الحجم، تناسبا مع السياسة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، حيث حافظت نفقات التجهيز على نفس الحجم تقريبا خلال التسعينات فانتقلت من 185 مليار دج سنة 1993 إلى 266 مليار دج سنة 1999، نتيجة تخلي الدولة عن بعض المشاريع الكبرى التي لم تنتهي الأشغال بها في الآجال المحددة متأثرة في ذلك بالمديونية الخارجية وتقلبات أسعار البترول لترتفع بعد ذلك من 434 مليار دج سنة 2001 إلى 2275 مليار دج سنة 2012، أين رصدت الجزائر أغلفة مالية معتبرة لتجسيد المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية والمشاريع الكبرى سعيا منها لإنعاش الاقتصاد وتحسين معدلات النمو بعد تحسن مواردها.

المطلب الثالث: تطور نسبة نفقات التشغيل والتجهيز من إجمالي النفقات العمومية في الجزائر (1990-2012).

سنقوم بعرض تطور نسب نفقات التشغيل والتجهيز من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (1990-2012).

الفرع الأول: تطور نسبة نفقات التشغيل من إجمالي النفقات العمومية خلال الفترة (1990-2012).

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

يمكن توضيح تطور نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة من خلال الجدول الموالي: ⁽¹⁾

الجدول (20): تطور نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العمومية خلال الفترة (1990-2012).

الوحدة: نسبة مئوية %.

السنة	نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة	السنة	نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة
1990	66,47	2002	67,40
1991	67,87	2003	67,21
1992	65,72	2004	66,73
1993	61,14	2005	58,55
1994	57,20	2006	57,09
1995	62,36	2007	51,42
1996	66,48	2008	54,68
1997	70,70	2009	53,69
1998	74,69	2010	58,74
1999	74,30	2011	66,27
2000	73,42	2012	67,76
2001	70,51		

المصدر: بناء على معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن نفقات التسيير خلال الفترة (1990-1999) ارتفعت إلى حد أقصى من إجمالي النفقات العامة بـ 74,69% سنة 1998 بخلاف

¹ -نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العمومية خلال السنة t = (نفقات التسيير خلال السنة t / إجمالي النفقات العمومية خلال السنة t) × 100

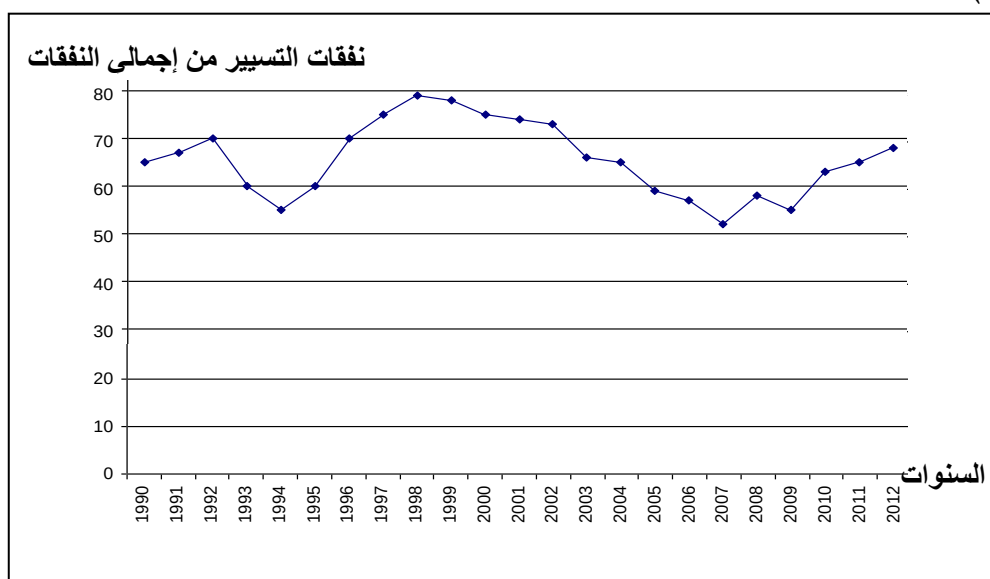
الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

السنوات السابقة للفترة، وهذا راجع لأثر الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

أما خلال الفترة 2000-2009، نلاحظ أن نسبة نفقات التشغيل بالنسبة لإجمالي النفقات العامة في انخفاض مستمر، حيث انخفضت هذه النسبة من 74,69% سنة 1998 إلى 53,36% سنة 2009، في حين ومن الملاحظ بين الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012 عاودت الارتفاع من جديد حيث بلغت سنة 2012 نسبة قدرها 67,76%.

أما إذا نظرنا إلى نفقات التشغيل كقيمة مطلقة نجدها في تزايد مستمر، حيث ارتفعت من 725 مليار دج سنة 1998 إلى حوالي 4782 مليار دج سنة 2012، ولا تزال نفقات التشغيل من حيث حجمها في نمو وارتفاع.

المنحنى رقم (13): تطور نسبة نفقات التشغيل من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (1990-2012).



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (20).

انطلاقاً من المنحنى أعلاه يلاحظ أن نفقات التشغيل تمثل النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العمومية، إذ تراوحت خلال الفترة 1990-2012 بين 51% و75% وبلغت في المتوسط ما يفوق 63%، أي أكثر من نصف إجمالي النفقات العمومية حيث تناقصت النسبة لفتترات معينة وتزايدت لفتترات أخرى، حسب ما يوضحه المنحنى السابق.

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

الفرع الثاني: تطور نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 1990-2012.

تطورت نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة على النحو التالي كما يوضحه الجدول الموالي: (1)

الجدول (21): تطور نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 1990-2012.

الوحدة: نسبة مئوية %.

السنة	نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة	السنة	نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة
1990	33,90	2002	32,60
1991	32,13	2003	32,79
1992	34,28	2004	33,27
1993	38,86	2005	41,45
1994	42,80	2006	42,91
1995	37,64	2007	48,58
1996	33,52	2008	45,31
1997	29,30	2009	46,30
1998	25,31	2010	41,25
1999	25,70	2011	33,72
2000	26,58	2012	32,23
2001	28,49		

المصدر: بناء على معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير.

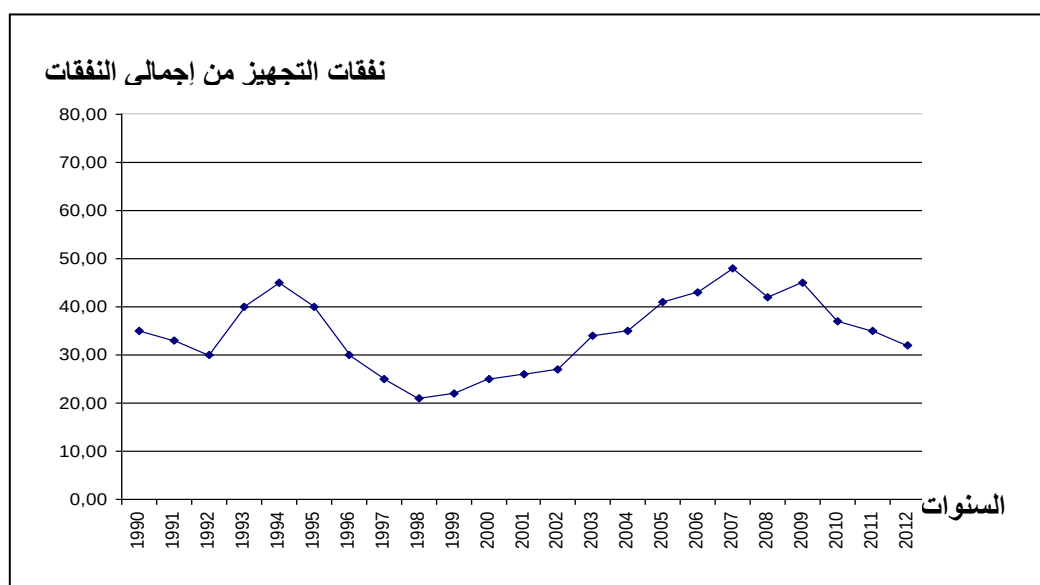
من خلال الجدول أعلاه، وعند دراستنا لنفقات التجهيز خلال الفترة 1990-2012 نلاحظ أن نسبتها أقل من نفقات التسيير، لكن هذه النسبة بدأت تعرف تحسنا وذلك

¹ -نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العمومية خلال السنة t = (نفقات التجهيز خلال السنة t / إجمالي النفقات العمومية خلال السنة t) × 100

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

بعدها كانت تمثل 33,53% من إجمالي النفقات العامة سنة 1990، أصبحت تمثل 41,45% سنة 2005، ثم انتقلت هذه النسبة إلى 48,58% سنة 2007 حيث كانت تمثل الحد الأقصى، ثم تراجعت لحد أدناه 32,23% سنة 2012، وقد سجلت نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة أدنى انخفاض لها سنة 1998 بنسبة 25,31% أما عن متوسط نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (1990-2012) فقد وصلت إلى 36%.

المنحنى رقم(14): يمثل تطور نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (1990-2012).



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (20).

من خلال المنحنى يمكن تقسيم تطور نفقات التجهيز وفق الفترات التالية، خلال الفترة 1990-1999 نلاحظ أن نفقات التجهيز سجلت أدنى انخفاض في 1998 بنسبة 25,31% من إجمالي النفقات العامة مقارنة بالسنوات السابقة، ويمكن تفسير ذلك نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت بعد تقلبات أسعار البترول خلال سنة 1998 وخلال الثلاثي الأول من سنة 1999 بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لوقف بعض الأشغال الكبرى التي شرع في إنجازها ميدانيا ولم تنته الأشغال بها في الوقت المحدد.

أما خلال الفترة 2000-2004 نلاحظ أن نفقات التجهيز بدأت في الارتفاع من سنة إلى أخرى، حيث بلغت نسبتها من إجمالي النفقات العامة 26,58% سنة 2000 ثم

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

انتقلت سنة 2004 إلى نسبة 33,27% من إجمالي النفقات العامة، ويرجع السبب في ذلك إلى برنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تبنتها الحكومة سنة 2001 في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

أما الفترة 2005-2009 تميزت بمعدل ارتفاع أسرع لنفقات التجهيز حيث بلغت سنة 2005 نسبة 41,45% من إجمالي النفقات العامة، بينما ارتفعت سنة 2009 إلى نسبة 46,64% من إجمالي النفقات العامة، ويرجع السبب إلى الجهد الميزاني المخصص لإنعاش النشاط الاقتصادي من خلال مختلف برامج الإنفاق العام ونخص بالذكر البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

أما الفترة 2010-2012 تميزت بتراجع لنفقات التجهيز، حيث انخفضت بنسبة 41,25% من إجمالي النفقات العامة سنة 2010 مقارنة مع سنة 2009، حتى بلغت 32,33% من إجمالي النفقات العامة سنة 2012، وهذا راجع إلى الاهتمام بنفقات التسيير وارتفاع حجم الإنفاق العام عليها.

المطلب الرابع: توزيع نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2000-2012.

سيتم التعرض لتوزيع نفقات التسيير تبعا لطبيعتها وتوزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات خلال الفترة 2000-2014.

الفرع الأول: توزيع نفقات التسيير حسب طبيعتها.

يمكن توضيح توزيع نفقات التسيير حسب طبيعتها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(22): توزيع نفقات التسيير حسب طبيعتها خلال الفترة (200-2012).

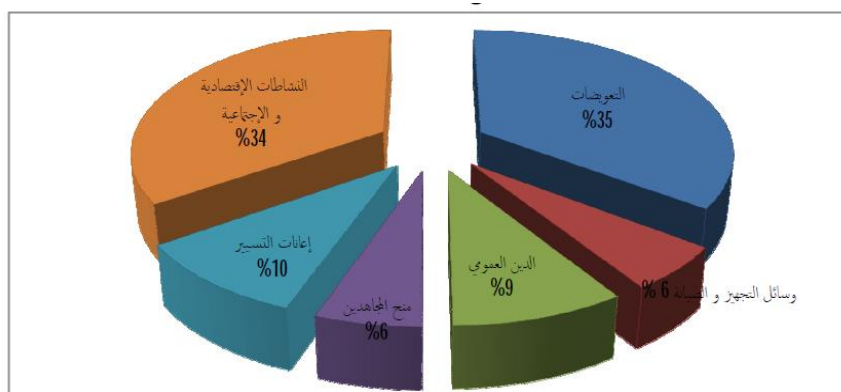
الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

نفقات التسيير	النشاطات الاقتصادية	إعانات التسيير	منح المجاهدين	الدين العمومي	وسائل التجهيز و الصيانة	التعويضات	
880970	214200	58970	59800	204000	61500	282500	2000
1037720	271100	73200	56120	243800	66600	326900	2001
1038630	328300	88400	77330	139600	68800	336200	2002
1163420	400100	102100	62100	161220	63400	374500	2003
1241240	362000	113300	74400	177600	71640	442300	2004
1232540	422500	125740	74100	81600	76000	452600	2005
1451970	525100	142100	91030	107200	95700	490840	2006
1642730	606000	165200	102410	91100	93900	584120	2007
2290416	999500	209400	99900	89100	111700	780816	2008
2255130	874700	236500	115730	86500	112500	829200	2009
2736180	960500	316000	148280	50700	121800	1138900	2010
3879206	1476691	562128	163192	47687	186283	1443225	2011
4782634	1948843	614114	205328	44925	199152	1770272	2012

المصدر: بناء على معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير.

وهو ما يبينه الشكل الآتي:

الشكل رقم (13): توزيع نفقات التسيير حسب طبيعتها.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (22).

تستحوذ التعويضات والنفقات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية أكبر حصة من نفقات التسيير، حيث يشكلان لوحدهما أكثر من نصفها بنسبة 69% من نفقات التسيير، إذ بلغ متوسط نسبتهما من إجمالي نفقات التسيير 35% و 34% على التوالي خلال الفترة 1990-2012، أما كل من إعانات التسيير والدين العمومي فيمثلان

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

بنسبة 10% و 9% على التوالي، أي بمتوسط من إجمالي نفقات التشغيل ما يقارب نسبة 10% لكليهما، لتأتي كل من وسائل التجهيز ومنح المجاهدين بنسبة 6% و 6% على التوالي أي بمتوسط نسبة 6% من إجمالي نفقات التشغيل.

الفرع الثاني: توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات.

يمكن توضيح توزيع نفقات التجهيز حسب طبيعتها في الجدول الموالي:

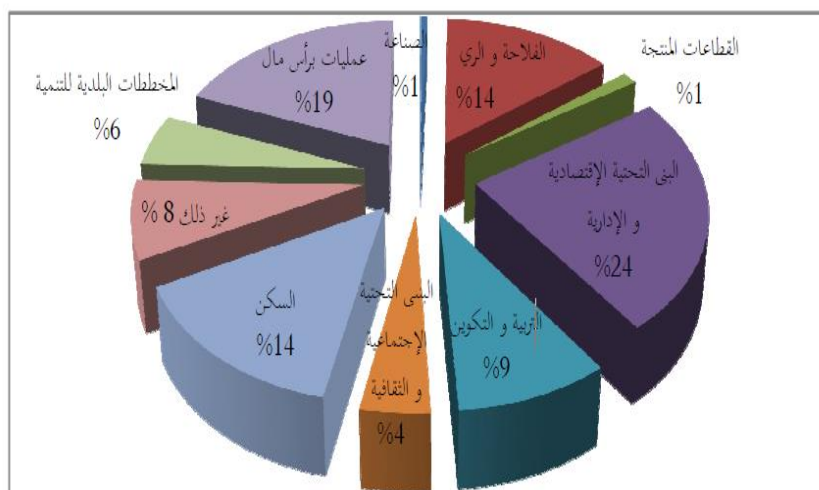
الجدول (23): توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2012).

السنوات	الصناعة	الزراعة والري	القطاعات المنتجة	البنية التحتية الاقتصادية والإدارية	التربية والتكوين	البنية التحتية الاجتماعية والثقافية	السكن	غير ذلك	المخططات البلدية للتنمية	المجموع الفرعي	عمليات برأس مال	مجموع نفقات التجهيز
2000	7300	43100	2000	63800	38800	12300	69500	22500	30900	290200	28740	318940
2001	6400	59600	7500	84600	53500	15900	78000	27100	36100	368700	65360	434060
2002	7600	102400	8600	94200	56000	27400	88400	22600	41100	448300	54010	502310
2003	5900	83500	12400	102300	60000	31500	74900	27400	43100	441000	126500	567500
2004	200	97500	9900	101200	61800	30800	65900	39200	27900	434400	184390	618790
2005	100	138500	12100	185200	84500	35600	67500	66800	37200	627500	245040	872540
2006	100	181600	11600	163900	84100	32900	89700	79500	51100	794500	296880	1091380
2007	200	199000	15000	434800	126200	41800	184700	96600	79300	1177600	374580	1552180
2008	0	247400	21400	619600	135700	54900	187600	93300	78900	1440800	457184	1897984
2009	100	282300	17200	484200	144900	68500	230800	119900	77600	1425500	519050	1944550
2010	200	294500	15300	495400	153500	71200	293500	119600	65300	1508500	412940	1921440
2011	166	204186	27098	704599	137902	89198	271419	312462	64450	1820480	153883	1974363
2012	622	185011	24189	628509	146936	112156	614065	455644	61860	2228992	46547	2275539

المصدر: بناء على معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير

حيث يوزع هذا النوع من النفقات مثلما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (14): توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (23).

من الملاحظ أن الإنفاق العام على البنى التحتية الاقتصادية والإدارية يمثل الصدارة في نفقات التجهيز، إذ بلغ متوسط نسبة الإنفاق على هذا القطاع من إجمالي نفقات التجهيز خلال الفترة 2000 - 2012 حوالي 24%، متبوعا بعمليات رأس المال بنسبة 19% كما خصصت الدولة خلال هذه الفترة نسبة 14% لكل من قطاعي السكن والزراعة والري، ليأتي بعد ذلك ما أنفق على قطاع التربية والتكوين خلال الفترة 2000-2012، حيث رصد لذلك ما نسبته 9% من نفقات التجهيز، إضافة إلى ما استهلكته مخططات البلدية للتنمية وكذا البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية فكانت النسبة لهما خلال الفترة 2002-2012 من إجمالي نفقات التجهيز 6% و4% على الترتيب، كما يمكن وصف الحصة المخصصة للقطاعات المنتجة والصناعة بالزهيدة حيث بلغت النسبة لكل منهما 1%.

المبحث الثالث: تحليل أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990_2012)

المطلب الأول: علاقة النفقات العامة بالجباية البترولية .

تتأثر السياسة الإنفاقية لأي دولة بالوضعية الاقتصادية السائدة فيها ومن ثم بمواردها المالية وإمكانياتها، إذ يجب أن تغطي مختلف النفقات العامة التي تصرفها بإيراداتها العامة، فالجزائر مثلا تعتمد في تمويل نفقاتها العامة بالأساس على الجباية البترولية التي تمثل أكثر من نصف إجمالي الإيرادات العامة، مما يدفع

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

البحث عن علاقة بين هذه الأخيرة والنفقات العامة في الجزائر، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(24): نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).

الوحدة:مليون دينار.

السنوات	النفقات العامة	الجباية البترولية	نسبة التغطية%
1990	136000	74400	54.71
1991	232800	161600	63.42
1992	420131	193800	46.13
1993	476627	179218	37.60
1994	577603	222176	34.47
1995	759617	336148	44.25
1996	883300	496200	55.86
1997	940900	570800	60.67
1998	970700	378700	39.01
1999	1034400	560100	54.15
2000	1199910	720000	60.01
2001	1471780	840600	57.11
2002	1540940	916400	59.47
2003	1730920	836100	48.30
2004	1860030	862200	46.35
2005	2105080	899000	42.71
2006	2543350	916400	36.03
2007	3194910	973000	30.45
2008	4188400	1715400	40.36
2009	4199680	1927000	42.80
2010	4657620	1501700	32.24
2011	5853569	1529400	26.12

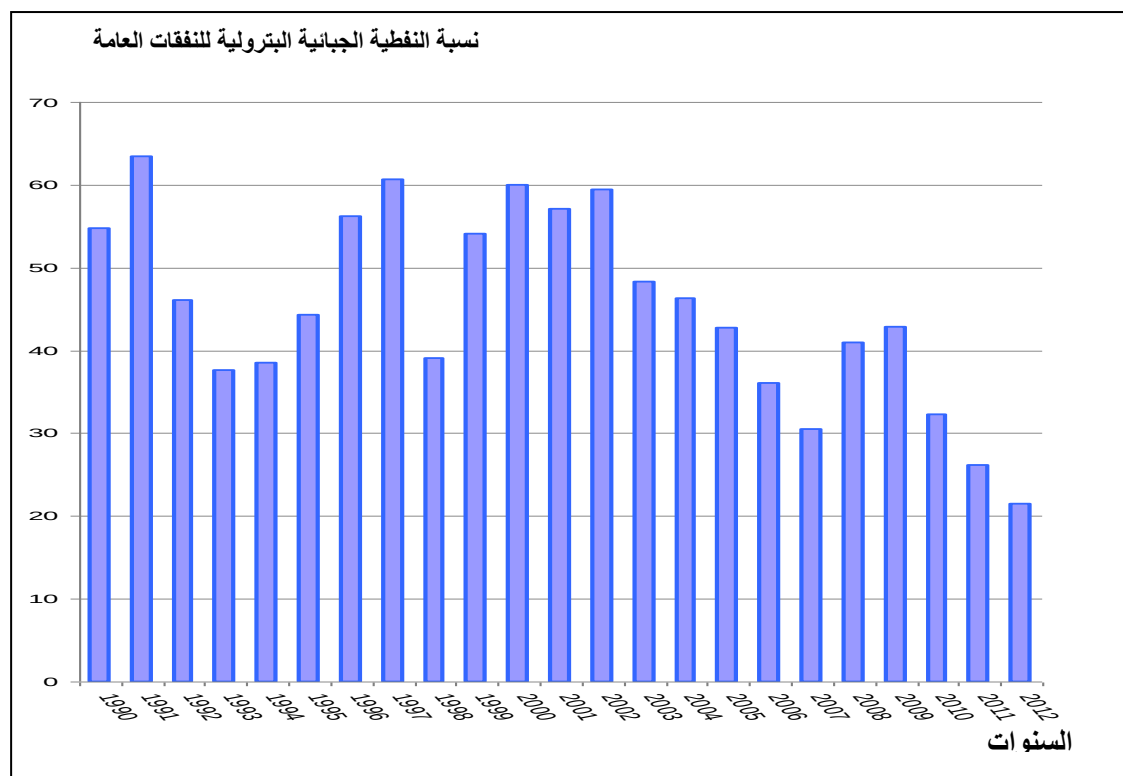
الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

21.52	1519040	7058173	2012
-------	---------	---------	------

المصدر: بناءا على معطيات وزارة المالية ، المديرية العامة للتقدير.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات بنسبة معتبرة جدا، فخلال الفترة (1990-2012) انحصرت نسبة التغطية ما بين 20% و 64% وهي نسبة معقولة كون الجباية البترولية أهم مورد لإيرادات الدولة، وذلك نتيجة أن صادرات المحروقات تشكل معظم الصادرات حيث بلغت صادرات المحروقات مثلا 2006 ما قيمته 59.60 مليار دولار وإجمالي الصادرات 60.59 مليار دولار أي نسبة 98.36%، والشكل الموالي يوضح لنا أكثر.

الشكل رقم (15) : نسبة النفطية الجبائية البترولية للنفقات العامة خلال الفترة (1990 - 2012)



من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (24)

كانت نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر هامة جدا بين سنتي (1990-2002) لتتراوح بين 35% و 60% الأمر الذي يمكن وصفه بالطبيعي لأن الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصادا ريعيا يعتمد في تحميل موارده على صادرات المحروقات، في حين شهدت السنوات الأخيرة تراجع نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة بعدما توجه اهتمام الدولة الجزائرية إلى تنويع مصادر

الدخل بدعم القطاعات المنتجة وتشجيع الاستثمار الخاص قصد تطوير وتنويع الصادرات خارج القطاع المحروقات.

المطلب الثاني: تحليل أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990_2012)

1_ الناتج المحلي الخام (PIB):

تستخدم هذه الكمية المجمعة كرقم قياسي للنشاط الاقتصادي لقياس مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة، هذه الطريقة تسمح لنا إذن بالحصول على قياس الإنتاج الكلي لمختلف السلع، فتؤهلها عادة لقياس الناتج الحقيقي الاقتصادي.

ويعطي الناتج المحلي الخام صورة أولية عن مستوى الأداء الاقتصادي، كما يستخدم هذا الناتج والتغيرات فيه كمعيار للنمو الاقتصادي.

2_ النفقات العامة (G):

كما أشرنا إليه في المبحث السابق، سوف نتطرق إلى نوعين من النفقات العامة، نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث ننطلق من فكرة أن كلا النوعين يؤثر في الإنتاج الكلي.

تحليل وصفي لأثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر:

بعدما تطرقنا في المباحث السابقة إلى التطورات التي حصلت في النمو الاقتصادي والنفقات العامة، سنحاول في هذه الفترة من البحث محاولة معرفة أثر النفقات على نمو الاقتصاد الوطني المعبر عنه في هذه الدراسة بمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الخام الذي يمثل بدوره حجم الإنتاج الكلي.

ويمكن توضيح حصة النفقات من الناتج المحلي الخام باعتباره من أهم المجمعات الاقتصادية في المحاسبة الوطنية من خلال الجدول الموالي:

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (25): حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الخام خلال الفترة
(1990-2012)

(الوحدة: ملايين الدينارات)

السنة	النفقات العامة(*)	الناتج المحلي الخام(**)	نسبة النفقات من الناتج المحلي الخام %
1990	136000	554388	24.53
1991	232800	862133	27
1992	420131	1074696	39.09
1993	476627	1189725	40.06
1994	577603	1487404	38.83
1995	759617	2004995	37.88
1996	888300	2570029	34.36
1997	940900	2780168	33.84
1998	970700	2830491	34.29
1999	1034400	3238198	31.94
2000	1199910	4123514	29.09
2001	1471780	4227113	34.81
2002	1540940	4521773	34.07
2003	1730920	5247483	32.98
2004	1860030	6135917	30.31
2005	2105080	7543965	27.90
2006	2543350	8460500	30.06
2007	3194910	9408287	33.95
2008	4188400	11042838	37.92
2009	4502380	10225479	41.07
2010	4657620	11991652	38.84
2011	5853569	14519834	40.31
2012	7058173	15843013	44.55

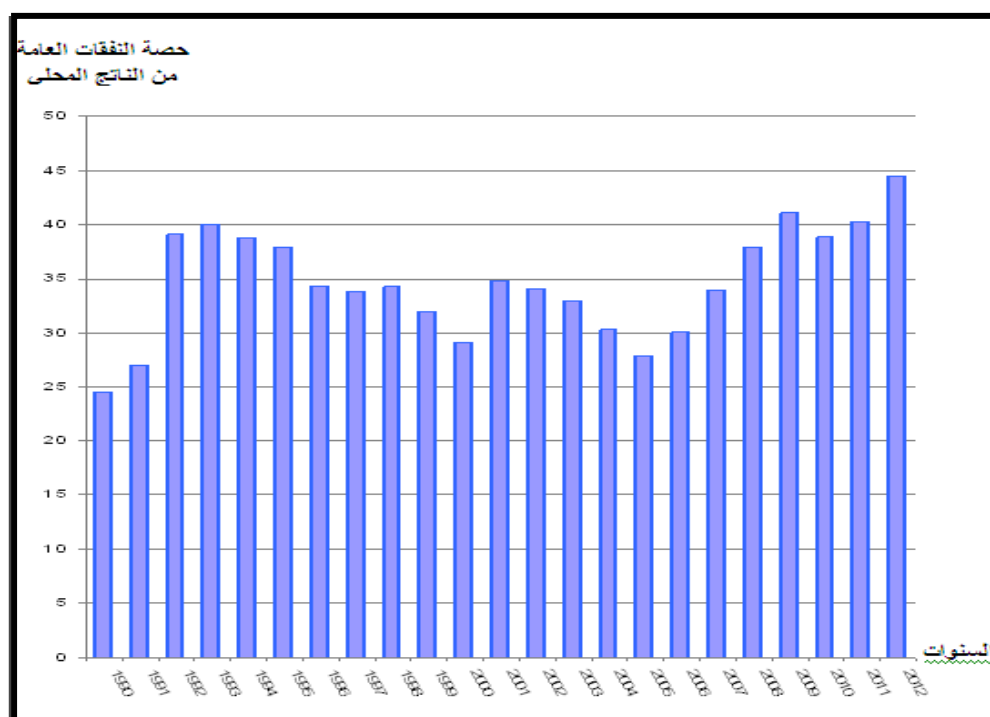
المصدر: (*) - بناء على معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير.

(**) - بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن حصة النفقات العامة في الجزائر من الناتج المحلي الخام محصورة ما بين 24% و 44,95 % فبعد أن كانت حصة النفقات 24,53 % سنة 1990، شهدت ارتفاعا إلى نسبة 44,55 % سنة 2012 حيث تعتبر كما يشير إليه الشكل رقم (24) أعلى نسبة سجلتها خلال فترة الدراسة 1990-2012.

الشكل رقم (16): يمثل حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الخام للفترة (1990-2012)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (25)

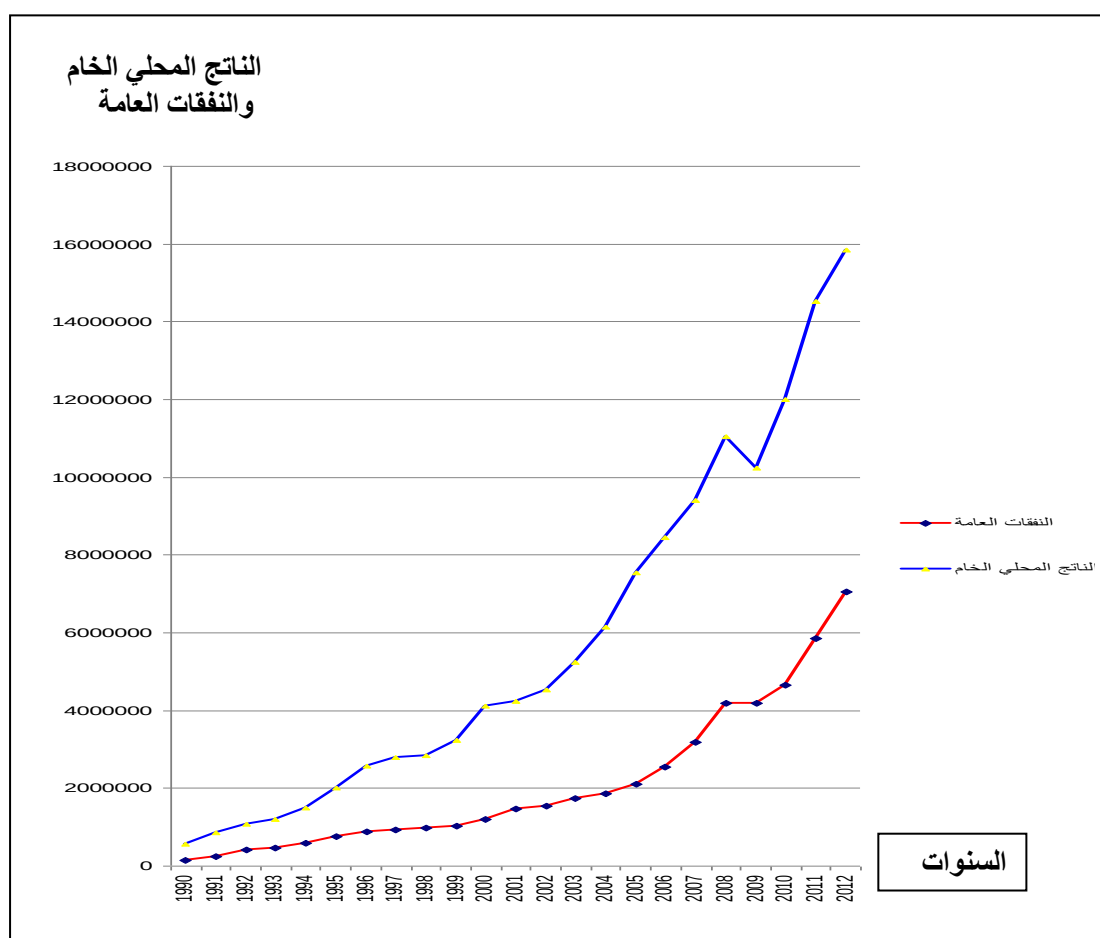
وتمثل النفقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الخام إلا أن هذه النسبة كما يبينه المنحنى السابق متذبذبة نوعا ما في بعض مراحل هذه الفترة، لكن إذا نظرنا إلى هذه النسبة كقيمة مطلقة نجدها في تزايد مستمر.

ونستطيع القول بأن ارتفاع نسبة النفقات الكلية في السنوات الأخيرة (2001-2012) يرجع إلى سياسة الإنفاق التوسعية المنتهجة من طرف الحكومة (مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي و برنامج توظيف النمو)، من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين أدائه، وذلك

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

باستغلال الانفراج المالي التي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات.

وحتى يتسنى لنا بشكل واضح، ملاحظة أثر تطور النفقات العامة بالنسبة إلى نمو الناتج المحلي الخام، نستعين بالمنحنى البياني التالي:
المنحنى رقم (15): تطور النفقات العامة والناتج المحلي الخام خلال الفترة (1990-2012)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (25)

يظهر جليا أن المنحنيان أخذوا على العموم نفس الاتجاه التصاعدي الأمر الذي يؤكد بطبيعة الحال على وجود علاقة طردية بين المتغيرين وبالأخص في الآونة الأخيرة (2001-2012) أين تبنت الدولة برامج مكثفة للإنفاق العام فبالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت هذه الفترة، وخاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، فإنه يمكن القول بأن برامج الإنفاق المنتهجة

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

ساهمت نوعا ما في إعادة الإنعاش إلى نشاط الاقتصاد الوطني، من خلال مخصصات الإنفاق التي أدرجت في إطارها والتي اعتبرت جد مهمة بحكم أنها تلت مرحلة صعبة مرت بها الجزائر.

لكن ومن خلال التأمل في معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال هذه الفترة، نجد أنها كانت على العموم متواضعة بالنظر إلى الظروف الإيجابية والإمكانيات الضخمة المخصصة مع إقرار كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو طوال هذه الفترة، حيث كما ذكرناه سابقا فقد سجلت معدلات النمو انخفاضات متتالية طوال الفترة (2005-2009) ويرجع ذلك بالأساس إلى انخفاض معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب على المحروقات بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007.

بينما سجلت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا وبلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت بـ 10,5 % وذلك راجع للأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية.

المطلب الثالث: تقييم برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2012.

ساهمت برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 6%، إذ ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو في إعادة بعث النشاط الاقتصادي، لكن ذلك لم يخل من العديد من السلبيات والتي كان لها الأثر الكبير في الحد من أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي المحقق بالنظر إلى قيمتها، ويمكن إبراز أهم الإيجابيات والسلبيات حول برامج الإنفاق العام في الجزائر كما يلي:

1- ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 في تحقيق متوسط معدل نمو قدر بـ 5,5 % خارج قطاع المحروقات و 4,8 % كمتوسط معدل نمو للناتج المحلي الحقيقي بعد أن كان لا يتجاوز 3,2% خلال

الفترة 1995-2000، وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي ولده مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيقه، في حين أن البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 6,6% خلال الفترة 2005-2009 أي بنسبة أكبر مما قد حقق خلال الفترة 2001-2004 من قبل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وهذا ما يؤكد على استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد الإنفاق العام.

2- شهد تطبيق برامج الإنفاق العام في الجزائر عدة نقائص وعيوب فيما يخص عدم احترام مواعيد وأجال تنفيذ المشاريع المقترحة، إضافة إلى ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما قد خصص لها في الميزانية الأولية وهذا ما يدل على غياب الرشادة في الإنفاق العام وسوء التسيير والتنفيذ حيث أن تنفيذ تلك البرامج والمشاريع لم يكن قائما على مبدأ تحليل التكاليف والإيرادات، مما أدى إلى تبذير الموارد المالية بشكل أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

3- هشاشة نظام الاستثمارات العامة في الجزائر والذي يتميز بـ:

- سوء اختيار نوعية المشاريع.
- ارتفاع تكاليف المشاريع.
- ضعف الدراسات التقنية للمشروعات.
- ضعف الأطر الرقابية المؤسسية والتنظيمية.
- التفاوت في تغطية مناطق وجهات الوطن.
- غياب التنسيق بين المصالح والجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع بسبب تعدد المسؤولين على تنفيذها.
- الاستناد إلى طريقة تنفيذ المشاريع "مشروع بمشروع" والتي تؤدي في الغالب إلى سوء التسيير وتبذير الموارد.
- حيث تميزت استثمارات قطاع خارج المحروقات بنوع من الاستقرار والثبات، إذ بلغ معامل الاختلاف لها خلال الفترة 2001-2004 حوالي 0,27 مقارنة

الفصل الرابع.....أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

باستثمارات قطاع المحروقات التي تميزت بديناميكية أعلى ببلوغ معامل الاختلاف لها 0,44 وذلك يشير إلى حد كبير إلى سبب ارتفاع معدلات النمو في قطاع المحروقات عنها في قطاع خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2004، أما استثمارات القطاع العام فتميزت بنوع من عدم الثبات والاستقرار خلال الفترة المعنية ببلوغ معامل الاختلاف لها 0,53 مقارنة لاستثمارات القطاع الخاص التي تميزت على العموم بالثبات بمعامل اختلاف قدر بـ 0,18 وذلك ما يفسر من جهة تعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالجزائر ومن جهة أخرى عدم وجود مناخ استثماري محفز للقطاع الخاص.

وقد قدرت مهلة التأخير الزمني لأثر الاستثمارات العامة في الجزائر على النمو الاقتصادي بسنة واحدة، ومن ثم فإن معامل رأس المال الحدي الذي يقيس مدى كفاءة الاستثمارات هو عبارة عن حاصل قسمة التغير في الاستثمار خلال الفترة t على النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة $t+1$ ، وقد قدر معامل رأس المال الحدي في الجزائر للفترة 2001-2004 حوالي 4,7 وهو معدل منخفض مقارنة بما قد سجل خلال الفترة 1996-1999 والمقدر بـ 9,5 كما قدر معامل رأس المال الحدي في قطاع خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2004 بـ 4,9 وهو أقل مما قد قدر خلال الفترة 1996-1999 أين سجل ما قيمته 9,1، وهذا ما يدل على تحسن الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات في الفترة 2001-2004 مقارنة بالفترة السابقة لها.

ويرجع انخفاض معامل رأس المال الحدي خلال الفترة 2001-2004 إلى تحسن المحيط الاستثماري بالدرجة الأولى مقارنة بما كان عليه في الفترات السابقة، إذ أن عودة الاستقرار السياسي سمح بانتعاش النشاط الاقتصادي وخلق المزيد من الفرص الاستثمارية، وهذا ما مكن من استغلال أكبر للموارد وبشكل أكفأ خاصة مع بداية الإصلاحات في القوانين والتنظيمات وكذا في كل من قطاعي: النقل والاتصالات.

4- إن أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يكون حسب الفكر الكينزي نتيجة استجابة جانب العرض للطلب المتزايد والمتولد عن تلك البرامج

الإنفاقية العامة، حيث أن الهدف منها بالأساس هو انتعاش نشاط الجهاز الإنتاجي نتيجة تنشيط الطلب الكلي الذي يعد انخفاضه أهم سبب للركود الاقتصادي، لكن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالأساس ليست مشكلة نقص في الطلب الكلي بقدر ما هي مشكلة ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم كفاءته، وبالتالي فإن تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي أو البرنامج التكميلي لدعم النمو لن يؤثر بالشكل اللازم على النمو الاقتصادي لأن تلك الزيادة في الطلب الكلي المتولدة عن كلا البرنامجين ثم تلبيتها عن طريق الواردات، إذ ارتفعت خلال الفترة 2001-2008 بحوالي 300% وهو ما يبرز حجم الطلب المتسرب إلى خارج الاقتصاد المحلي نتيجة عدم كفاءة وقلة مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر، وهذا ما أدى إلى ضعف تأثير برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالنظر إلى قيمتها المالية المرتفعة.

5- إن استهداف التأثير الإيجابي لأي سياسة اقتصادية كانت يتطلب بالأساس وضع أهداف معينة واستراتيجيات محددة المعالم والأسس وفق أولويات قطاعية معينة يملئها الوضع الاقتصادي الراهن، لكن تطبيق برامج الإنفاق العام في الجزائر شهد استهداف مجموعة من الأهداف المتعددة بشكل أثر على تخصيص وتوزيع الموارد بين القطاعات، ومن ثم على فعاليتها في تحقيق ما هو مطلوب، إذ أن غياب استراتيجيات واضحة وكذا غياب أجهزة مؤهلة لوضع الدراسات التقنية وفي تنفيذ ومراقبة البرامج والمشاريع أدى إلى ضعف فعالية هذه البرامج على النشاط الاقتصادي وطغى عليها سوء التسيير وهدر الأموال العمومية.

6- تباطؤ مسار الإصلاحات الاقتصادية خلال فترات تطبيق البرامج، إذ أن حرص الدولة على تطبيق برامج الإنفاق العام والتي تركزت في معظمها في شكل استثمارات عامة، لم يرافقه نفس الحرص على تنفيذ عديد الإصلاحات سواء كانت في القطاع الضريبي، البنكي والقانوني، وهو ما خلق نوعا من عدم القدرة على التكيف مع المتغيرات الدولية وعدم الفعالية للبرامج المقترحة تنفيذها، إذ كان من المفروض تسريع وتيرة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بشكل يوازي

أو يفوق تطبيق المشاريع والبرامج المتعددة قصد ضمان فعالية أكبر لهذه البرامج في التأثير على النشاط الاقتصادي، ومن ثم فتح المجال أمام المزيد من البرامج في ظل أجهزة إدارية، قانونية ومالية حديثة، بدل البدء في إصلاح قطاع ما وتنفيذ برامج خاصة بقطاعات أخرى، ثم البدء في إصلاح قطاع ما وتنفيذ برامج أخرى وهي سياسة عشوائية لن تؤدي إلى أي نتيجة تذكر.

7- بشكل عام فإن الإنفاق العام المتزايد في الجزائر لم يؤثر بشكل سلبي على نشاط القطاع الخاص سواء من ناحية الاستهلاك أو الاستثمار، ذلك يعود من جهة إلى قلة الوعي المصرفي لدى الأفراد وغياب سوق مالي نشط لذلك فإن زيادة دخول الأفراد توجه إلى الاستهلاك وليس إلى استثمارها في السوق المالي في شكل أوراق مالية، كما أن تمويل الإنفاق العام كان عن طريق تراكم الادخار الوطني وليس عن طريق الاقتراض الذي يدفع إلى رفع معدلات الفائدة وخفض الاستثمار الخاص.

خاتمة الفصل الرابع.

حاولنا من خلال هذا الفصل معرفة أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، وذلك باستعمال التحليل الوصفي لكل من النفقات العامة والنمو الاقتصادي والذي من خلاله تم تحليل النمو العام وتحليل نمو أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر وتحليل النفقات العامة بشكل عام وبشقيها (نفقات التشغيل والتجهيز) بالإضافة إلى تقييم البرامج الإنفاقية خلال الفترة المدروسة، ومن بين النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل :

-أن الفترة الممتدة بين 1990-1994 شهدت معدلات نمو عام ضعيفة مما انعكس على نمو القطاعات الاقتصادية، ليتحسن بين سنتي 1995 و 2005 وتراجع بين سنتي 2007 و2009 في حين شهد النمو خارج قطاع المحروقات خلال هذه الفترة تحسنا ضئيلا لا سيما في قطاع البناء والأشغال العمومية، ليعرف النمو انطلاقا من سنة 2009 تحسنا طفيفا في مستواه العام أو في قطاعي الصناعة خارج المحروقات والفلاحة.

-زيادة حجم الإنفاق بشكل متسارع خاصة بين سنتي 1999-2012، حيث أخذت نفقات التشغيل والتجهيز نفس المنحى الذي عرفه الإنفاق العام، حيث تزايد حجم كل منهما بعد سنة 1999.

في الأخير يمكننا القول أن هناك عوامل كثيرة تؤثر على النمو الاقتصادي وتعتبر النفقات العامة بشقيها من أهمها، وهذا راجع إلى تأثيرها الإيجابي رغم أنه لا يؤدي إلى تعزيز هذا النمو بنسبة كبيرة.

الخاتمة العلمية

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا ضروريا باعتباره يمثل الحلقة المكملة لنشاط القطاع الخاص، إذ لم يعد الجدول قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية من عدمه، بقدر ما هو يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشملها، ويعتبر الإنفاق العام الشكل الرئيسي لتدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي، وهو يبرز كسمة غالبية في اقتصاديات دول العالم بحكم أنه يعنى بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي معا.

وتلعب سياسة الإنفاق العام دورا مهما لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي ومن ثم فهو يشير على العموم إلى جملة من المؤشرات التي تنعكس من خلاله، وتبرز أهمية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال كونه مكونا هاما للطلب الكلي.

إن الهدف من دراستنا هذه هو محاولة معرفة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2012، وتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المتعلقة به انطلاقا من المفاهيم الأساسية.

وبعد القيام بهذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي، وكذا إعطاء جملة من الاقتراحات والتوصيات التي تأتي بناء على النتائج والنقائص التي جاءت بها البرامج الإنفاقية وفي الأخير نبرز الآفاق المكملة لهذه الدراسة.

أولا: نتائج الدراسة.

تم التوصل بعد هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والاستنتاجات من أهمها:

1- النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن وجه وتحقيق أهدافها المسطرة، ومن خلال هذه النفقات يتم التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي.

2- النفقات العامة أداة لإشباع الحاجات العامة لأن الإنفاق العام يشمل مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية فضلا عن الجانب الاقتصادي، نتيجة لتطور الدولة وانتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إضافة إلى فشل قوى السوق

في تحقيق التوازن الاقتصادي، أصبحت النفقات العامة أهم وسائل السياسة المالية استخداما لتفعيل النشاط الاقتصادي وتوجيهه لذلك عرف حجم النفقات العامة تزايداً مستمراً سواء في شكلها المطلق أو نسبة للدخل الوطني.

3- لا يوجد هناك حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب اختلاف ظروف، خصائص ودرجات تطور كل دولة سواء من ناحية نظامها الاقتصادي أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد، حيث يمكن القول أن حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تملئها نتائج هذا التدخل من إيجابيات وسلبات، دون الجزم المطلق بحد معين يتوقف عليه تدخل الدولة في الاقتصاد.

4- اعتبر التراكم الرأسمالي المسبب الرئيسي للنمو حسب الكلاسيك، غير أن كينز أشاد بدور الاستثمار كسبيل أمثل لتحقيق النمو من خلال أثر المضاعف الإنفاقي، في حين قام النيوكلاسيكيون بإدراج علاقة الإحلال بين العمل ورأس المال، كما أثار روستو فكرة انتقال الاقتصاد من مرحلة لأخرى ليصل إلى تحقيق أقصى درجات النمو. واهتمت النماذج النيوكلاسيكية ببناء نماذج على المدى الطويل ودراسة خاصية التقارب ومن أهمها نموذج صولو الذي أرجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى تغيير التوليفة الفنية بين العمل ولرأس المال. إضافة إلى ظهور نماذج النمو الداخلي في نهاية الثمانينات والتي أرجعت النمو لأسباب وعناصر داخلية في النموذج كالتمرن عن طريق التطبيق حسب رومر، تراكم رأس المال البشري حسب لوكاس أو تدفق النفقات العامة الموجهة لتمويل المنشآت القاعدية حسب بارو.

5- شهدت الجزائر بين سنتي 1990 و 2012 معدلات نمو عام متذبذبة رغم تحسينها عموماً مقارنة بما عرفت قبل سنة 1995 ، إلا أنها تبقى رهينة بما يحدث في قطاع المحروقات، إذ يلاحظ تأثرها السلبي بعد كل أزمة بترولية باعتبار أن الجباية البترولية هي المصدر الرئيس لتمويل النفقات العامة في الجزائر حيث تغطي ما نسبته 60% من الإنفاق العام.

6- رغم المخصصات المالية الهامة التي ضختها الجزائر بعد سنة 2000 جاءت معدلات النمو في قطاع الصناعة خارج المحروقات متواضعة وهذا ما يؤكد

هشاشته وعدم استفادته من الظروف الإيجابية التي وفرتها السوق المحلية تزامنا مع تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو حيث كان البديل اللجوء للاستيراد.

7- يعتبر الإنفاق العام على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية وهياكل قاعدية الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث أنها تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي كونها تؤدي إلى زيادة حجم التشغيل وتوليد دخول جديدة في الاقتصاد المحلي تساهم في زيادة الطلب الكلي ورفع حجم الناتج المحلي، كما أنها تؤثر بشكل غير مباشر كونها تساهم في تحسين إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيلها لحركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، شرط أن تكون تلك الاستثمارات العامة لحاجة الاقتصاد لها وليس من أجل الإنفاق فيها فقط لأن ذلك يعتبر تبذيرا للأموال ومحددا لتأثيرها غير المباشر على النمو الاقتصادي.

8- إن الناتج الداخلي الخام مؤشرا غير كافٍ للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي السائد خاصة في الدول النامية، أين تغيب فيها الإحصائيات والبيانات الدقيقة، وكذا ضعف أجهزتها الرقابية في الحد من تنامي نشاط السوق الموازي الذي يشكل نسبة جد هامة من اقتصاديات هذه الدول.

9- مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف جانب العرض أكبر مما هي مشكلة ضعف جانب الطلب، حيث أن تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية من خلال البرامج الإنفاقية التي كان لها تأثيرا متواضعا على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة هذه البرامج، وذلك راجع لعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وضعف مرونته حيث أن التوسع في الإنفاق العام هدفه زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي وليس خلق جهاز إنتاجي، فرغم المبالغ الضخمة المخصصة للإنفاق العام إلا أنها لم تتوصل إلى العوائد والنتائج المطلوبة.

ثانيا: الاقتراحات والتوصيات.

بعد النقائص والاختلالات المسجلة نقترح في هذا الإطار جملة من التوصيات والاقتراحات في سبيل تفعيل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي كما يلي:

1- ترشيد الإنفاق العام وذلك بالاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في إنجاز المشاريع والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ، وحسن اختيار نوعية البرامج والمشاريع وذلك بتحسين نوعية الدراسات التقنية للمشاريع وتفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية والمالية لها.

2- التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر لتمويل الإنفاق العام لأن أي تراجع في أسعار النفط سيجعل الجزائر ورشة كبيرة من المشاريع غير المكتملة، وذلك بتتويع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز قطاعات إنتاجية كالصناعة، الزراعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية على التوازن في الاقتصاد الكلي والعمل على مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال إستراتيجية تسمح بتحقيق تراكم رأس مالي متوازن وذلك بدعم الصناعة الوطنية التحويلية، والتوزيع العادل لموارد الاقتصاد على مختلف القطاعات الاقتصادية.

3- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح مجالات توسعها ، بحكم أنها تمثل المصدر الهام في الجهاز الإنتاجي المحلي، قصد تمكينها من الاستفادة من الظروف الايجابية في السوق المحلية سواء من حيث تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية، أو من حيث تزايد الطلب على المواد والتجهيزات الصناعية، بدلا من التوجه إلى الاستيراد لتلبية ذلك الطلب المتزايد.

4- تعميق التعاون بين القطاع الخاص والعام من خلال التوسع في إقامة مشاريع مشتركة بينهما وتشجيع القطاع الخاص في توسيع استثماراته وتوجيهها بما يتفق وأولويات التنمية الاقتصادية كما يجب العمل على تهيئة مناخ استثماري للقطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي قصد زيادة التنافسية بين مؤسساته على نحو يسمح بإعطائه دفعة قوية تساهم في زيادة النمو وامتصاص البطالة.

5- يجب زيادة فعالية الإنفاق العام من خلال تحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق حكومي وتحقيق معدل جيد للدخار على اعتبار مصدرا للاستثمارات والاستمرار في تسطير برامج التصحيح الاقتصادي الذي يتم فيها التركيز على زيادة الإنفاق

الاستثماري على مشاريع البنية التحتية مما يسمح بتوفير المناخ الملائم لنمو القطاع الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي.

6- تسريع وتيرة إصلاحات النظام الضريبي وقوانين الاستثمار وتحديث إدارة الميزانية قصد التكيف مع التطورات الاقتصادية الدولية ووضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع حسب ما يمليه الواقع الاقتصادي.

ثالثا: آفاق الدراسة.

في الأخير يمكننا القول أن هذا البحث ما هو إلا مواصلة لدراسات سابقة من جهة و فاتحة لمجال واسع للبحث في مختلف الجوانب التي لها صلة به من جهة أخرى ومن بين المواضيع التي نقترحها كإثراء وتطوير لهذا البحث ما يلي:

- دراسة ترشيد الإنفاق العام على المشاريع العمومية باستخدام أسلوب البرمجة بالأهداف.

- أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي.
- السوق المالي ودوره في ترقية النمو الاقتصادي.
- العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح الخارجي.
- دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم.

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية.

(أ) الكتب:

- 1) أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.
- 2) أعمر يحيوي دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2005.
- 3) المرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 2002.
- 4) برهان الدين جمال، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق، 1992.
- 5) وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، الطبعة الأولى مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
- 6) حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.
- 7) حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 8) حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، 2004.
- 9) حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية بيروت، 1986.
- 10) حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2006.
- 11) حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 12) حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
- 13) طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
- 14) يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة لعربية للطباعة والنشر، بيروت 1984.
- 15) كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.
- 16) كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1984.
- 17) لعامرة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، 2004.
- 18) مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- 19) محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1980.

- (20) محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4 2010.
- (21) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية تطبيقية الدار الجامعية، مصر، 2002.
- (22) محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
- (23) محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، مصر، 2005.
- (24) محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الإسكندرية 1999.
- (25) محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر 2001.
- (26) محمود يونس، أحمد منصور، السيد محمد أحمد السربي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002.
- (27) محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن 2007.
- (28) محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية 2004.
- (29) معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- (30) نوزاد عبد الرحمن، المدخل الحديث في اقتصاد المالية العامة، دار المناهج، 2006.
- (31) نوزاد عبد الرحمن الهيثي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة دار المناهج الأردن، 2005
- (32) نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2001.
- (33) سامويلسون ونورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان، لبنان، 2006.
- (34) سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2006.
- (35) عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 2000.
- (36) عبد الكريم صادق بركات، يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة الدار الجامعية، بيروت 1986.
- (37) عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مجموعة النيل العربية، مصر.
- (38) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر لبنان، 1971.

- (39) عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، بيروت، 2008.
- (40) عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية 1997.
- (41) عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية السعودية 2009.
- (42) علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- (43) علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين الشمس، مصر.
- (44) فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود السعودية، 1985.
- (45) فلاح حسين خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، جدار الكتاب العلمي الأردن 2008.
- (46) فنيح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع الأردن 2006
- (47) صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
- (48) صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1996.
- (49) ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن 2001.
- (50) خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2007
- (51) ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الاقتصادية، 2005.
- (ب) الرسائل والمذكرات:
- (1) بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001_2009 مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2010.
- (2) بن قوية المختار، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

(ج) المجالات:

- (1) توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء(العراق دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، أبريل 2010.

(د) الملتقيات والمحاضرات:

- (1) بوعشة مبارك، ملتقى دولي تحت عنوان "تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، أيام الملتقى 12/11/2013 مدارس الدكتوراه جامعة سطيف، المداخلة بعنوان "الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية.
 - (2) بشير عبد الكريم، دحمان بوعلي سمير، مداخلة بعنوان قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، منتدى الاقتصاديين المغاربة.
 - (3) عبد الحكيم حططاش، هند زيتوني، ملتقى دولي تحت عنوان الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة والاقتصاد والمجتمع، أيام الملتقى 9/8. 12/12 2012 المداخلة بعنوان "رؤية نقدية لنظام الصفقات العمومية في الجزائر الشفافية، السرعة، الرقابة المالية : عرضت في 2012/12/8.
 - (4) عثمانى أنيسة، بوحسان لامية، ملتقى دولي تحت عنوان "تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 أيام الملتقى 12/11 مارس 2013، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف المداخلة بعنوان "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر".
- (هـ) المراسيم والقوانين والتقارير :
- (1) البرنامج التكميلي لدعم النمو 2001-2004، بوابة الوزير الأول.
 - (2) البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، بوابة الوزير الأول.
 - (3) المادة 20 من قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية (الجريدة الرسمية رقم 28).
 - (4) المادة 35 من قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية (الجريدة الرسمية رقم 28).
- (و) الإحصائيات :
- (1) الديوان الوطني للإحصائيات.
 - (2) بنك الجزائر، البنك العالمي.
 - (3) وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير.

II – المراجع باللغة الأجنبية.

a) Ouvrages:

- 1) Gregory Mankiw, principles of economics, third edition, eboeck edition, USA, 2004.
- 2) Marc Nouchi, croissance- histoire économique, Edition Hazan, France 1990.

- 3) Rudinger Dornpusch, Stanly Fisher, macro economics, mccraw, hill internatinnal Booklom, 1984.
- 4) Shubert katheline, macroeconomie, comportement et croissance, 2éme édition, France, 2000.
- 5) T.R-Jain, A.S.Sandhu, Macroeconomics, vimla kumara publications, India, 1973.

b) Rapports et articles :

- 1) Banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2008.
- 2) Banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2005
- 3) programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001-2004.
- 4) World banque : a public expenditure review, report n°36270, vol 1, 2007.
- 5) Union of Mediterranean confederation of enterprises: the economic performance in the UMCE countries (1995-2000).
- 6) World Bank :People's democratic republic of Algeria a public Expenditure, review Assuring High quality Investment, (in two volumes) Volume 1 text august 15, 2007, social and economic devloppement group middle east and north of Africa region, Report n° 30.70 dz.

c) Sites internet :

- 1) Antonio Spilimbergo and others: Fiscal multipliers, international monetary fund, position note, 2009,(www.imf.org/external/bups/FT/spn/2009/spn0911.pdf), reviewed on 22/12/2009.
- 2) Ethan Ilzetki and others: how big are fiscal multipliers? Centre for economic policy research, policy insight n°39 ,(www.cepr.org/pubs/policyinsights/policyinsights39.pdf) reviewed on 13/09/2009.
- 3) Juha Tervala, the fiscal multiplier positive or negative Aboa centre for economies, discussion paper n°34, 2009, (www.ace-economics.Fi/kurat/dp34.pdf),reviewed on 9/12/2009.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص:

تلبية للحاجات العامة و تحقيقا للأهداف الاقتصادية و السياسية المسطرة، فإن الحكومة تؤدي واجباتها الضرورية من خلال سياسة الانفاق العام، هذه الأخيرة ستؤثر على المتغيرات الاقتصادية والتي من أهمها النمو الاقتصادي، ولذلك ركزت هذه الدراسة على ايضاح كيفية تأثير النمو الاقتصادي الوطني بالسياسة الانفاقية، مستبعين ذلك بدراسة السياسة الانفاقية وتأثيرها في النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990-2012 بالاعتماد على دراسة تحليلية وصفية باستعراض أهم المفاهيم والنظريات و النماذج الاقتصادية المعتمدة.

Résumé :

Pour répondre aux besoins publics et des objectifs économiques et politiques souverain, le gouvernement exerce ses fonctions nécessaires à travers la politique de dépenses publiques, cette dernière aura une influence sur les variables économiques, y compris la croissance économique, c'est la raison pour laquelle cette étude s'est concentrée sur l'influence de la croissance économique nationale par la dépense politique, tout en examinant les dépenses politiques et son impact sur la croissance économique en Algérie durant la période entre 1990 et 2012 suivant une étude descriptive et analytique de revoir les principaux concepts, théories et les modèles économiques adoptés.